وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم-
كلية العلوم الاجتماعية
شعبة علم الاجتماع
تخصص علم اجتماع العائلة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع العائلة

الموضوع:

تسيير ميزانية الأسرة بين الزوجين

دراسة ميدانية ببلدية مستغانم

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذة:**

جلالي نادية مناد سميرة

لجنة المناقشة:

الأستاذة سيدي موسى ليلى.....رئيسا
الأستاذة مناد سميرة.....مشرفا و مقررا
الأستاذ راجعي مصطفى .....مناقشا

السنة الجامعية: 2015 - 2016

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين:

أمي الحبيبة، التي غمرتني بحنانها الكبير طول حياتي.

أبي الحنون، الذي لم يحرمني من أي شيء منذ أن ولدت.

"حفظهما الله "

إلى أختي وأخي اللذان إذا ضاقت علي الأرض وسعتني قلوبهم.

إلى من يقاسمني نفسي، زوجي العزيز، الذي غمرني بالمودة و بث في نفسي الأمل و القدرة على الاستمرار و شجعني في دراستي.

إلى ثمرة حبي، فلذة كبدي ولدي "أيمن عبد الرؤوف".

إلى كل عائلتي و عائلة زوجي.

إلى كل صديقاتي و من يحبني.

كلمة شكر و تقدير

الحمد لله حمدا يوافي نعمه، و احمده و اشكره على توفيقه لي في إتمام هذا العمل، و أصلي و اسلم على محرر العقول و معلم الخير، سيدنا محمد صلوات ربي و سلامه عليه.

و إقتداءا برسول الله الذي حثنا على الشكر فقال: "الشكر قيد النعمة و سبب دوامها و مفتاح المزيد منها"

فأخص بالشكر الجزيل و عظيم التقدير إلى الأستاذة الفاضلة "مناد سميرة" بالإشراف على هذه المذكرة و تقديمها لي النصح و التوجيه.

كل الشكر و التقدير إلى لجنة المناقشة و كل أساتذتي الكرام في شعبة علم اجتماع العائلة

كما أشكر كل من ساعدني على إتمام هذه المذكرة و خاصة المبحوثين.

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة موضوع تسيير ميزانية الأسرة بين الزوجين، قامت على أساس دراسة كيفية، تدرس كيفية تسيير ذلك النظام المتبع من طرف الزوجين للأمور الاقتصادية للأسرة .

ويعتبر هذا الموضوع موضوع هام، كونه يسلط الضوء على جانب مهم في حياة الزوجين ألا و هو الإنفاق و الاقتصاد المنزلي بصفة عامة، ويتميز هذا الموضوع في نفس الوقت بنوع من التكتم الاجتماعي لان هناك حساسية عند التحدث عن الدخل و الإنفاق في الآسرة

اعتمدت في هذه الدراسة على نظرية الفعل الاجتماعي و نظرية التفاوض، واخترت العينة القصدية، باستخدام تقنية المقابلة كوسيلة لجمع البيانات.

وقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- التسيير المنظم لميزانية الأسرة بالإضافة للوضعية الاقتصادية المقبولة و الجيدة تؤدي بالزوجين للادخار، و يكون الادخار من أجل السكن، السفر أو لأمر طارئ.
- التسيير العشوائي لميزانية الأسرة بالإضافة للوضعية الاقتصادية للأسرة تؤدي بالزوجين للاستدانة، و تكون الاستدانة إما داخلية أو خارجية.
- تتحدد الأولويات في الإنفاق برغبات و ميولات و متطلبات الزوجين، تكون أما للاستهلاك اليومي من مأكل و مواصلات، وإما للسكن أو أثاث المنزل.

تكون سلطة أخذ القرار فيما يخص الإنفاق و الادخار إما بتفاوض أو بتسلط طرف على طرف.

فهرس المحتويات

ملخص الدراسة.....
شكر و تقدير.....
إهداء.....
مقدمة.....

الإطار المنهجي

1- الإشكالية.....3
2- أهداف الدراسة.....4
3- تحديد المفاهيم 4
4- أهمية الدراسة.....5
5- أسباب اختيار الموضوع.....6
6- عرض نقدي للدراسات السابقة.....6
7- المقاربة السوسيولوجية للدراسة.....16
8- منهج الدراسة.....17
9- تقنية الدراسة.....18
10- طريقة تحليل المقابلات..... 18
10- عينة الدراسة.....20
11- المجال الزماني للدراسة.....20

الإطار النظري

الفصل الأول: الأسرة الجزائرية و التغير

تمهيد.....24
1 -الأسرة الجزائرية و أشكالها.....25
2- خصائص الأسرة الجزائرية.....27
3-الوضع الاقتصادي للأسرة.....29
4-الأسرة الجزائرية و التنشئة الاجتماعية.....31
5-المرأة الجزائرية في الاسرة التقليدية و الاسرة المعاصرة.....32
خلاصة.....35

الفصل الثاني: الانفاق في الاسرة

تمهيد.....38
1- النفقة الزوجية.....39

2- مصادر أموال الزوجة.....42
4- مساهمة الزوجة في الإنفاق و الأعباء المنزلية.....44
5- خصائص الإنفاق الأسرة الجزائرية.....45
خلاصة.....46

الإطار التطبيقي

الفصل الأول : تفاوض الزوجين حول ميزانية الأسرة قبل الزواج

تمهيد.....50
1- الاختيار للزواج.....51
2- عمل الزوجة.....54
3- تفاوض الزوجين حول ميزانية الأسرة قبل الزواج.....58
خلاصة.....64

الفصل الثاني: تسيير ميزانية الأسرة أثناء الزواج

تمهيد.....67
1- تسيير ميزانية الأسرة.....68
2- الأولويات في الإنفاق.....75
3- الادخار.....79
4- الاستدانة.....83
خلاصة.....86

الفصل الثالث: أوجه الإنفاق في الأسرة

تمهيد.....89
1- علاقة الأسرة الممتدة بتسيير ميزانية الأسرة.....90
2- تسيير ميزانية الأسرة يسبب مشاكل بين الزوجين.....92
3- المسؤول عن اتخاذ القرار في الإنفاق 94
4- مسير لميزانية الأسرة.....97
خلاصة.....100

.
نتائج الدراسة.....**89**
الخاتمة **91**
قائمة المراجع
الملاحق

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة موضوع تسيير ميزانية الأسرة بين الزوجين، قامت على أساس دراسة كيفية، تدرس كيفية تسيير ذلك النظام المتبع من طرف الزوجين للأمور الاقتصادية للأسرة . ويعتبر هذا الموضوع موضوع مهم كونه يسلط الضوء على جانب مهم في حياة الزوجين إلا و هو الإنفاق و الاقتصاد المنزلي بصفة عامة، ويتميز في نفس الوقت بنوع من التكتم الاجتماعي لان هناك حساسية عند التحدث عن الدخل و الإنفاق في الآسرة

اعتمدت في هذه الدراسة على نظرية الفعل الاجتماعي و نظرية التفاوض، واخترت العينة القصدية، باستخدام تقنية المقابلة كوسيلة لجمع البيانات.

وقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- التسيير المنظم لميزانية الأسرة بالإضافة للوضعية الاقتصادية المقبولة و الجيدة تؤدي بالزوجين للادخار، و يكون الادخار من أجل السكن، السفر أو لأمر طارئ.
- التسيير العشوائي لميزانية الأسرة بالإضافة للوضعية الاقتصادية للأسرة تؤدي بالزوجين للاستدانة، و تكون الاستدانة إما داخلية أو خارجية.
- تتحدد الأولويات في الإنفاق برغبات و ميولات و متطلبات الزوجين، تكون أما للاستهلاك اليومي من مأكل و مواصلات، وإما للسكن أو أثاث المنزل.
- تكون سلطة أخذ القرار فيما يخص الإنفاق و الادخار إما بتفاوض أو بتسلط طرف على طرف.

مقدمة:

لقد شهدت الأسرة تغيرات اجتماعية و اقتصادية انعكست بصورة واضحة على أفرادها، و على الأدوار المنوطة لهم، بما فيهما الزوجين، فلا يخفى علينا أن الأسرة كوحدة اجتماعية تتكون من عدة عناصر، هذه العناصر تقوم بمجموعة من الوظائف و الأدوار، تسعى من خلالها للحفاظ على هذه الوحدة، و السعي لاستمرارها.

من بين هذه الوظائف الوظيفة الاقتصادية، التي تتمثل أساسا في تأمين المتطلبات المادية و من ثمة إشباع حاجات أفرادها المختلفة و المتعددة.

و هذا ما اوجد نظاما داخل الأسرة، يلعب فيه كل من الزوجين دورا أساسيا، باعتبارهما المسؤولين على تأمين الحاجيات و توفير سبل ذلك، ويسمى هذا النظام الميزانية الأسرية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بكل أسرة لها دخل و نفقات، و من هنا تم اختياري للموضوع المتمثل في تسيير ميزانية الأسرة بين الزوجين، و كان سبب اختياري لهذا الموضوع ذاتي أكثر مما هو موضوعي، أما الأهمية العلمية تبرز في كونه موضوع حساس يتمتع بنوع من التكتم الاجتماعي لان هناك حساسية عند التحدث عن الدخل و الإنفاق داخل الأسرة، بالإضافة لكونه يربط عدة تخصصات خاصة الاقتصاد و علم الاجتماع.

و للتعرف أكثر على هذا الموضوع حاولت تقسيم الدراسة إلى ثلاث جوانب: الجانب المنهجي، الجانب النظري و الجانب الميداني.

يتضمن الجانب المنهجي العناصر التالية: الإشكالية، تحديد المفاهيم، الدراسات السابقة، المقاربة السوسيولوجية للدراسة، بالإضافة إلى الإجراءات المنهجية للدراسة.

أما الجانب النظري فيضم فصلين: فصل حول الأسرة الجزائرية، و فصل حول أشكال الإنفاق، إما الجانب النظري فيضم ثلاث فصول و هي: التفاوض حول ميزانية الأسرة قبل الزواج، تسيير ميزانية الأسرة أثناء الزواج و أخيرا تقديم النتائج الأساسية للدراسة و الخاتمة مع ذكر قائمة المراجع المستعملة و إدراج فهرس المحتويات و الملاحق.

1-الإشكاليـــة:

شهدت الأسرة الجزائرية تغيرات جمة، أثرت في و وظائفها فمنها ما تقلص و منها ما زال و منها ما تركز في اتجاه محدود، و من بين هذه التغيرات، تغيرات طرقت على الجانب الاقتصادي لها. حيث كان المسؤول الوحيد في الإعالة و في تسيير الميزانية في الأسرة الجزائرية الأب أو الزوج، و ذلك لظروف اجتماعية: و هي خصوصية المجتمع الجزائري النابعة في الأصل من الشريعة الإسلامية التي أعطت القوامة للرجل من جهة، و أورثته ضعف المرأة من جهة أخرى، نسبة لقوله تعالى:"و للذكر مثل حظ الأنثيين". وذلك لان الرجل يضلع في الإسلام بمسؤوليات كثيرة نحو أسرته، مالية وغير مالية.

فهو مطالب شرعا بدفع المهر إلى المرأة و تأمين المسكن و تحمل نفقات الزوجة و الأولاد ، بمعنى انه في جميع الحالات هو الذي يدفع و المرأة هي التي تأخذ دون أن يكلفها الشرع بدفع شيء و ميراثها محفوظ.

و بتطور المجتمع الجزائري و التغيرات التي طرأت عليه مست خصوصية الأسرة، فأن استقرار المرأة في العمل جعل لها في غالب الأحيان دخلا خاصا بها، يضاهي أو يفوق أحيانا دخل الزوج، مما جعلها تساهم بطريقة أو بأخرى في ميزانية الأسرة.

وبناءا على هذا فالسؤال الجوهري للدراسة هو:

كيف يتم تسيير الميزانية الأسرية بين الزوجين؟

ليتفرع إلى عدة أسئلة ثانوية و هي:

- هل هناك تفاوض حول تسيير الميزانية الأسرية بين الزوجين؟
- من هو المسؤول عن تسيير الميزانية الأسرية'؟
- من له سلطة أخد القرارات في الإنفاق و في الادخار؟
- ماهي الأولويات في الإنفاق داخل الأسرة؟

2-أهداف الدراسة:

لأي دراسة علمية أهداف تسعى إلى تحقيقها، فالهدف من الدراسة يفهم عادة على انه السبب الذي من اجله يتم القيام بالدراسة، حيث تتمثل الأهداف الرئيسة لدراستي فيما يلي:

- معرفة كيفية تسيير الميزانية الأسرية بين الزوجين.
- معرفة إذا كان هناك تفاوض حول الميزانية الأسرية و على تسييرها قبل و بعد الزواج.
- معرفة المسؤول عن تسيير الميزانية الأسرية.
- معرفة سلطة اخذ القرار في الإنفاق و في الادخار.
- معرفة الأولويات في الإنفاق داخل الأسرة.

3- تحديد مفاهيم الدراسة:

من أهم المفاهيم الواردة في موضوع دراستي أذكر:

❖ مفهوم الدخل العائلي:

يعرف الدخل المتاح للأسرة بأنه الدخل الذي يتوفر للأسرة لإغراض الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاقات الأخرى و كذلك لإغراض الادخار و هو يشمل جميع الدخول التي تتحقق بشكل مباشر من مساهمة أفراد الأسرة.[1]

❖ مفهوم المصاريف:

هي أي كلفة متحققة يمكن استقطاعها من الإيرادات[2]

[1]- محمد يسري إبراهيم دعبس، **الاستهلاك و العوامل المؤثرة فيه**، سلسلة المعارف الاقتصادية و الإدارية رقم 6، 1996، ص1.
[2]- جمال عبد الناصر، **المعجم الاقتصادي**، عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2010،ص 349.

❖ **مفهوم الميزانية:**

يشير هذا المصطلح إلى خطة توطين الموارد النادرة خلال فترة معينة من الزمن، وعادة ما يقتصر إطلاقه على عملية توطين الموارد الاقتصادية، و بهذا المعنى، فإن الميزانية تعبر عن توقع يبنى على ترتيبات رسمية تستهدف الحصول على عائد معين، بحيث يختلف شكل هذا العائد باختلاف الوحدة التي تضع لمدة الخطة سواء كانت تنظيما تجاريا، آو أسرة أو هيئة حكومية، أو شخصا، و بذلك يصلح هذا المصطلح للاستخدام في أربعة مجالات هي الحكومة، العمل، الأسرة و الأشخاص، و لكن يستخدم في كل منها بمعنى مختلف.[1]

➢ **مفهوم ميزانية الأسرة:**

ميزانية الأسرة هي خطة مالية تحاول الأسر و الأفراد من خلالها تحقيق التوازن بين الدخل و المصاريف، و فضلا عن ذلك فإن ميزانية الأسرة تعبر عموما عن: "افتراض مسبق لتحقيق بعض الأهداف، مثل الرغبة في تقليل النفقات أو التخلص من الديون أو الادخار".[2]

4- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- تتطرق لموضوع جديد في علم اجتماع العائلة بالنسبة للمذكرات التي أنجزت على مستوى الماستر، حيث لم يتم التطرق لهذا الموضوع من قبل في جامعة مستغانم.
- يسلط الضوء على موضوع مهم و رئيسي في حياة الزوجين و هو الإنفاق و الاقتصاد المنزلي، بصفة عامة.

[1]- نفس المرجع، ص 37.
[2]- نفس المرجع السابق، ص 38.

- يربط بين عدة تخصصات خاصة الاقتصاد و علم الاجتماع في علاقة الأسرة بالاقتصاد المنزلي.
- موضوع حساس و يتميز بنوع من التكتم الاجتماعي لان هناك حساسية عند التحدث عن الدخل و النفاق داخل الأسرة.

5- أسباب اختيار الموضوع:

من أسباب اختياري لهذا الموضوع:

-لاعتباره موضوع جديد.

- موضوع تسيير ميزانية الأسرة يدخل ضمن اختصاصي ألا و هو علم اجتماع العائلة.
- تواجدي في أسرة نووية اعمل فيها أنا و زوجي، حيث هناك تسيير عشوائي للميزانية الأسرية، نحاول كل مرة ضبطها و لكن دون جدوى.
- يعتبر من بين المواضيع الذي اقترح علي من طرف الأستاذة المشرفة.

6- عرض نقدي للدراسات السابقة:

كل دراسة تفقد الكثير من قيمتها العلمية إذا كانت لا تعتمد على ما سبقها من بحوث، فقد اعتمدت على أربعة دراسات سابقة ، واحة فقط في علم الاجتماع، أما الدراسات الأخرى في الاقتصاد و القانون ، كون موضوع دراستي يمس جانب كبير في موضوع الاقتصاد ، هذا من جهة، و من جهة أخرى ندرة الدراسات السابقة في مجال علم الاجتماع.

- **دراسة " بن العمري يوسف"[1]** حول توزيع الأدوار داخل العائلة الجزائرية النووية، حيث تم في هذه الدراسة تسليط الضوء على بعض جوانب التغير الذي مس الأسرة الجزائرية سواء من حيث الحجم أو من حيث بنية العلاقات بين أفرادها، حيث اختار الباحث في بادئ الأمر الاقتراب السوسيولوجي بالاعتماد على التفسير الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على الجانب المادي و أثره على توزيع الأدوار و السلطة داخل الأسرة و تكيف الأسرة مع المتغيرات الجديدة نتيجة خروج الزوجة للعمل، و ما يخلفه هذا الخروج من فراغ على مستوى وظائف الأسرة، بإيجاد توزيع جديد لطبيعة العلاقات داخل الأسرة، تكون أكثر مرونة و تستجيب لتحدياتها.

و من خلال إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين بناءا على المعطيات الجديدة، بغض النظر عن مدى مطابقة هذا التوزيع أو مخالفته لمنظومة القيم التقليدية ، طرح الباحث الفرضيتين الآتيتين:

- ❖ طبيعة النشاط المهني للزوجة يحدد مدى ارتفاع مساهمة الزوج في الأعمال المنزلية.
- ❖ الكفاءة المهنية للزوجة تزيد من رفع سلطة اتخاذها للقرارات الأسرية.

تم اختيار عينة قصدية لهذه الدراسة حيث بلغ عددها 114 مبحوثة، اقتصر الاستجواب على النساء دون الرجال، و اختيار ولاية بومرداس لأنها ولاية تصنف ضمن المناطق شبه حضرية، الشيء الذي يجعلها النموذج الأمثل الذي يظهر مرحلة الانتقال من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري.

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو بقاء السيطرة الذهنية القديمة و المعايير و القيم التقليدية في تحديد الأدوار المنوطة بالمرأة، كما تعتبر هذه المعايير الإطار الذي يقيد حركة التجديد و هذا رغم ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة، و بالتالي لا يعتبر خروج المرأة

[1]- بن العمري يوسف، **توزيع الأدوار داخل العائلة الجزائرية النووية:**دراسة ميدانية لعدد من الأسر على مستوى ولاية بومرداس، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر،2008.

للعمل كمؤشر لتغيير الذهنية القديمة ، كما تم ملاحظة مساهمة الزوج في بعض الأعمال التي كانت تعتبر من وظائف الزوجة حسب منظومة القيم التقليدية، كما اغتنمت الزوجة مكانتها المهنية و كفاءاتها لفتح الباب كاملا، لإعادة شاملة لتوزيع الأدوار بين الزوجين تشتمل كل الوظائف السرية بما فيها سلطة اتخاذ القرارات، يكون هذا التوزيع على أساس واقعي بما يخدم مصلحة الأسرة و أفرادها، بغض النظر عن مدى موافقته أو مخالفته للقيم والمعايير الثقافية التقليدية السائدة، و هذا ما لاحظه الباحث من ارتفاع سلطة الزوجة في اتخاذ بعض القرارات الأسرية.

هذا بالإضافة إلى أن المستوى التعليمي يمكن أن يؤثر لمنصب عمل و ما يماثله هذا المنصب المهني من دخل مادي تساهم به الزوجة في شراء بعض الحاجيات، هذا من جهة، فإن منصب العمل يمثل خبرة و كفاءة عملية تستغلها الزوجة مثلا في التسيير الأمثل لميزانية البيت، فلا يعقل مثلا أن تسيير الزوجة لميزانية مؤسسة اقتصادية و تملك اتخاذ قرارات مصيرية في حين لا تملك سلطة اتخاذ قرارات ميزانية البيت و ما تمثله من بساطة، هذه الخبرات التي تتمتع بها الزوجة و التي تسعى من خلالها إلى ضبط و تأمين الاستقرار المالي للأسرة و الذي هو جزء مهم في استمرارية النسق الأسري، تجعل من الزوج يتنازل عن بعض هذه القرارات، بما أن الأمر يدخل في إطار المصلحة العامة للأسرة و أفرادها.

- **دراسة حمودي علي[1]:** هذه الدراسة عالجت موضوع الإنفاق الاستهلاكي للأسرة، حيث قامت على أساس دراسة قياسية ، و تحليل العلاقة بين الإنفاق الكلي للأسر و المجموعات السلعية.

رأى الباحث أن سلوك المستهلك وكل مايخصه ويرتبط به من الموضوعات الجديرة بالبحث والدراسة إذ أصبح من الأمور المهمة في حياة الأمم المتقدمة بل أصبح من القضايا التي تُثير الاهتمام في عدة مجالات من أهمها التخطيط للاستهلاك وعدالة توزيع الدخول ودراسة الجدوى الاقتصادية ورسم السياسات الخاصة بالأسعار ومعالجة التضخم .....الخ.

[1]- حمودي علي، **دراسة حول الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية** حسب مسح الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2000، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.

المجتمع بصفة عامة إلى طبقات ثرية (غنية) وطبقات متوسطة وطبقات دنيا ، وبالتالي نجد أن أنماط الاستهلاك تختلف تبعًا للظروف المادية لكل طبقة اجتماعية .

إضافة إلى ذلك وجد أن السلع والخدمات لها ثمن ، والطلب عليها لايمثل كمية ثابتة ، بل تتحكم في الكمية المطلوبة مجموعة من العوامل أو المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بالعوامل النقدية المباشرة وغير المباشرة ، وبمستوى الأثمان السائدة ، وأثمان السلع الأخرى البديلة وغير البديلة ، مضافًا إليها مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية والنفسية .....الخ

وجد أن بحثه انفرد بدراسة الإنفاق الاستهلاكي بنوع من الشمولية من حيث النظرة الجزئية من جهة ، وباقتصاره على الدراسة القياسية من جهة أخرى بالاعتماد على النماذج الخاصة بتحليل الاستهلاك .

في ظل هذه المعطيات طرح الإشكال الذي يقوم على محاولة تقدير النماذج القياسية الخاصة بتحليل الاستهلاك العائلي ، وذلك لاختيار أفضل نموذج لتمثيل المجموعة السلعية وتحليل النتائج المتوصل إليها .

ولبلورة إشكاليته أكثر طرح العديد من الأسئلة الجزئية وهي :

ـ ماهي تصرفات المستهلك عند شراء أي سلعة أو خدمة ؟

ـ ما الذي يحدد الكميات التي يشتريها مستهلك معين من السلعة أو خدمة؟

ـ ما هي المصادر التي يمكن أن تجمع منها المعلومات لدراسة الإنفاق الاستهلاكي ؟

ـ كيف يتم توزيع ما ينفق على السلع والخدمات الاستهلاكية بالنسبة للأسر الجزائرية ؟

للإجابة على هذه التساؤلات ، اعتمدنا الباحث على الفرضيات التالية :

ـ تكون تصرفات المستهلك عند شراء أي سلعة أو خدمة حسب المنفعة التي يجنيها من نفس السلعة ، أو السلع البديلة .

ـ تتحدد الكميات التي يشتريها المستهلك بعدة عوامل منها القابلة للقياس ، كالدخل ، وسعر السلعة ، وأسعار السلع البديلة ، ومنها الغير قابلة للقياس أي العوامل الذاتية ، كذوق المستهلك مثلا .

ـ يمكن تقسيم المصادر التي تجمع منها المعلومات عن الاستهلاك إلى مصدرين ، مصدر خاص بمسوحات ميزانية الأسرة ، والأخر خارج ميزانية الأسرة إذ يكمن في الأنشطة الاقتصادية ، كالإنتاج والإستراد والتخزين .

ـ يخصص المستهلك الجزائري إنفاقاته على السلع والخدمات حسب أهميتها سلع ضرورية ثم السلع الكمالية بعدها السلع الدنيا .

تستخلص نتائج الدراسة فيما يلي:

وجود علاقة وطيدة بين الدخل ونمط الاستهلاك من حيث الكم والكيف ، حيث وجد أن الطبقات القادرة من الممكن أن تقوم بشراء سلع أكثر من احتياجاتها من الناحية الكمية والكيفية وذلك لوفرة الإمكانيات المادية ، أما الطبقات المحدودة الدخل، فإن دخلهم يتحكم لحد كبير في عملية استهلاكهم لنوعية السلع و كميتها · الارتفاع المتزايد لثمن السلع والخدمات يجعل الكثير من المستهلكين يبحثون عن بديل للسلع والخدمات التي تؤدي نفس الغرض ، أو حتى أقل كيفية من السلع الأصلية خاصة في حالة محدودي الدخل أما الذين يتمسكون بالسلع الأصلية فهم في الغالب الفئات الغنية فقط.

وجد أن الاستهلاك يتأثر بالتوزيع الجغرافي والبيئي للسكان ، حيث نمط استهلاك سكان الريف يختلف على نمط استهلاك سكان المدن الحضرية .

رأى أن مستوى المعيشة للمجتمع الجزائري في بياناته الثقافية المختلفة يجب أن يناقش ليس في حدود حاجات الناس من أجل الغذاء والمأوى ، ولكن أيضًا في حدود الرغبات المحدودة عن طريق قيم المجتمع الذي يعيشون فيه ، حيث وجد أن قيم المجتمع لها تأثير كبير على تقديم التفسير لما هو مرغوب وماهو منبوذ ، وتحدد موقف معين من الاستهلاك ، حيث تنادي بعض قيم المجتمع الإسلامي بعدم الإسراف والتبذير ، والعطف على الفقراء ، وهذه كلها قيم تحدد موقف معين من الاستهلاك على مستوى الأسرة ، ثم على مستوى المجتمع ككل .

نجد أن ازدياد الدخل يجعل معدل الإنفاق الاستهلاكي يزداد بنفس النسبة ، أي طول الخط المستقيم الممثل لمنحنى الاستهلاك عند غالبية الفئات المحدودة الدخل، وهذا يعني أن أصحاب الدخول العالية قادرة على الشراء في أي وقت ، فالقوة الشرائية لديهم كبيرة ، ومرونة الطلب لديهم كبيرة عكس الحال بالنسبة لمحدودي الدخل، مرونة الطلب على نفس السلعة قليلة للغاية.

- محاكاة الثقافة المادية الغربية في كل تطوراتها المادية في جميع السلع كالسيارات ، الملابس ، والأجهزة الكهربائية بصورة مذهلة ، ومن زاوية التقليد ، وبعيدة كل البعد عن الذوق الشخصي أو الاقتناع ، أو الرغبة الفعلية لتلك السلع .

- زيادة القوة الشرائية لجميع فئات المجتمع خاصة بعد انتشار عملية البيع والشراء بالتقسيط الذي ساهم في خلق عملية انتعاش لحركة تبادل السلع و الخدمات و بالتالي ازدهار حركة الاستهلاك.

- **دراسة بن عطية محمد:**[1]

[1]- دراسة بن عطية محمد، **دراسة استهلاك العائلات الجزائرية ما بين 1969و 2005** ، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد التنمية، تلمسان: جامعة أبو بكر بالقايد، 2006/2005.

يجد الباحث أن موضوع الاستهلاك في الجزائر هو موضوع شائك و متشعب، كما انه متعلق بعدة أبعاد، و لهذا فإنه متشابك بمواضيع مختلفة تدخل في تفسير مستوى الاستهلاك في الجزائر، ولذا فإن محور البحث هو التجريد من هذه المتغيرات كلها منها مثلا الاستهلاك و الرشوة، أثر توزيع الثروة على الاستهلاك،....إلى غيرها من المفاهيم المؤثرة على موضوع الاستهلاك و التركيز فقط على تحليل الاستهلاك و الدخل بجميع جوانبه الممكنة في ظل التحولات الاقتصادية أي التركيز على الفترة الزمنية بدايتها من 1990.

حيث تزامنت هذه الفترة بمرحلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بمرحلة متابعة لها ألا و هي التغيرات السريعة في الأسعار و الأجور، و يؤثر هذا على الاستهلاك للعائلات في الجزائر.

على ضوء تغيير مستوى الأسعار الذي توافق مع الإصلاحات الاقتصادية هل حافظ المستهلك و العائلة الجزائرية على مستواه المعيشي؟

و من أجل معالجة هذه الإشكالية أراد الباحث الإجابة على بعض الأسئلة الجزئية، و منها:

ماهو الحيز الذي شغلته النظريات الاقتصادية في تسير حركة الاستهلاك

ماهي حالة الاستهلاك في الجزائر و هل هو مستقر أو لا؟

هل تتساوى حالة الاستهلاك في الجزائر و هل هو مستقر أو لا؟

هل تتساوى حالة الاستهلاك في الجزائر بنفس مستوى المغرب العربي؟

هل تغيير الأسعار و الأجور أثر على القدرة الشرائية للمواطن و العائلة الجزائرية؟

يهدف هذا البحث إلى التعرف على واقع الاستهلاك في الجزائر من خلال الكشف عن العلاقة بين العرض و الطلب في سوق السلع، و الخدمات و مستوى دخل المستهلك من خلال الكشف عن حالة توازن العرض و الطلب على العمل. و لتحقيق هذا العمل قام الباحث باستخدام أدوات مختلفة على حسب طبيعة كل فصل، فاستعمل المنهج الوصفي و المنهج التحليلي الذي يبسط الصورة المعقدة و يجعلها قابلة للفهم، المنهج التاريخي من خلال عرض الإطار النظري لأهم النظريات التي تعالج مفهوم الاستهلاك و كذلك اعتمد على المنهج القياسي مستعمل في ذلك أدوات القياس، و بهذا استعمل الباحث عدة مناهج و هذا ما يسمى بالتكامل المنهجي.

استخلص الباحث أن المواطن الجزائري شهد تغيرات سريعة في الأسعار بالخصوص في المنتجات الزراعية التي تشهد الاستهلاك الواسع لها أي في حدود 25 بالمائة من مجمل نفقات الأسر تخصص منها 7 بالمائة لاستهلاك الخبز فقط بالرغم أن هذه السلعة مدعمة حتى الآن من طرف الدولة، و بافتراض تحرير أسعار هذه السلعة الضرورية للمواطن الجزائري نسبة إلى المخصصات الانفاقية له، فالأسرة الجزائرية سوف تقوم بإعادة ترتيب نفقاتها مما تدفع إلى ارتفاع مخصصات الإنفاق على مجمل المواد الغذائية، و هذا اثر سلبا على مستوى العائلة و الفرد و العامل كذلك بانخفاض مستواه المعيشي مما تدفع إلى ارتفاع نسبة الفقر في الوطن.

العنصر الثاني الذي تعاني منه الأسرة الجزائرية هو قضية السكن، فاستخلص من خلال تحليل فترة الدراسة أن الاهتمام بمجمع السكن و ملحقاته لم يكن ذا أهمية خلال فترة ما بين 1970 حتى 1990 للعائلة الجزائرية وهذا نتيجة الخطط الحكومية التي كانت تساير المتطلبات الأساسية للعائلة، لكن خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية مابين 1990 و 2005 العائلة للجزائرية رفعت من نفقاتها نتيجة الأزمة العقارية التي تمر بها الجزائر، أي الطلب المتزايد

أمام نقص العرض، و عند تحليل معطيات هذا المجمع لاحظ الباحث انه لا يعكس الميدان الواقعي و لا يعكس حتى المخصصات الانفاقية للعائلة.

القدرة الشرائية للمواطن الجزائري بعيدة عن مستواها الحقيقي مما يعكس الواقع المعاش للأسر الجزائرية، و هذا بسبب تدهور مستوى دخول العمال مقارنة بمستوى تطور الأسعار، كما يعاني واقع الاستهلاك في الجزائر من سوء التنظيم و غياب المراقبة، و حتى في بعض الأحيان يحس المواطن غياب دور الحكومة في المراقبة و التنظيم.

- **دراسة مسعودي رشيد:**[1]

النظام المالي هو من أهم الجوانب المادية للزواج، اهتمت به التشريعات القديمة، و بعض التشريعات المعاصرة، كما يعتبر نظاما غربيا عن الشريعة الإسلامية، باعتبار التشريع الإسلامي المظهر المعبر عن التزام العربي المسلم لتعاليم دينه و امتثاله لأوامر ربه و نواهيه. و لجوء التنظيمات العربية إلى وضع أحكام للعلاقات المالية بين الزوجين متأثرة في ذلك بالقيم الدينية و الأخلاقية تختلف في مفاهيمها مع التشريعات الغربية، لذلك يجب إعطاء الموضوع تعريفا أوليا. كما أن في النظام الإسلام علاقات مالية بين الزوجين كذلك ، لكنها لا تخضع إلى تلك الأنظمة المالية المعروفة في القانون الفرنسي، و هذه العلاقات المالية لا تقل أهمية عن تلك العلاقات الموجودة في القوانين الغربية، و الشريعة الإسلامية و القوانين العربية تعرف نظاما واحد فقط انفصال الذمم المالية للزوجين، بالإضافة إلى الآثار المالية الأخرى للزواج. إلا أن بعض التشريعات العربية بعد التعديلات الأخيرة عرفت نظام أموال الزوجين، و من

[1]- مسعودي رشيد، **النظام المالي للزوجين في التشريع الجزائري**، أطروحة دكتوراه في القانون، تلمسان: جامعة أبو بكر بالقايد، 2006/2005.

بينها التشريع الجزائري بمقتضى المادة 37 من الأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 –02-2005 المعدل لقانون الأسرة.

و بالرغم من أن الشريعة الإسلامية لم تتعرض إلى نظام الاشتراك أو الأموال المشتركة بين الزوجين، إلا أن هذه النوازل أصبحت تفرض نفسها فرضا على المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى بعض الظواهر الأخرى التي لم يتعرض لها فقهاء الشريعة الإسلامية، و القوانين العربية بصورة دقيقة، كعمل الزوجة و راتبها و إلزامها بالنفقة إلى جانب زوجها في المجتمع الجزائري و المجتمعات العربية الإسلامية بصفة عامة.

واعتمادا على ما سبق، أشار الباحث بان تناول موضوع النظام المالي للزوجين يدفعه إلى طرح عدة تساؤلات منها:

أن كان نظام الاشتراك المالي بين الزوجين موجودا بصورة فعلية في الأسرة الجزائرية، بسبب ما فرضته بعض الظروف المختلفة من جهة، و بفضل تعاون الزوجين في الحياة المشتركة. و منه هل توجد أحكام قانونية أو شرعية تنظم هذا الاشتراك في حالة النزاع أو فك الرابطة الزوجية؟

تساهم الزوجة بالإنفاق بصورة فعلية في الأسرة الجزائرية، هل توجد أحكام تنظم هذه المساهمة؟ و ذلك من اجل حمايتها من طمع بعض الأزواج؟ ووضع حد للكثير من الرجال الذين يسعون اليوم في البحث عن امرأة عاملة أو لها أموال، من اجل إلقاء أعباء الحياة و تكاليفها عليها، و حمايتها من ابتزاز أموالها؟

نظرا لخصوصية البحث، و تعرضه لبعض المسائل الأسرية غير المعروفة في الشريعة الإسلامية والقوانين العربية من جهة، و باعتبار أن الموضوع فقهي في أساسه و اجتماعي اسري في الكثير من جوانبه تم اعتماد عدة مناهج في انجازه

المنهج المقارن و النهج التحليلي و المنهج الاستقصائي و المنهج التاريخي، و هذا ما يسمى بالتكامل المنهجي.

وجد الباحث أن ارتفاع نسبة الطلاق في الجزائر يعود سببه الرئيسي إلى عدم وجود أحكام خاصة بالعلاقات المالية، حيث أصبحت الجوانب المالية تطغى على الجوانب الأخرى، و تحفظ كل زوج فيما يخص هذا الجانب ، ومساهمته بخوف و حذر، تحسبا لوقوع أي نزاع في المستقبل

7- المقاربة السوسيولوجية للدراسة:

تعمل النظرية على إعطاء معنى لبحثنا و بفضلها نتعرف على كيفية حدوث الأشياء في العالم الواقعي و لقد اعتمدت في هذا البحث على نظريتين هما:

❖ نظرية الفعل الاجتماعي:

فمن ابرز النظريات التي حاولت تفسير عملية التنشئة الاجتماعية هي نظرية الدور الاجتماعي فيقصد به عند رالف لينتون أن المكانة عبارة عن مجموعة الحقوق و الواجبات، و بان الدور هو المظهر الديناميكي للمكانة.

فالسير على هذه الحقوق و الواجبات معناه القيام بالدور، و يشمل الدور عند لينتون الاتجاهات و القيم و السلوك الذي يمليها المجتمع على كل الأشخاص الذين يشغلون مركزا معينا، و عليه يمكن القول حسب هذه النظرية أن الدور ثمرة تفاعل الذات و الغير، و أن الاتجاهات نحو الذات هي أساس فكرة الدور و تكتسب عن طريق التنشئة الاجتماعية، و تتأثر تأثرا كبيرا

بالمعايير الثقافية السائدة كما تتأثر بخبرة الشخص الذاتية، و لهذا حاولت نظرية الدور تفهم السلوك الإنساني بالصورة المعقدة التي كون عليها باعتبار أن السلوك الاجتماعي يشمل عناصر حضارية و اجتماعية و شخصية.حيث يكسب الأطفال الأدوار الاجتماعية المختلفة من خلال علاقات لهم مع أفراد لهم مغزى خاص بالنسبة لحياة الطفل.[1]

❖ نظرية التفاوض:

هذه النظرية هي إحدى النظريات المعنية بصناعة القرار في كثير من نواحي الأنشطة الإنسانية.

فهي تستهدف دراسة و تناول الأبعاد و المحددات التي من خلالها يمكن حسم المواقف الصراعية، و تعني بتفسير و تحليل كيفية التوصل إلى قرارات توفيقية أو حلول وسط للمواقف الصراعية، وهي لا تصلح بشكل منفرد لتفسير عملية صنع القرار بمعزل عن نظريات أخرى مثل نظرية الصراع. حيث أنها مجموعة اجتهادات فكرية و افتراضات سببية لربط السبب بالمسبب ، و كذلك لا يمكنان ننسبها لشخص معين بل هي نتاج اجتهادات مفكرين كثر في علم الاجتماع و علم النفس و السياسة و غيرها من العلوم السلوكية[2].

8- منهج الدراسة:

في أي بحث اجتماعي هناك مجموعة من الخطوات التي يجب إتباعها لإعداده، فكما يقول:

"كومبيسي جون كلود":

[1]- هيدر مكى، **نظريات التنشئة الاجتماعية**،www.ehayaty.blogspot.com2016 /5/01

[2]-جمال سلامة علي، **مبادئ العلوم السياسية:** اقتراب واقعي من المفاهيم و المتغيرات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012. ص56.

"إن اختيار المنهج يكون مقيدا بإستراتجية البحث" حيث إن هذه الإستراتجية يتم رسمها من طرف الباحث لكي يتمكن من حل مشكلة بحثه أو تحقيق هدفه[1].

وعليه فقد اعتمدت في دراستي هذه على المنهج الكيفي الذي يعرف انه يهتم بالتصورات و المفاهيم و كيفية فهم و مقابلة و معايشة حضور الذات في البحث و تكمن أهميته في إدراكه للبحث بوصفه عملية فكرية دائمة حول الوجود الإنساني الذي لا يمكن فهمه و لا تأويله من خلال جمع البيانات و تقنيات البحث الكمية.

9- تقنية الدراسة:

تعتبر تقنية البحث بمثابة الوسيلة التي يلجأ إليها الباحث للحصول على المعلومات و البيانات التي يتطلبها البحث ، حيث اعتمدت في دراستي هذه على تقنية المقابلة شبه الموجهة و ذلك لمعرفة التمثلات و الآراء و التصورات و حتى حول الممارسات حول موضوع دراستي، وهذا عن طريق الكلام الذي يصدر من المبحوثين.[2]

قمت ببناء دليل مقابلة مؤقت كما قمت بالاتصال الأولي بالميدان، حيث اختبرت دليل المقابلة مع ثلاث مبحوثات، و قد أمدتني هذه المقابلات و كذا الاتصال الأولي بعدد من الملاحظات الهامة التي أخذتها بعين الاعتبار حيث كشفت لي عما يلي:

- الأسئلة بها نقص و تحتاج إلى إثراء أكثر.
- الأسئلة التي يجب التطرق إليها.
- أسئلة لم تخدم الموضوع.

- [1]- combessie jean Claude , **la méthode en sociologie** , Alger : ed el casbah , , 1998, p09 .

[2]- سعيد سبعون، **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات و الرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، الجزائر:دار القصبة للنشر، 2012، ص32 .

وكل هذا ساعدني في إعادة النظر بدليل المقابلة الأولي و القيام بتعديله و الخروج في الأخير بدليل نهائي للمقابلة، يحوي أسئلة بدون محاور تدور أهم أفكارها عن التفاوض حول تسيير ميزانية الأسرة قبل و بعد الزواج، الادخار و الإنفاق.

و خلال إجراء المقابلة كنت أطرح أسئلة جديدة أمدتني بها المقابلة ذاتها ، فالمقابلة نصف الموجهة كان اختياري لها لتحديدي إطار واضح للموضوع من جهة، و من جهة أخرى ترك بعض الحرية للمبحوثين في الإجابة و ذلك بغرض الوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعطيات التي تخدم الموضوع.

تم إجراء المقابلات مع المبحوثين في ظروف جيدة، و لكن لمست بعض التكتم في البداية ، مما أدى بي إلى التدخل و التكلم عن حياتي الخاصة و المشاركة في الموضوع لكسر ذلك التكتم، باعتبار أن الموضوع حساس و خاص، مما نتج عن تدخلي إلى تجاوب و عفوية المبحوثين مع الإجابة في الأسئلة. حيث كانت المقابلات تجرى في أوقات العمل إما في مكاتب المبحوثين او في حديقة المؤسسة. أما مدة المقابلات فكانت مابين 50 دقيقة إلى ساعتين، و أحيانا كانت تقطع المقابلة في حالة دخول احدهم إلى المكتب، كما اعتمدت فيها على التسجيل كتابيا.

10- طريقة تحليل المقابلات الدراسة:

إن المعطيات هي التي تكشف لنا عن الجوانب الجوهرية في المواقف و الظواهر موضوع الدراسة، و نقصد بالمعطيات الكيفية تلك المعطيات التي تأخذ شكل الكلمات بمعنى، اللغة التي تأتي في صورة نص موسع، و التي توصلنا لها من طرف المبحوثين المستهدفين في الدراسة بواسطة تقنية المقابلة حيث قمت بجمع البيانات التي تخص موضوعي و من ثمة قراءتها قراءة معمقة، وبعدها قمت باستخراج الأفكار و المعلومات المهمة و أوجه التشابه و الاختلاف بين آراء المبحوثين، وبعد ذلك تصنيف المعلومات حول كل محور و بشكل تسلسلي و صولا إلى النتائج النهائية للدراسة، و ذلك بالاستدلال أيضا بالجانب النظري و الدراسات السابقة لموضوع الدراسة.

11- عينة الدراسة:

ليس من السهل عادة عند دراسة ظاهرة معينة من مجتمع أصلي أن يقوم الباحث بدراسة جميع أفراد ذلك المجتمع، حيث يوجب علينا استعمال العينة و التي هي مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحث معين.[1]

و في دراستي هذه اعتمدت على العينة القصدية ، حيث يقوم الباحث فيها الباحث باختيار سمات محددة :

- ✓ الشرط الأول: اخترت أن يكون المبحوثين في أسرة نووية وذلك لمعرفة إذا ما يتعدى الإنفاق الأسرة الممتدة أو العكس.
- ✓ الشرط الثاني: أن تكون الزوجة عاملة كون أجرها يعطيها سلطة في تسيير الميزانية الأسرية.

12- المجال الزمني للدراسة:

دامت الدراسة قرابة شهرين و هذا منذ تعاملي مع الميدان أين قمت بإجراء المقابلات منذ (2016/03/05) إلى (2016/05/08)، حيث خصصت هذه الفترة للتمهيد لموضوعي بين الموظفين و بعدها بإجراء المقابلات النهائية.

[1]- موريس انجرس،تر:بوزيد صحراوي و آخرون، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية**، الجزائر: دار القصبة للنشر،ط2، 2004، ص301.

تمهيد

1-الأسرة الجزائرية و إشكالها

2- خصائص الأسرة الجزائرية

3- الوظيفة الاقتصادية للأسرة

4- التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية

5- المرأة في الأسرة الجزائرية التقليدية و الأسرة الجزائرية المعاصرة

خلاصة

تمهيد:

تعرضت الأسرة الجزائرية إلى تغيرات عميقة شملت كل الميادين الاجتماعية منها و، السياسية، الاقتصادية و الثقافية، هذه التغيرات أدت إلى تشكيل ملامح جديدة للأسرة، تختلف عما كانت عليه الأسرة التقليدية، غير انه ما تزال الأشكال التقليدية للأسرة الأبوية و العصبية قائمة إلى حد كبير و ذلك بالموازاة مع ظهور الأسرة الزواجية و انتشارها بشكل أوسع و بنية كبيرة.

1- الأسـرة الجزائريـــة و أشكالهـا :

تنتمي الأسرة الجزائرية إلى الأسرة الحديثة و مع رواسب للأسرة الأبوية، أي السيادة فيها للرجل ، كما أنها أسرة مسلمة . القوامة فيها للرجل ، يتعاون الرجل فيها مع المرأة في تربية الأبناء و عـادة الأعمال مقسمة . فما في البيت للمرأة و ما خارجه للرجل و قد تساعده المرأة في أعمال خارج البيـت في أمور الزراعة و البستنة في الريف . و الأولاد يخضعون لسلطة الأب من جهة و سلطة الدولة من جهة أخر
على إعالة الأسرة إلى ما بعد العشرين سنة.

و يمكن تمييز ثلاثة أشكال للأسرة الجزائرية

1-1-أشكال الأسرة الجزائرية :

الأسرة البدوية : و هي أسرة أبوية تعيش في الصحاري و على أطراف المـدن الـصحراوية و تعتمد في حياتها على الترحال و هي كثيرة العدد و تتكون من مجموعة من العائلات أو من مجموعة مـن الأسر النووية و قد تعتبر الخيمة الواحدة أسرة نووية ، و قد يصل عدد الخيم إلى ثلاثين أو أكثر مكونـة عشيرة ترتحل معا. و الأسرة البدوية تضم غالبا ثلاثة أجيال :
(الأجداد، الآباء، الأحفاد)، و إذا طال عمـر رب الأسرة فقد تمتد إلى أربعة أجيال، و الملكية جماعية و السلطة للأكبر سنا ، و تقوم هذه الأسرة بجميـع وظائفها [1]. أي أن هذه الأسرة امتداد للسلطة البطريقية للأسرة الأبوية . و القانون في هذه الأسرة هـو العرف، و تجد الدولة صعوبة في منافسة هذه الأسرة في أداء وظائفها ، كما تتميز أيضا بحجمهـا الكـبير و بكثرة الإنجاب فالأبناء و لاسيما الذكور ثروة و متعة و فخرا للأسرة البدوية و السيادة للذكر، و ما على المرأة إلا الطاعة.

[1]- محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري المعاصر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 89.

-الأسرة الريفية : تعتبر تطور للأسرة البدوية ، أي لما استقرت الأسـرة البدويـة في القـرى و الأرياف و مارست النشاط الزراعي و ارتبطت بالأرض المعينة فنشأت الأسرة الريفية فهي أقل عددا مـن البدوية و دخلها أكثر نسبيا ، و زالت العشيرة و حلت محلها العائلة الأسرة الممتدة ، و قل نفوذ الابن الأكبر فلا يرث سلطة الجد و يطالب الإخوة بالميراث [1]، كما يطالب البنات به أيضا إذا كان الزوج غريبـا عن الأسرة و رغم تناقص حجم الأسرة الريفية عن البدوية إلا أنها كثيرة العدد لتكونها من عدة أسر، فقد يصل عددهم إلى أربعين فردا .ما يلاحظ في هذه الأسرة هو زوال سلطة الأب المطلقة و العرف و الاعتراف بحق المرأة في الميراث، و منافسة الدولة للأسرة في وظائف التنشئة الاجتماعية و الضبط الاجتماعي ، و التوظيـف و الاقتـصاد، و تقاسم السلطة بين الإخوة من جهة و بين الرجل و المرأة من جهة أخرى ، و إن بقت الـسيادة للأكـبر سنا، و للرجل على المرأة، و الأسرة تتميز بالحجم الكبير و السعي إلى تكثير الإنجاب لأن العمل الزراعـي و السيادة و حب الظهور يتطلبهم ، و لا سيما الذكور، فبهم يتحقق ذلك.

- الأسرة الحضرية : وهي أسرة حديثة بالجزائر ، لأن التحضر في الجزائر كان مقـصورا علـى الأوربيين في العهد الاستعماري ، ففي سنة 1886، كانت نسبة سكان الحضر الجزائريين حوالي 8 % ، ثم انتقلـت إلى 16.4 % سنـة 1946 م ثم بلغت 27 % سـنة 1954 ، لترتفـع بـسرعة إلى أكثـر مـن 30 % سنـة 1965، هذا التطور السريع يفسر بالنمو السريع للسكان كما يفسر بنزوح سكان الريف نحو المدن ، خصوصا إذا علمنا أن نسبة التحضر بلغت 41 % سنة 1977[2]. و الأسرة الحضرية أقل عددا من الأسرة الريفية و أقل حجما ، و هذا لا يعـني أن الأسرة الحضرية حجمها صغير أو أنها نووية كلها فالأسرة الحضرية الجزائرية مسلمة توقر الكبـار و يتطلب الأمر أن يعيش الجدان معها ، كما أن ارتفاع المستوى الصحي ساهم في قلة الوفيـات مع كثرة الإنجاب مما أدى إلى كبر حجمها ، و السيادة في هذه الأسرة تكاد تكون منقسمة بـين الرجل و المرأة و لا سيما بعد خروج المرأة إلى العمل و تعلمها و مشاركتها في ميزانية الأسرة ، و زيادة وعيها بحقوق النساء و مطالبهن.

[1]- محمود الأشرم، **محاضرات في المجتمع الريفي**، حلب: مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، 1976، ص50.

[2]- محمد السويدي، مرجع سابق، ص68.

و الدولة سلبت كثيرا من وظائفها فلم يبق لها إلا وظيفة التناسل و التربية في المراحل الأولى للطفل، فقد اجتاحتها رياح التحضر و العصرنة .و الفصل في الخصومات الخطيرة بين أفراد الأسرة من اختصاص الدولة .إن الأسرة الحضرية بقلة عددها و سلب الدولة لوظائفها الكثيرة و مطالبة المرأة في السيادة مناصفة مع الرجل، تكون الأسرة الحضرية رغم فقدانها لبعض الامتيازات و السلطات، و الحجم قد وجدت الوظائف الحقيقية التي يجب أن تكون لها ، فقد أرهقها التاريخ و الماضي الإنساني بما ليس لها .

2 -خصائص الأسرة الجزائرية:

الأسرة الجزائرية الحديثة متعددة الأشكال و الأحجام و لها خصائص تميزها عن غيرها من الأسر في العالم لتأثيرات طبيعية و تاريخية و اجتماعية و دينية و ثقافية، و من خصائصها العامة

2-1-الأسرة الجزائرية أسرة مسلمة محافظة : فهي من هذا الجانب تحافظ على الروابط الأسرية ، و تحترم تدرج السلطة فالسيادة للأكبر سنا ثم الأصغر، و الأبناء يطيعون آباءهم و المرأة تطيع زوجها ، و كبار السن تقدم لهم الرعاية و يحسن إليهم مصداقا لقول الله تعالى : "و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة

و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" [1].

2-2-**هي أسرة قائمة على الرابطة الزوجية المشروعة دينا و قانونا و عرفا** و ليس أسرة صداقة، أو لإشباع جنسي فحسب كما هو بعض أصناف الأسر في الغرب كأسر المثليين .

و قد حدد المشرع الجزائري خاصية الأسرة الجزائرية في قانون الأسرة : من المادة 4-2 : "الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع و تتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية

و صلة القرابة." المادة 3 : تعتمد الأسرة في حياتا على الترابط و التكافل و حسن المعاشرة

[1]- القرآن الكريم : سورة الإسراء : الآية 24.23.

و التربية الحسنة، و حسن الخلق و نبذ الآفات الاجتماعية.

المادة 4 : "الزواج هو عقد يتم بين رجل و امرأة على الوجه الشرعي"[1].

2-3-**الأسرة الجزائرية متعددة الأشكال :** فهناك الأسرة الحضرية النووية ، و هناك الأسرة الممتدة و الأسرة الريفية و البدوية و للعامل الطبيعي الجغرافي و التاريخي و الاجتماعي تأثير في هذا التنوع . و قد قال ابن خلدون عن الأسرة البدوية ما يلي :" أهل البدو هم المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح و القيام على الأنعام و أنهم مقتصرون على الضرورة من الأقوات و الملابس ... يتخذون البيوت من الشعر"[2]. و قال عن الأسرة الريفية : "هؤلاء سكان المدر و القرى و الجبال و هم عامة البربر"[3] . أي أن الأسرة البدوية هم الرحل من العرب ، و أيضا من الطوارق و الأسرة الريفية بربرية في عهد ابن خلدون ، أما الآن فهي عرب و بربر.بعد استقرار بعض البدو في الأرياف .و الأسرة الحضرية أغلبيتها حديثة المنشأ تكونت أثناء الاستعمار الفرنسي و بعده بفعل الهجرة الريفية إلى الحضر ، و تمارس الخدمات و المهن اليدوية و الوظائف الحكومية ، و العمل في المصانع و تتميز بحجم أقل عن الأسرة الريفية.

2-4 -السيادة للرجل في الأسرة الجزائرية ، و هذا ليس غريبا فهذه الميزة موجودة في كثير من الشعوب، و إن كان هناك أسر تسمى بالأسرة (الأميسية):نسبة إلى الأم و الموجودة في بعض القبائل البدائية أي السيادة فيها للأم . و إن كانت بعض الأصوات تطالب بالمساواة بين الرجل و المرأة حديثا لاسيما بعد استقلال المرأة بوظيفتها و راتبها و منافستها للرجل في المراتب و الوظائف.

قال محمد السويدي :"السلطة في المجتمع الريفي ترتبط بالقيم و العادات و التقاليد و غالبا ما ترتكز في كبار السن في حين نجد السلطة في المجتمع الحضري ترتبط بالوضع الاقتصادي

[1]-مسعودي رشيد،النظام المالي للزوجين في التشريع الجزائري، ص292.
[2]- ابن خلدون، المقدمة، بيروت: دار الرائد العربي، ط5، 1982، ص121.
[3]- نفس المرجع، ص121.

و الاجتمـاعي ... بالإضافة إلى التغير في مركز المرأة بحيث لم تعد السلطة مركزة في يد الزوج و مما زاد في تعميق هذا غيـاب الزوج لفترات عن المنزل . و خروج المرأة إلى ميدان العمل مما سمح لها بممارسة سلطات أوسع" [1]. و معنى هذا أن سيادة الرجل مهددة بالزوال

و هي مسألة وقت، و لاسيما و أن الأمم المتحدة تنادي بالمساواة بين الرجل و المرأة غير أن الأسرة الجزائرية تحكمها تقاليد تفرض سلطة الرجل و مـن الـصعوبة التنازل عنها.

2-5- **حجم الأسرة الجزائرية كبير :** تتميز الأسرة الجزائرية بكبر حجمها سواء كان ذلك في الاتجاه الأفقي أو العمودي . إذا ما قورنت بالأسرة العالمية و الغربية. لا نتحدث عن الأسرة البدوية و الريفية فهما كبيرتان، و لكن نتحدث عن الأسرة الحضرية التي مازالت كبيرة الحجم. لقد كان متوسط الأسرة الجزائرية عام1964 بـ: 06.9 فردا. ثم زاد إلى أكثر من سبعة أفراد في السبعينات بارتفاع المستوى الصحي[2] .

ما يلاحظ هو انخفاض الخصوبة منذ السبعينات و سبب ذلك يعزى إلى استخدام وسائل منع الحمل و إلى تعليم المرأة الذي أدى إلى تأخير الزواج .

2-6- تتميز الأسرة الجزائرية بعنصرها الشاب : لقد مات الكثير من الجزائريين في الحرب العالميـة الثانية، و في حرب التحرير. و منذ الثمانينات ظهر جيل قلت فيه الشيخوخة آباء و أبناء إضافة إلى تكـاثر العنصر الشاب لطغيان المواليد على الوفيات بسبب ارتفاع المستوى الاقتصادي و الصحي .

3-الوظيفة الاقتصادية للأسرة:

منذ أن وجدت الأسرة كمؤسسة اجتماعية أوكلت إليها عدة وظائف من أهمها الوظيفة الاقتصادية و التي تتمثل أساسا في تامين المتطلبات المادية و من ثمة إشباع حاجات أفرادها المختلفة و المتعددة، و هذا ما اوجد نظاما داخل الأسرة يلعب فيه كل من الأب و الأم دورا

[1]- محمد السويدي، نفس المرجع،ص ص90-91.
[2]- نفس المرجع، مرجع سابق،ص ص 90- 91.

أساسيا فيفي هذا المضمار باعتبارهما المسؤولين على تأمين الحاجيات و توفير سبل ذلك، و هذا من خلال السعي للعمل خارج المحيط الأسري، والذي ينجم عنه ظهور علاقات و روابط اقتصادية خارجية.

تعتبر الأسرة وحدة اقتصادية حيث يقوم أفرادها بقضاء كل مستلزماتهم الحياتية و احتياجاتهم، فيتعين لكل فرد عمل اقتصادي أو وظيفة يؤديها، فنجد الأب يعمل بكل طاقة لتوفير احتياجات الأسرة و الإنفاق على واجبات الحياة الأسرية، و الأم قد تشاركه العمل الخارجي لتدعيم الحياة المعيشية فضلا عن قيامها بتدبير شؤون المنزل و تنشئة الأولاد و ينال الأولاد اكبر حظ من الثقافة و العلم لشغل الوظائف الأساسية و هذا يساعد على رفع من شأن أسرهم و الارتقاء بمستوياتهم الاجتماعية و الاقتصادية ، أيضا من أهم الوظائف الاقتصادية التي تمارسها الأسرة في كل المجتمعات هي توريث الممتلكات الخاصة للأبناء. [1]

و تبقى الأسرة دائما وحدة تساهم في النشاط الاقتصادي فقد تحولت للاستهلاك و هي وظيفة لا تقل أهمية عن الإنتاج. حيث لم تفقد هذا الأخير تماما فهي لازالت تنتج الكثير من متطلباتها في المنزل ، كالكثير من أنواع الغذاء و الملابس و أصلاح بعض الأدوات المنزلية و هذا بدوره يلزمها بتوفير لوازم ومتطلبات تدخل خانة المصاريف التي يوفرها المسؤول عن الأسرة سواءا كان الأب أو الأم او احد الابناء من خلال ما يتقاضاه من دخل مقابل اعمال يقومون بها تختلف في مجالاتها و طبيعتها، و من ناحية اخرى تعد مشاركة الزوجة في ميزانية الاسرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بإتخاذ قرارات متعلقة بتنشئة الاطفال، و هذا ما يتناسب تناسبا طرديا مع عمل الزوجة او دخلها الخاص الذي يظهر جليا عند ذوي المستوى الاقتصادي المرتفع، اذ لا يعني ذلك مع تناقض مشاركة الزوجة في فئات اقتصادية اخرى و لكن بدرجات مختلفة.

و أهم ما يحدد الوظيفة الاقتصادية للاسرة هو وضعها الاقتصادي الذي يميزه مستوى دخلها المادي الحاصل و يقاس ذلك من خلال الرواتب الشهرية او الدخول السنوية التي يتقاضاها افراد الاسرة، و غالبا ما تحسب نسب الدخل بتقسيم الدخول المادية على عدد الافراد، و يقاس

[1]- - نصر الدين بهتون، الوضع الاقتصادي للأسرة و أثره في التنشئة الاجتماعية للطفل المتخلف ذهنيا، رسالة ماجستير في علم الاجتماع و الديمغرافيا، باتنة: جامعة العقيد الحاج لخضر،2008/2007، ص92.

المستوى الاقتصادي أحيانا بقياس مستوى ممتلكات الغرفة من غرف او منازل او سيارات او عقارات، او من خلال الادوات التي توجد داخل المنازل كالتلفزيون و الفيديو.....الخ[1]

4- التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية:

رغم كل هذه التغيرات التي مست بنية الأسرة الجزائرية الحديثة، حيث أصبحت مستقلة عن العائلة الممتدة من الناحية المادية والسكن، إلا أن الثقافة الذكورية مازالت تسيطر على الشخصية القاعدية للإنسان الجزائري.

من بين الأدلة السوسيولوجية هي استمرار الحب الكبير الذي تحمله لابنها، فهو حامل اسم العائلة و الذي يمكنها من خلاله تحقيق مركزها الاجتماعي فتقول الباحثة "لاكوست دوجردان " مؤكدة لذلك: "داخل الأسر الجديدة ، العلاقة العاطفية الأكثر قوة ليست تلك التي تربط الزوجين، و إنما ظلت لحد الآن تلك التي تربط الأم بابنها "[2].

يرجع ذلك إلى البنية الأبوية التقليدية للمجتمع الجزائري و مساهمة المتغيرات التاريخية، الدينية، التربوية و السياسية.

إذا كانت الأسرة في المجتمع الجزائري قد تغيرت في شكلها من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، و تقلصت الفجوة بين الزوج و الزوجة فأصبحا يتشاركان في مختلف مجالات الحياة، إلا أنها مازالت تمارس سلطة كبيرة على النساء و يتجلى التسلط الأبوي على المرأة في حجبها عن الحياة العامة، أن الأب يتحكم في مصيرها، في دراستها و زواجها و منعها من الخروج من البيت، وفي حرمانها من الدراسة و الضغط عليها بمختلف الأساليب لتزويجها.

تعتبر مؤسسة الأسرة من ابرز مؤسسات التنشئة الاجتماعية، و تختلف أساليب التنشئة الاجتماعية في المجتمع الجزائري حسب الجنس، فتلقن البنت تلقينا يختلف عن الذكر لان كل منهما سيقوم بالدور المنوط به، و ذلك رغم أن البنت في الأسرة الحديثة أصبح لها دور مهم في العمل الاقتصادي للبلاد و ازدهاره،

[1]- مرجع سابق، ص93.

[2] -lacoste dujardin , **des méres contres des femmes : maternité et patriarcat au maghreb** , Paris : la decouverte,1985 , p61 .

و هذا الدور كان من ادوار الرجل لارتباطه بالمجال الخارجي، لكنها احتفظت بدورها كربة بيت و مربية لأولادها بالدرجة الأولى.

تقاسم المرأة للعمل الخارجي مع الرجل لم يقابله تقاسما للعمل المنزلي الذي مازال خاصا بها، و إنما أصبحت تعمل داخل و خارج البيت و تحاول قدر المستطاع التوفيق بين المسؤوليتين، هذا ما يسبب في كثير من الأحيان إرهاق معنوي كبير، فالمرأة المتعلمة أكثر من غيرها تعاني لان عملها خارج البيت ليس إلا لغرض جلب النقود، و هي تطمح إلى الإبداع و التجديد و تحقيق طموحها و شخصيتها.

في الواقع يعود هذا الصراع إلى أساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة التي جعلت من عمل المرأة المنزلي العمل الأول و المقدس لها، و يتم تلقينها منذ الصغر على مساعدة أمها في البيت، بينما يخرج الذكر للعب في الشارع.

تعتبر عملية التنشئة الاجتماعية من ناحية تخصيص أدوار للذكور و أخرى للإناث واحدة من أهم التجارب التعليمية للطفل، و الأنثى عموما و خاصة في المجتمعات العربية و إلى الوقت الحالي لا يستهان أبدا في تحضيرها للحياة الزوجية رغم تشجيعها على مواصلة التعلم و العمل.

5- المرأة في الأسرة التقليدية و الأسرة المعاصرة:

يمكننا القول أن المرأة التقليدية لم تزل، و لكن المرأة العصرية تطورت و ذلك لإقبالها على المجال الخارجي و دخولها عالم الشغل، كذلك بمسؤوليتها في تموين المنزل بما يحتاجه من الأكل و اللباس و التأثيث، لقد أصبحت المرأة إذن تخرج إلى السوق للشراء، و من خلال ذلك تجسدت على الواقع عقلانيتها في إدارة شؤون العائلة و المنزل.

كل هذا لا يمنع من القول بأن المرأة التي تعيش في هذا العصر مازالت تحتفظ ببعض القيم التقليدية وذلك حسب "مصطفى بوتفنوشت" [1]:

[1]- مصطفى بوتفنوشت، **العائلة الجزائرية: التطور و الخصائص** ، تر: دميري أحمد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1984،ص232.

- وجود خاص ، فهواياتها و نشاطاتها لا تكون في إطار عام، و إذا تم ذلك فهو بنسبة قليلة.
- طهارة جسدية هامة و أساسية رغم السفور و التبرج في أوساط الفتيات.
- وجود منزلي واضح سواء بالنسبة للماكثات في البيت أو العاملات، و تبقى المرأة العصرية لحد الآن تقوم بدورها النسوي في الأعمال المنزلية، فعمل البيت من طبخ و غسيل.....يبقى بدون منازع عمل المرأة حتى لو كانت تدرس أو تعمل.
- حتى وإن كانت المرأة تتقاضى راتبا شهريا، فمن واجب الزوج الإنفاق على البيت.
- مازالت الوضعية النسوية المثالية المتمثلة في الأم المسنة، الحماة و الأرملة تحتفظ بقيمتها داخل الأسرة الحديثة.
- و في الوقت نفسه تحصلت المرأة من النموذج العصري على منافع و امتيازات، سواء كانت ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي و حتى بسيكولوجي، تم ذلك انطلاقا من علاقتها المباشرة مع تقدمها نحو العصرنة.

من بين الامتيازات التي تحصلت عليها نذكر:

- وجود عام واضح نتج من خلال دخول المرأة عالم الدراسة و التعليم و حتى التعليم العالي، وكذلك بإقحامها عالم الشغل و توليها مناصب سياسية عليا في الدولة بعدما كانت في السابق حكرا على الرجال.
- من الناحية النفسية توصلت المرأة إلى تحديد أهدافها التي تصبو إلى تحقيقها ومن ذلك تحقيق شخصيتها كفاعل اجتماعي قادر على المساهمة في تنمية و ازدهار أسرته و مجتمعه.
- وجود منزلي اقل إكراها، مقسم بين العمل خارج البيت و تموين البيت من خلال التسويق، وكذلك سهولة العمل المنزلي، نتيجة توفر آليات التطور والتمدن.
- القدرة الاقتصادية التي تحصلت عليها المرأة و التي تعد ثمرة عملها الشهري، فهي تقدر أن تصرف على نفسها و حتى إعالة أو مساعدة أسرتها، أما بالنسبة للمرأة الماكثة بالبيت، فهي أيضا تتولى مصاريف البيت من خلال القسط المالي الذي يعطيه لها زوجها للميزانية الشهرية.

- تنظيم النسل والتخطيط الذي أنجز عن الأساليب المتبعة للتباعد بين الولادات، مما يسهل على الأم تربية أبنائها، و التقليل من عددهم بغية توفير شروط الحياة السعيدة لهم.
- تضاف إلى الوضعية النسوية المثالية السابقة الأم الزوجة، فوضعية المرأة العصرية تتحسن أكثر حسب المبدأ الجديد للزواج، الذي أصبح يقوم أساسا على اختيار القرين، الحب المتبادل و الانسجام العاطفي.

خلاصة:

تحول المجتمع الجزائري من مجتمع ريفي اقتصادي، مجتمع منتج و مجتمع الكبار، إلى مجتمع متمدن، استهلاكي، مجتمع الشباب، هذه الأبنية الجديدة نتج عنها تغير في الأدوار و الوظائف.

تمهيد

1. **النفقة الزوجية**
2. **أموال الزوجة**
3. **أنواع دخول العائلة**
4. **مشاركة الزوجة العاملة في الأعباء و التكاليف المنزلية**
5. **خصائص إنفاق المجتمع الجزائري**

خلاصة

تمهيد:

يختلف موضوع الإنفاق علي موضوع النفقة في الدلالة و الخصوصية إلا أن كلاهما يصب في اتجاه واحد، و هو تخصيص جزء من المال أو كله على متطلبات الحياة اليومية للأفراد من مأكل و ملبس.....

و هذا ما سأدرجه من خلال هذا الفصل.

1- النفقة الزوجية:

تحتل الأسرة في الإسلام موقعا متميزا من حيث وفرة الأحكام و التشريعات التي تساهم في خلق جو من العلاقات السليمة بين أفرادها،و من بين قضايا الأسرة في الإسلام موضوع النفقة حيث تناولها و بين أهميتها و ضرورتها و حدد من يتولى مسؤوليتها، و ذلك لما للنفقة من أثر فعال في حياة الإنسان، و خاصة نفقة الزوجة التي هي أثر من آثار عقد الزواج و حق مالي لها بعد إتمام العقد الصحيح و إلزام مستمر يقع على عاتق الزوج، و مثلما حظي موضوع النفقة باهتمام فقهاء الإسلام حظي أيضا باهتمام المشرع الجزائري لكونه مستمد من الشريعة الاسلامية.

❖ النفقة الزوجية في الشريعة الإسلامية:

من المعروف انه يجب على الانسان ان ينفق على زوجته فيطعمها و يكسوها .....الخ و من الادلة الشرعية التي اوجبت هذا:

قوله تعالى:" و على المولود له رزقهن و كسوتهن بالمعروف، لا تكلف نفسا الا وسعها لا تضار والدة بولدها و لا مولود بولده و على الوارث مثل ذلك" [1] ، و المولود له هو الزوج الذي ينتسب إليه الولد، و منها قوله تعالى: "اسكونهن من حيث سكنتم من وجدكم، ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن" [2] ، و هذه الاية تدل على وجوب سكن للزوجة و على الزوج إيجاب إطعامها، و لأنها لا تستطيع ان تصل بنفسها الى ما يقوتها إلا بالخروج السعي و الاكتساب، وقد وجب على الرجل ان يسكنها و الإسكان يستلزم حبسها على الخروج، فاستلزم ان يقدم لها ما تقتات منه، و منها قوله

[1] - القرآن الكريم: سورة البقرة،الآية 233.

[2] - القرآن الكريم: سورة الطلاق، الآية 6.

تعالى: "لينفق كا ذي سعة من سعته و من قدر عليه رزقه فلينفق مما اتاه الله"[1] ، حيث اوجب عليه بالانفاق بكل حال، فدل على انها لازمة لامفر منها.[2]

اما من السنة:"اتقوا الله في النساء، فانهن عندكم عوار لا يملكن لانفسهن شيئا.... و لهن عليكم كسوتهن و رزقهن بالمعروف" و قال"ص" ايضا حسب ما رواه البخاري: قال لهند بنت عتبة بن ربيعة امرأة أبي سفيان صخر بن حرب "خذي من مال أبي سفيان ما يكفيك وولدك بالمعروف" فمعنى وأما السنة فأحاديث منها قوله عليه الصلاة و السلام في خطبة حجة الوداع، هذا الحديث انه امرها ان تاخذ من مال زوجها من غير إذن قدر ما يكفيها وولدها. فلو لم تكن نفقتها وولدها منه واجبة على زوجها لما أذن في ان تاخذ من ماله بغير إذنه، لانه لا يامر بالاعتداء على اموال الناس، حيث قال ايضا "ص": " اطعموهن مما تاكلون، و اكسوهن مما تكتسون، ولا تضربوهن ولا تقبحوهن" [3]

لقد انعقد اجمتع المسلمين على وجوب نفقة الزوج على زوجته من عهد النبي "ص" الى الان ، لم يخالف فيها احد،

و بما ان الزوجة تكون بعقد الزواج محبوسة لاجل الزوج، فتقوم بشؤون البيت و رعاية الاولاد و تربيتهم كان عليه ان ينفق عليها.[4]

---

[1]- القرآن الكريم ،سورة الطلاق، الاية 7.

[2]- محمد محي الدين عبد الحميد،**الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية**، لبنان: المكتبة العلمية، 2005، ص193-194.

[3]- نفس المرجع، ص195.

[4]- محمد مصطفى شلبي، **أحكام الأسرة في الإسلام : دراسة مقارنة بين فقه المذاهب**، بيروت: دار النهضة العربية، ط4، 1983، ص439.

❖ نفقة الزوجة في قانون الأسرة الجزائري:

لقد تعرض المشرع الجزائري لمشتملات النفقة في المادة 78 من قانون الأسرة و التي تنص على: "تشتمل نفقة الزوجة الغذاء و الكسوة و العلاج و السكن وأجرته، و ما يعتبر من الضروريات في العرف و العادة"، و من خلال هذه المادة يتضح لنا أن النفقة تشمل:

- نفقة الغذاء و الكسوة و العلاج: تعتبر هذه النفقة الأهم من حيث الدرجة ، لهذا قد أوردها المشرع الجزائري ضمن القائمة الأولى التي تشتملها النفقة و التي تعتبر من أساسيات الحياة، فعلى الزوج أن يوفرها لزوجته بقدر وسعه و بحسب ما هو متعارف عليه في المجتمع.
- نفقة المسكن و أجرته: اعتبر المشرع الجزائري المسكن من مشتملات نفقة الزوجة فيجب على الزوج أن يوفره لها و يشترط فيه أن يكون مسكنا مناسبا و ملائما شرعا، و هذا ما استقرت عليه المحكمة العليا في القرار الصادر بتاريخ2010/10/15 رقم "544808 و الذي قررت فيه أن السكن و أجرته يعدان طبقا للمادة 78 من قانون الأسرة الجزائري من نفقة الزوجة.
- ما يعتبر من العرف و العادة: بمعنى انه يضاف إلى كل العناصر السابقة كل شيء يعتبر ضروريا في عرف الناس و عاداتهم، و يقول الدكتور بالحاج العربي في هذا الصدد: "أن المشرع قد أحسن صنعا عندما حكم الشرع و العرف لبيان الأمور الضرورية في النفقة في إطار المستوى العام للحياة الاجتماعية و في حدود طاقة الزوج بلا إسراف و لا تقتير"، وقد أكدت المحكمة العليا هذا القرار الصادر بتاريخ تحت رقم و الذي جاء فيه أن:

مصاريف النفاس تعتبر من الضروريات في عرف و عادات المجتمع الجزائري.[1]

2- مصادر أموال الزوجة :

تكتسب الزوجة أموالا من عدة مصادر تنقسم إلى شطرين، الأولى أموال اكتسبتها عن طريق عقد الزواج كالمهر ، هدية الأهل عند الزواج....الخ

و أخرى تكون قد اكتسبتها بطرق أخرى غير عقد الزواج، كالعمل و التجارة و غيرها، أو تحصلت عليها عن طريق التبرعات و الميراث....الخ،

فدخل الزوجة يكون من ممارسة مهنية معينة، سواء كانت حكومية كالتعليم، التمريض، و الإدارة، او مهنة حرة كالمحاماة و الطب.....الخ، او من ممارسة التجارة، و عليه فإن دخل المرأة يشتمل الراتب المحصل عليه من ممارسة نشاط معين و التعويضات و المنح و الحوافز....الخ، مضاف اليه الارباح المحصل عليها من ممارسة التجارة.

لقد تطرقت الشريعة الاسلامية لمسألة الراتب و حرية الزوجة في قبض راتبها و التصرف فيه استنادا لقوله تعالى: "فإن أرضعن لكنم فآتوهن أجورهن" يعني بذلك تسليم الاجرة للمرضعة التي تم استئجارها و قوله تعالى : "للرجال نصيب مما اكتسبوا و للنساء نصيب مما اكتسبن". و تعزيزا لهذا منح القانون الجزائري كامل الحرية للزوجة في قبض راتبها و التصرف فيه ، ولا يجوز لزوجها أن يأخذ منه وان يتصرف إلا بموافقتها و بناءا على رضاها الصريح، وفقا لأحكام المادة 1/37 من قانون الأسرة الجزائري ،ومن هذا نجد ان المشرع الجزائري تعرض إلى مبدأ الزوجة للتصرف في راتبها دون إذن الزوج و لا بنص القانون فيما

[1]- بالحاج العربي، **الوجيز في شرح قانون الاسرة الجزائري**، ج1: احكام الزواج ، الجزائر:، 2010، ص347.

يخص التكفل بالاعباء و التكاليف العائلية مع الزوج، الا ان مشروع قانون الاسرة قيد حرية تصرف الزوجة في راتبها بالمساهمة المادية و المالية فيما يخص التعاون على مصلحة الاسرة و رعاية الاولاد و حسن تربيتهم و أسقط تعديل هذا النص في المادة 36 من قانون الاسرة[1].

3- أنواع دخول العائلة:

عند القيام بدراسة العائلة من استهلاك أو ادخار أو المستوى المعيشي....فأنها ترتبط كل هذه الدراسات بمتغير ميزانية العائلة أو الفرد ،

و لهذا فأنه يوجد اختلاف بين:

أ- أجرة الأسرة: الذي يدل على مجموع أجور أعضاء الأسرة من أب ، أم وأبناء، و هو عبارة عن مجموع رواتب أعضاء الأسرة.

ب-دخل الأسرة: تتضمن مجموع أعمال التي يقومون بها أعضاء الأسرة و يتحصلون من ورائها على دخول عينية أو نقدية، و تتمثل عناصر الدخول في:

- الرواتب و الأجور
- دخل الأرباح أو دخل الفوائد
- دخل الملكية: مثل إيجار المساكن، أو حقوق الشهرة
- التحويلات: و تتضمن مجموع التحويلات الإدارية منها الضمان الاجتماعي، التأمين، التحويلات من الخارج

رغم انه يوجد اختلاف واضح بين المفهومين ألا أنه عند اجراء مسح ميزانيات الاسرة توجد صعوبة في تحديد دخل الاسر، وهذا نتيجة تداخل المفاهيم واقعيا و عدم قدرة احصاؤها بسبب:

✓ التهرب الجبائي

[1]- مسعودي رشيد، **النظام المالي للزوجين**، مرجع سابق، ص13.

- ✓ عدم التسريح بالعمل بسبب الجموع القانوني، فلا يسمح حتى القيام بالاعمال المؤقتة خارج وقت العمل
- ✓ ضعف المراقبة
- ✓ تفشي ظواهر اجتماعية مثل الرشوة و المحسوبية

اذا كان هناك صعوبة في تقييم ميزانية الاسرة، الا ان المفهومالنظري يبقى هو العنصر المحدد لاستهلاك العائلات، ولكن حسب الباحث فريدمان Friedman يفرق ما بين الدخل الدائم و الدخل العابر (المؤقت)

ج-الدخل الدائم: هو عبارة هو عبارة عن الدخل الذي يحافظ على مستوى الاستهلاك خلال فترة متوسطة من الزمن زائد الجزء الذي يدخل، و هو مقدار الدخل الذي تخطط من اجله الاسرة مستوى الاستهلاك و تستطيع المحافظة عليه خلال فترة من الزمنو تنظر اليه الاسرة كمحدد لقيمة ثروتها الحالية و المستقبلية بصفة مستقرة.

د- الدخل العابر (المؤقت): هو ذلك الدخل الذي يحصل لظروف غير منتظرة اينتيجة مصادفة مثل التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي او الحصول على جائزة غير متوقعة او هبة [1]

يتضح لنا مما سبق ان مفهوم الاجر يختلف عن مفهوم الدخل وبذلك لا يمكن تفسير دراسة المستهلك على ضوء مستوى الاجور، و هذا لا يدل على ان جميع الاسر مستوى دخلهم يختلف كثيرا عن مستوى اجورهم، فهناك افراد يعتمدون بصفة كبيرة على الاجور.

4- مساهمة الزوجة العاملة في التكاليف والاعباء العائلية:

يقصد بالاعباء و التكاليف تلك المصاريف الخاصة بإدارة البيت و تربية الاولاد و كل ما هو ضروري لاحتياجات الاسرة، و ما تتطلبه الحياة اليومية من مصاريف، فالمقرر شرعا ان المراة حرة التصرف في مالها، و غير ملزمة بالمساهمة مع زوجها في الانفاق على الاسرة و المشاركة في الاعباء و التكاليف العائلية كأصل عام.

[1]- بن عطية محمد، **استهلاك العائلات الجزائرية**،مرجع سابق، ص 78.

و من باب اولى، اصبحت المرأة في العصر الحديث تشارك في الحياة العامة بجانب الرجل و كسب المال كما يكسب، و من يكسب يلزم بالنفقة، و تخفيف العبئ على الزوج ، و ما تتطلبه الحياة الحديثة من تعقيد و تكاليف مرهقة، و عمل الزوجة يلقي على عاتق الزوج بعض المشاق البدنية و النفسية التي ما كانت لتقع لو ان الزوجة تفرغت لبيتها تفرغا تاما، و يرى البعض ان في مثل الحالات يمكن للزوج ان يطالبها بالاشتراك في تحمل نفقات الاسرة او عدم السماح لها بالعمل مادام العمل يلحق به و باسرته ضررا، و لا يستفيذ منه ماديا و لا معنويا[1].

5- خصائص الإنفاق في الأسرة الجزائرية:

تتميز الأسرة الجزائرية بتنوع العادات و التقاليد من منطقة إلى أخرى، حيث يساعد هذا الاختلاف الى تنوع نمط انفاق و استهلاك العائلات كما عاشت هذه الاسرة مرحلة طويلة من الحرمان و الجوع و التقشف في ظل الاستعمار.

وفي بداية الاستقلال تميز الفرد و العائلة بانخفاض في مستوى البطالة و ضعف الاقتصاد الوطني و بعد التحسن الاقتصادي بداية سنة 1986

مما دفع بالحكومة الى دخول منعرج الاصلاحات تسبب في:

- ارتفاع في معدلات البطالة.
- ارتفاع الاسعار.
- زيادة فجوة القطاع غير المنظم.

كل هذه الاسباب و غيرها أدى الى تدهور مستوى استهلاك العائلات

و إرتفاع معدل الفقر و الحرمان في الجزائر، بذلك تحولت العائلة من سياسة الانفاق الى سياسة التقشف بسبب ضعف مداخيل العائلة[2].

[1]-مسعودي رشيد، **النظام المالي للزوجين في التشريع الجزائري**، مرجع سابق،258.

[2]- بن عطية محمد، مرجع سابق، ص15.

خلاصة:

يعتبر موضوع الإنفاق في الأسرة من شأن الزوج أو الأب، إلا انه بتأثر هذا الموضوع ببعض النوازل التي فرضت نفسها فرضا على الأسرة، فاختلف ذلك بضرورة مشاركة الزوجة في هذه العملية.

تمهيد:

لقد حاولت من خلال نزولي إلى الميدان التعرف على موضوعي أكثر عن طريق الواقع المعاش لجميع الأسر من الناحية الاقتصادية.

و لتحقيق ذلك استخدمت تقنية المقابلة مع الأزواج من الجنسين الذين تتحقق فيهم شروط العينة، و هذا لإزالة الستار عن كيفية تسيير ميزانية الأسرة و كل ما يتعلق بالأمور الاقتصادية للأسرة بصفة عامة.

المحور الأول: تفاوض الزوجين حول ميزانية الأسرة قبل الزواج

1- الاختيار للزواج :

يختلف مفهوم الزواج اختلافا كبيرا بين المجتمعات الإنسانية فهو ظاهرة معقدة و متشابكة تستمد خصائصها من عادات و تقاليد المجتمعات ، يعتبر الزواج القاعدة الأساسية للإنتاج الديموغرافي و الاجتماعي لذلك هو أسمى النظم الاجتماعية الذي يتحقق من خلاله الاستقرار النفسي و الاجتماعي و التوازن البيولوجي ، و يسبق الزواج الاختيار الزواجي الذي يعتبر ذو أهمية كبرى في تكوين الأسرة و تماسكها في المستقبل ، و تتدخل عوامل عديدة في هذا الاختيار

- الزواج التقليدي:

حسب المبحوثة رقم4 (مستشارة التوجيه،السن:47، 17 سنة زواج)

" ما كنتش نعرفه ، نعتوني فاميليا و تزوجنا "

ترجمة المقطع:

" لم أكن اعرفه من قبل ، دلتني عائلتي له "

و المبحوثة رقم: 1(عون إداري ،السن:32، 8 سنوات زواج)

"كنت قاعدة في الدار كملت قرايتي جا خطبني تزوجت "

ترجمة المقطع:

" بعد إتمامي لدراستي ، مكثت بالبيت فتقدم لخطبتي ووافقت " .

يعتبر هذا النوع من الزواج ، زواج تقليدي و يتم عن طريق طلب أهل الفتى يد الفتاة المختارة من أهلها ، و قد تكون هذه المبادرة بناءا على رغبة الفتى أو رغبة أهله ، لكن في هذه الحالة يجب استشارته ، و يمكن أن يتم اختيار الزوجة باستعانة الأقارب أو الجيران ، و في بعض الأحيان يكون للخاطبة دور هام في التمهيد لعملية الزواج كما صرحت سابقا المبحوثة رقم4.

و قد تأخذ صورا فوتوغرافية لهن ، و تترك عملية الاختيار آنذاك لأهل الزوج ، فان تم الاتفاق على الفتاة المختارة و المؤهلة للزواج ، تبدأ فيما بعد المفاوضات بين الأسرتين حول شروط الزواج .

و مهما تكن نسبة تدخل الوالدين أو الأقارب في اختيار شريك الحياة ، فإنهم يرون أنها الطريقة الأفضل لضمان سعادة و نجاح الحياة الزوجية للابناء ، باعتبارهم اوسع خبرة في الحياة و ادرى بمصالحهم و تطلعاتهم ، و يتم اساسا على اعتبارات اجتماعية و اقتصادية ، و لكنه نادرا ما يعطي ادنى اهتمام الى عاطفة الحب او الصلات الشخصية الحميمة التي قد تربط بين الابناء المقبلين على الزواج ، و السعادة الشخصية ليست بالشيء الهام بالنسبة لهذا الاسلوب في االاختيار ، و هي ان اخذت في لاعتبار فعلى انها شيء ثانوي ليس الا ، حيث يسود الاعتقاد بين الآباء و الاقارب ، ان الحب هو احد الاهداف التي يحققها الزواج ، اي ان عاطفة الحب تنمو تدريجيا بين الزوجين بعد الزواج لا قبله[1] .

و هذا ما يسمى في علم الاجتماع بالزواج المرتب و الذي تجري فيه عملية الاختيار بين اعضاء الجماعة القرابية بوجه عام [2].

- الزواج التوافقي:

و عكس ما سبق فنجد المبحوثين رقم 5 (متصرف اداري، 36سنة، مدة الزواج: 11 سنة) " بغيته و بغاني و تزوجنا "

[1]- حسين عبد الحميد رشوان ، **الأسرة و المجتمع** ، مصر مؤسسة شباب الجامعة ، 2003 ، ص 74 .

2- محمد يسري إبراهيم دعبس، نفس المرجع، ص 25.

ترجمة المقطع :

" أحببته و أحبني ثم تزوجنا " .

المبحوثة رقم: 9 (عون ادارة، 29 سنة، مدة الزواج: 7 اشهر)

" تعرفت على راجلي قبل الزواج و بغيته باش تزوجت بيه "

ترجمة المقطع:

" تعرفت على زوجي قبل الزواج أحببته و لهذا تزوجنا " .

صرحت المبحوثتين أنهن تزوجن عن طريق الحب و هذا ما يدخل ضمن الاختيار الذاتي للزواج ، حيث يبدو من خلال هذا الأسلوب الرغبة الشخصية للفرد و اختياره الذاتي كأهم عامل يحدد اختيار شريك الحياة ، و قد أصبح الاختيار الزواجي في المجتمعات الحديثة مسؤولية الشباب أنفسهم حيث لا يسمحون في كثير من الأحيان بتدخل والديه في الاختيار باعتبار أن الزواج مسالة شخصية بحتة ، لا تهم سوى الشخصين المقبلين على الزواج ، و أن تدخلهم في بعض الحالات شكليا فقط ، و مما لا شك فيه ، إن هذا التغير الواضح في الاختيار الزواجي ، كان نتيجة لظروف اقتصادية و اجتماعية و ثقافية مرت بها المجتمعات الحضرية المعاصرة ، أتاح للنظام العمل الحالي للأبناء إمكانية الاستقلال المادي عن آبائهم ، و بالتالي أتاح لهم حرية الاختيار الزواجي دون الرجوع بصورة إجبارية إلى والديهم ، كما أصبح الزواج من خارج الجماعة هو الشكل السائد في كثير من المجتمعات .

و هذا النوع من الزواج يطلق عليه في علم الاجتماع الزواج التوافقي ، ففيه يسمح للأفراد المقبلين على الزواج ان يسهما في عملية الاختيار و هو عكس الزواج المرتب .

حيث وجدت ان هذا النوع من الزواج ، اي الزواج التوافقي يتم عن طريق الحب و التوافق[1] .

[1]- محمد يسري ابراهيم دعبس ، ص25.

2- عمل الزوجة

إن خروج المرأة لعالم الشغل وخاصة المرأة الأم كان نتيجة للظروف التي مرت بها المجتمعات والتي أدت إلى تغيير دور المرأة وتعدده، و إثبات لقدراتها العقلية و الأدبية المساوية للرجل رغم التصارع والتضارب بين الأدوار لما لديها من مسؤوليات عديدة قد أوجدت هده الظروف متعددة، للعمل خارج المنزل أهمها:

- عمل المرأة مطلب الزوج:

حسب المبحوثة رقم4(مستشارة التوجيه، السن:47، مدة الزواج: 16 سنة)

"كنت نخدم قبل ما يخطبني ، ومين تزوجنا قتله نحبس خلاص، مرانيش حابة نخدم، قالي لا تبقي تخدمي لازم تعاونيني و حولني مالخدمة لخطرش تزوجت من ولاية الى ولاية مستغانم"

ترجمة المقطع

" كنت اعمل قبل أن يتقدم لخطبتي، ولما تزوجنا قررت أن أتوقف عن العمل، ولكنه رفض، وقال يجب أن تساعديني، وقام بتحويلي في العمل من الولاية مقر السكن عائلي إلى ولاية مستغانم أين تزوجت"

وحسب المبحوت رقم7(عون أمن، السن: 37، مدة الزواج:5 سنوات)

"كانت تخدم في الثانوية لي أنا نخدم فيها هي استادة وأنا حارس عجبتني، انا بروحي كنت نحوس على وحدة تقري و نتعاونوعلى الدنيا"

ترجمة المقطع

" كانت تعمل بنفس الثانوية التي كنت اعمل فيها، أعجبتني، حتى انا كنت أبحت عن امرأة تعمل وتدرس لنتعاون على أعباء الحياة "

نلتمس من خلال هاتين الحالتين أن المبحوثة رقم(4) تزوجت زواج تقليدي ،

و أرادت بعد الزواج أن تتوقف عن العمل لتتفرغ لبيتها وزوجها وأطفالها فيما بعد، لكن زوجها منعها عن ذلك، وذلك لمساعدته في ميزانية الأسرة، نفس الشيء للمبحوث في الحالة رقم(....) التي كان زوجها يبحث مسبقا عن امرأة عاملة، وذلك للتغلب على ظروف الحياة.
و هناك أيضا زوج بحث عن امرأة تكبره سنا ولكن هي عاملة مستقرة و هو جديد في عمله حيث تقول:
المبحوثة رقم6 (استاذة، السن: 54، مدة الزواج: 17 سنة)
" انا كبيرة عليه كنت نقري في ليسي لي هو كان يقري فيه و بعد عامين لقاني في centre ville و قالي باغي نتزوج بيك، وافقت وقبل عرسنا قالي ني باغيك تعاونيني في المصروف، انا نصرف على دارنا مكاش لي يصرف عليهم"

ترجمة المقطع:

"أنا أكبره سنا كنت أدرس في الثانوية التي كان يدرس فيها وبعد عامين وجدني في وسط المدينة وجاء ليتكلم معي ليتقدم لخطبتي و لما تمت الخطبة قال لي أريدك أن تساعديني لأني انفق على أهلي"

نلاحظ من خلال هده المبحوثة انه تزوجها لأنها تعمل و مستقرة في عملها مطالب للزوج، مع العلم أنها تكبره سنا و لم يشكل هدا عائقا له، المهم بالنسبة له انه صارحها أن تقوم بمساعدته بمساعدته في الإنفاق على الأسرة، لان راتبه هو يخصصه لأسرته و لوالديه.
عندما نجد حالات مثل هذه يكون فيها عمل المرأة مطلب للزوج، أو يأمرها بمواصلة عملها بعد الزواج في حين هي ترغب بالتوقف، تكون هنا رغبة الطرف الآخر المساعدة المالية أو ما يسمى المشاركة في ميزانية الأسرة نظرا للظروف الاقتصادية الراهنة أو ما يسمى الحاجة الاقتصادية فهي أهم عامل اثر على الأسرة،

- عمل الزوجة رغبة شخصية

تخرج المرأة لميدان العمل لرغبة شخصية كما تقول المبحوثة

رقم:11(عون إدارة، السن:28 ، مدة الزواج 2 سنة)

" انا تعلمت و قريت مشي باش نقعد في الدار، قعاد فالدار يخليني retard" منتهلاش في روحي، ونحس روحي قديمة"

ترجمة المقطع

"أنا تعلمت ودرست ليس لأمكث في المنزل، لان المكوث في المنزل يجعلني غير مهتمة بنفسي، وأحس أني صيحة قديمة"

نفهم من قول المبحوثة أن خروجها للعمل ليس لظرف اقتصادي أو غير ذلك إنما، لأنها درست فبالتالي عليها العمل و كذلك لمواكبة الوقت لان مكوثها في المنزل يجعلها عكس ذلك. فقد تعمل المرأة سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة لتتثبت كفاءتها و قدراتها في انجاز الأعمال التي كانت وفقا على الرجال فقط، ويظهر هدا بوضوح بين العاملات المتعلمات تعليما عاليا لان التعليم في حد ذاته لا يحقق الحصول على عمل فقط، بل انه وسيلة لتحقيق هدف أو طموح شخصي للمرأة التي تعمل خارج المنزل، كما أن العمل يساعد المرأة على مواجهة الصعوبات و مشكلات الحياة، ويقضي على وقت الفراغ.

- **عمل الزوجة لملئ وقت الفراغ**

سبب آخر يدفع المرأة أو الزوجة للعمل بالرغم من أن وضع أسرتها الاقتصادي جيد ولا ينقصها شيئا ألا أنها تفضل العمل مثل:

المبحوثة رقم (01): (عون بالإدارة، السن: 32، عدد سنوات الزواج08)

"كملت قرايتي ديت ليسانس وقعدت في الدار خطبني واحد وافقت، وبعد ما ولدت ولدي الأول حسيت بال vide ، كرهت مالدار قلتله باغية نخدم، ماقبلش بسيف باش قبل، قالي شاخصك باش تخدمي"

ترجمة المقطع:

" أنهيت دراستي وتحصلت على شهادة الليسانس، ومكثت بالبيت. تقدم لخطبتي احدهم ووافقت، وبعد ولادتي لابني الأول ،أحسست بالفراغ، كرهت من المكوث في المنزل، قلت لزوجي أني أريد العمل، لم يوافق بسهولة وقال لي ماذا ينقصك لكي تعملي؟ "

من خلال تصريح هذه المبحوثة نلاحظ أن مكوثها المطول في بيتها جعلها تعيش نوعا من الروتين الذي دفع بها للطلب من زوجها والإلحاح عليه من اجل العمل خارج المنزل، فبعد الانتهاء من أشغال البيت تجد المرأة نفسها في فراغ كبير مما يؤدي إلى التفكير في مصاعب الحياة وفي مستقبلها، وهناك فئة من النساء يتوجهن للعمل لملأ الفراغ[1].

وهناك دراسة تأثير عمل المرأة على العلاقات الأسرية التي أعدتها طالبات تحت الإشراف الصحي الاجتماعي في كلية الصحة العامة تحت إشراف الدكتورة عائشة حرب 2005 لنيل الإجازة في الاختصاص، جاءت الدوافع مرتبة على الشكل التالي

75% رفع المستوى الاقتصادي للأسرة.

60% تحقيق الذات والطموح.

52%تامين الاستقلالية المالية.

36% توظيف العلم الذي تلقنه.

35 % تامين رفاهية الأسرة.

25 % رفع المكانة الاجتماعية.

20% تعبئة أوقات الفراغ.

02% طلب من الزوج.

[1]- توما جورج الخورجي 1998، ص152

3- التفاوض حول ميزانية الأسرة قبل الزواج :

التفاوض حول ميزانية الأسرة قبل الزواج لاحظناه خصوصا عند التطرق حول عمل المرأة و لهذا ما لاحظناه من خلال المبحوثة رقم 2 (استاذة، 58سنة، مدة الزواج: 34 سنة)
" تكلم معايا حول ميزانية الاسرة قبل الزواج ، قالي انا نصرف على دارنا ، يليق تعاونيني في الدار و فالمصروف " .

ترجمة المقطع :

" تحدث معي حول ميزانية الأسرة قبل الزواج و اخبرني من انه ينفق على عائلته لذا يستوجب علي مساعدته في الإنفاق "

و من خلال المبحوثة رقم 4 (مستشارة التوجيه، السن: 47، مدة الزواج:16 سنة)
" كنت نخدم قبل ما يخطبني، ومين تزوجنا بغيت تزوجنا بغيت نحبس الخدمة هو مبغاش و قالي يليق تخدمي باش تعاونيني فالمصروف"

ترجمة المقطع:

" كنت اعمل قبل أن يتقدم لخطبتي ، و عندما تزوجت قررت أن أتوقف عن العمل و لكنه رفض و قال يجب أن تساعديني " .

أسباب عمل المرأة تؤدي بالرجل إلى التكلم حول الميزانية الأسرية ؛ حيث كلما كان عمل الزوجة بطلب من الزوج كلما فتح الزوج الموضوع حول ميزانية الأسرة و ضرورة مساعدة زوجته و الاستنجاد بها .
إن الوضعية المالية الجديدة للزوجة سواء كانت ثرية أو عاملة تفرض عليها أن تستعمل بعض المصاريف الخاصة بإدارة البيت و تربية الأولاد للمحافظة على مصالح أسرتها ، و خاصة في

وقتنا الحالي الذي يفرض على الزوجة ذلك بسبب ارتفاع مستوى المعيشة و خاصة إذا كان الزوج عاطلا عن العمل ، أو منخفض الدخل أو كان عاجزا عن إعالة نفسه بسبب المرض أو الإعاقة [1] .

و على العكس عند أسرة أخرى حين يتم التكلم عن ميزانية الأسرة قبل الزواج حيث تقول:

المبحوثة رقم1 (عون بالادارة، السن: 8 سنوات، مدة الزواج:8 سنوات)

" أنا كنت قاعدة في الدار جاء خطبني ، عجبني ولد فاميليا ، قالي فيما يخص المصروف انا ندير كلشي لي خاص انا نجيبه ، ما يخصك والو ، psk زوج تاعي تاجر لاباس عليه " .

ترجمة المقطع :

" كنت ماكثة في البيت ، تقدم لخطبتي ، رجل محترم و من عائلة محترمة ، قال لي فيما يتعلق بالإنفاق أنا انفق و أقوم بكل شيء ، سوف أقتني كل ما يستلزم دون نقص ، هذا لان زوجي تاجر ، مرتاح ماديا " .

من خلال هذه المبحوثة نجد انه تم التكلم عن ميزانية الأسرة قبل الزواج ، و نجد أن زوجها اخذ على عاتقه المسؤولية التامة فيما يخص ميزانية الأسرة ، باعتباره غير محتاج إلى دخل زوجته ، و أكد لها انه لا ينقصها شيء ، فمن خلال هذه المبحوثة نجد أن الوضعية الاقتصادية الجيدة للزوج لا تجعله يطلب مشاركة زوجته في ميزانية الأسرة .

أما من خلال المبحوث رقم8: (عون أمن، السن:34 سنة، مدة الزواج: 4 سنوات)

" انا مرتي كانت تخدم قبل ما نتزوجو ، قلتلها غادي مين نتزوجو تحبسي الخدمة ، راني مخليك تحدمي غير باش تجهزي روحك ، و من بعد تحبسيpsk انا معندي ماندير بدراهمك

1-مسعودي رشيد،**النظام المالي للزوجين في التشريع الجزائري** ، مرجع سابق، ص 258.

، كيفاش انا الراجل و نتيا تخرجي و تخدمي ، يقولو راها تخدم على راجلها ، انا ما نبغبش مرا تصرف معايا ، انا تربيت بلي الوالد نتاعي هو اللي يخدم و يصرف ماشي الام نتاعي ، انا تاني انا راجل و انا لي نصرف و انا اصلا مانبغيش مرتي تخدم ، قاتلي خلصتك قليلة و اني باغية نتعاونو قلتلها ماعليش مين منخدمش في lycée نروح نخدم doubleur "

ترجمة المقطع :

" زوجتي كانت تعمل قبل الزواج ، قلت لها لما نتزوج يجب أن تتوقفي عن العمل ، تركتك تعملين الآن لكي تجهزي نفسك قبل الزواج فيما يخص _ جهاز العروس _ و بعد الزواج عليك أن تتوقفي عن العمل ، لأني غير محتاج لراتبك ، كيف ذلك ؛ أنا الرجل و أنا الذي يجب أن اعمل لا أريد أن يقول الناس بان زوجته هي التي تنفق عليه ، تربيت على أن والدي هو الذي يعمل و هو الذي يقوم بالإنفاق على الأسرة و ليست أمي ، أنا أيضا الرجل الذي انفق ، أنا أصلا لا أريد لزوجتي أن تعمل ، قالت لي راتبك لا يكفي لهذا اربد مساعدتك ، قلت لها ، عندما لا اعمل في الثانوية اذهب و اعمل في سيارة أجرة " .

من خلال خطاب هذا المبحوث نجد أنه و بالرغم من راتبه القليل يريد تحسينه من خلال عمله في سيارة الأجرة خارج إطار العمل الأصلي كحارس ، و ذلك من اجل ميزانية الأسرة ، و لا يحبذ فكرة أن زوجته تساعده على ذلك بالرغم من أنها عرضت عليه بل و ألحت ، إلا أنه رفض ذلك و رد عليها بمثال عن أمه و أبيه ، باعتبار أن أباه كان رجلا هو الذي ينفق على الأسرة و هو سوف يقوم بنفس الأمر ، و ذلك نتج عن تنشئة اجتماعية جندرية محضة و نفهم هذا حسب رده " أنا تربيت هكذا " .

نجد أن هذا المبحوث له إيديولوجيا تقليدية اكتسبها بطريقة مباشرة من أسرته و مجتمعه ، حيث أن هذه الايدولوجيا تعتبر أن المولود الجديد لما يولد ذكرا يشكل حدثا كبيرا في الأسرة

الجزائرية يضفي حالة من السعادة تتضح من خلاله الطقوس الاحتفالية التي ترتبط بمولده ، و يرجع الباحثون ظاهرة تفضيل الذكر لعدة عوامل سنتناول من أهمها العوامل الاقتصادية ، فينظر للذكر على انه المعيل للأسرة بل و ينشئ تنشئة صارمة على هذا ، فهو صاحب الامتياز في مختلف الأعمال و النشاطات و خير معين للأبناء في أعمالهم ، و ضمان لحماية الأبوين عند الكبر بينما تعتبر الفتاة عبئا اقتصاديا و لا تفضل إلا في مساعدة الأم في البيت و رعاية الأطفال ، لأنه ينظر للرجل على انه عنصر الأمان و الضمان الاقتصادي للآباء في المستقبل[1] .

حيث انه إذا لم يكن كذلك فلا يعتبر رجلا و ينبذ و لذلك فيقوم بكل مجهوده ليكن كذلك، و هذا راجع للخلفية الأيديولوجية للمجتمع الجزائري خاصة أن الرجل يعيبه جيبه .

إلا انه هناك حالتين أخريين مغايرين لما سبق:

المبحوثة رقم: 2 (استاذة، 58سنة، مدة الزواج: 34 سنة)

" انا كانوا يخطبوني قبل الزواج بصح يقولولي لازم تبطلي خدمتك ، و انا ماكنتش نقبل ، حتى جاليا واحد نعتوه عليا ، و مين هدرنا على الخدمة قالي انا نبغي وحدة تكون تخدم psk نبغي داري تكون شابة و صوالحها شابين " .

ترجمة المقطع :

" كان يتقدم لخطبتي الكثير و لكنني كنت أرفض لأنهم يشترطوا أن أتوقف عن العمل ، و لم أكن اقبل ، حتى تقدم رجل لخطبتي عن طريق الوساطة ، و لما تكلمنا عن عملي قال لي بالعكس أنا أحبذ المرأة العاملة لأني أحب أن يكون منزلي جميل و أثاثه رائع " .

[1]- ستي مليكة ، **ظاهرة تفضيل الذكر على الأنثى** ، رسالة ماجستير في علم النفس ، جامعة الجزائر ،1990 ، ص 76 .

المبحوث رقم :7(عون أمن، السن: 37، مدة الزواج:5 سنوات)

" انا تزوجت استاذة باش مانقعدش بالميزيرية لخطراش خلصتي قليلة ، و انا نبغي نعيش غاية ، قتلها قبل الزواج لازم نتفاهموا على budget لازم تصرفي معايا انا خلصتي ما تكفيش " ترجمة المقطع :

" تزوجت بأستاذة لكي لا أبقى في وضعية مزرية لان راتبي متدني ، و أنا أحب أن أعيش في الرفاهية ، تكلمت و تفاوضت معها حول الميزانية ، و قلت لها يجب أن تساعديني في الإنفاق لان راتبي لا يكفي " .

نلاحظ من خلال تصريح هذين المبحوثين كلاهما تم إقحامه قبل الزواج فيما يخص ميزانية الأسرة ، فمن خلال المبحوثة الأولى ، نجد أن زوجها يريد منها مشاركته في عملية التأثيث و كل ما يخص البيت باعتبار انه يريد أن يعيش في منزل جميل ،
و الثاني فتح الموضوع ميزانية الأسرة مع خطيبته لان دخله متدني .

تصبح فرصة رفع المستوى المالي للأسرة اكبر بعمل المرأة و ارتفاع مقدار إنتاجها ، و هذا ما يجعل أفراد الأسرة في وضع اكر راحة ، و يتيح لهم المزيد من فرص الترقي الاجتماعي و الثقافي[1] .

[1]- طلال الجديبي ، **الأسرة الشابة و التنظيم المالي** ، العدد 7263 ، الاقتصادية 30 افريل 2016 ، www .aleql.com

المحور الثاني: تسيير ميزانية الأسرة أثناء الزواج

1- تسيير ميزانية الأسرة :

لا يمكن توحيد طريقة تسيير الميزانية الأسرية بين الزوجين لجميع الأسر ، بل هناك اختلافات في العدد و السن و كمية الدخل ، و مستوى المعيشة فنجد هناك:

- تسيير منظم ميزانية الأسرة :

حسب المبحوثة رقم 10(مكتبية، السن 39 سنة، مدة الزواج:20 سنة)

" قبل ما نشرو حاجة لو كان Trico de peau يشريه يسقسيني قبل ، و انا تاني كيف كيف ، و انا و راجلي متقاسمين المصروف هو عليه les charges و الماكلة ، و انا عايا الدار و الدراري عندي ربعة بسلامتهم " .

ترجمة المقطع :

" قبل القيام بشراء أي شيء ، نتفاوض و نتشاور ، حتى لو كانت ملابس داخلية ، يريد شراءها يسألني قبل ذلك و أنا أيضا نفس الشيء ، أنا و زوجي متقاسمين أمور النفاق هو عليه تسديد الفاتورات و أمور الأكل و الغذاء ، و أنا انفق على المنزل و أطفالي الأربعة ".

من خلال هذه المبحوثة نجد أنها تتقاسم الأعباء المنزلية مع زوجها ، و تتشارك معه في تسيير ميزانية الأسرة و هذا التسيير يتم بطريقة منظمة ، فكما يرى طلال الجذيبي انه بعد تحديد الأهداف الحياتية الكبرى يسهل تحديد الأهداف المالية المحققة لها ، و ثاني الأمور هو التعاون و توزيع المهام المالية بين أفراد الأسرة ، الزوج هو المسؤول عن الإنفاق ، و مال الزوجة حق خاص بها ،

و لكن للزوجة المساهمة و المساعدة في مواجهة التحديات ، و هذا ما يتطلب الاتفاق و التنسيق القائم على الوضوح و الشفافية و المستند إلى الود و المصير المشترك [1].

[1]-طلال الجديبي ، مرجع سابق.

نجد هذا كذلك حسب المبحوثة رقم 5: (متصرف اداري، 36سنة، مدة الزواج: 11 سنة)

" نتعاونو على المصروف كل خطرة شانشرو ، مشي معينين شايصرف كل واحد ، بصح الحمد لله "

ترجمة المقطع :

" نحن نتعاون على الإنفاق كل مرة نشتري غرض ، و هو كذلك ، لم نعين من يشتري هذا و ذاك ، و الحمد لله "

أما المبحوثة رقم6 (استاذة، السن: 54، مدة الزواج: 17 سنة)

" فتقول أنا ألي نخلص و راجلي مايعاونيش في المصروف ، نشري صوالح اللي عليهم الشي ، و اللي مانسحقاوهمش منشريهمش ، مثلا : بناتي نشريلهم في الاعياد و في وقت solde و مانشريلهم حاجة نتاع مليون نعرف شا نشري الا montau، يكون يدير سبعمائة الف في وقت ينقص يولي ربعمائة الف تمه نشريه انا مانبغيش الخسارة و نشري الماكلة منشريش السخايف كل مرة نشريلهم مين نخلص سما ، ما قاطعة عليهم ماحارمتهم ، ما نبذر " .

ترجمة المقطع :

" أقوم بالإنفاق من راتبي فقط ، زوجي لا يساعدني في الإنفاق ، اشتري الأمور الضرورية ، و ما لسنا بحاجة إليه لا اشتريه ، مثلا بناتي اشتري لهم في الأعياد و المواسم التخفيضات ، و لا اشتري لهم ملابس غالية الثمن ، اعرف ما اشتري ، إذا كان سعر معطف مثلا سبعمائة ألف دينار ، ففي موسم التخفيضات ينخفض سعره أنا لا أحب الإسراف و اشتري المأكولات الضرورية ، و ليست الكمالية ، المأكولات الكمالية اشتريها خاصة لما اقبض راتبي يعني لا احرمهم و لا ابذر " .

من خلال تصريح هذه المبحوثة نجدها ، صارمة فيما يخص تسيير الميزانية الأسرية ، كل شيء مضبوط في أسرتها ، حيث تلعب ربة المنزل دورا مهما في إسعاد أسرتها ، و ذلك بإدارتها الحكيمة لشؤون المنزل و تدبير مصروفاته و صحة أفراده ، و من العوامل المساعدة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأسرة هو تقدير دخل الأسرة للمحافظة على صحة الأفراد و تامين الملبس و المسكن المريح[1]، مع العلم أن هذه المبحوثة تقوم بتقديم أقساط السكن ، و تقوم بعملية الادخار حيث تقول " ندخر باش نلم أقساط السكن و نخلصهم ضربة وحدة ، و جات في بالي باش نروح لبيت ربي و ديت بناتي و راجلي و رحت "

ترجمة المقطع :

" كنت ادخر لكي أسدد أقساط السكن في مرة واحدة لكن صدفة خطر لي ان اذهب لبيت الله و أخذت بناتي و زوجي و ذهبت "

فبالرغم من التخطيط و التنظيم و التسيير المحكم لميزانية الأسرة و تسييرها ، تقوم هذه المبحوثة بالادخار و السفر للعبادة و الترفيه ، فعملية وضع الأهداف المالية من أهم الخطوات اللازمة لتحقيق التحكم المالي ، فوجود هدف يعني إن لدى الأسرة الحافز لإتباع إحدى خطط إدارة المال ، و عندما لا تكفي النقود لتحقيق كل الأهداف يؤجل هذا الهدف لوقت آخر ، و توضع الميزانية في ضوء الأهداف حيث ترتب حسب أهميتها ، ثم توضع في مجموعات تمثل بنود إنفاق الميزانية[2] .

هذا من التنظيم أما من جهة أخرى كما ذكرنا سابقا فبالرغم من أنها متزوجة إلا أنها تندرج تحت إطار المرأة القوية المستقلة ذاتيا ، فهي تقيم بقطاع حضري و مسكن تملكه هي ، فاستقلال المرأة في هذا القطاع و تمتعها بقوة نسبية فيه أقوى من تمتع نظيراتها في القطاعات

[1]- زيد محمد الرماني، **التربية الاقتصادية و ترشيد الاستهلاك**، الوقفة الاولى: الاقتصاد المنزلي، مجلة إعمار،2013 /06/27. ermar. org

[2]- سكينة محمد عبد الرحمن باصبرين ، **كيف تخطط ميزانية أسرتك**، جامعة الملك عبد العزيز، sbabrin.kau.edu.sa.،2016/01/28

الأخرى ، هذا نظرا لسيادة نمط الأسرة النووية في هذا القطاع ، هذا يعني أن إمكانية تدخل أهل الزوج أو أقاربه في حياتها بالأسرة النووية اقل بكثير من إمكانية تدخلهم في الريف الذي تسوده الأسرة الممتدة ، و هذا بالإضافة إلى فرص التعليم المتاحة للمرأة في القطاع الحضري أكثر منها في الريف ، و لهذا تكون المرأة الحضرية المتعلمة

أكثر استقلالا و قوة من المراة الريفية و البدوية حتى و لو كانت هاتان الاخيرتان متعلمتين ، هذا لانه بالرغم من رغبتهن بالاستقلال مازلن يخضعن للروابط القرابية التقليدية التي تحد من حريتهن و سيطرتهن .

بالاضافة الى ان حجم قوة المراة الفعلية داخل النسق الاسري و استقلالها النسبي في المجتمع يتاثر بطبيعة العمل الذي تقوم به ؛ و مدى مساهمته في دخل الاسرة [1].

هذا كله بالاضافة الى عامل مهم و هو عندما يكون دخل الزوجة يفوق دخل الزوج حيث ان وضعية هذه الحالة تشبه الى حد كبير حالة المبحوثة رقم: 2 (استاذة، 58سنة، مدة الزواج: 34 سنة)

التي يفوق راتب زوجها بالاضافة الى ان مسكن الزوجية هو ملك للزوجة حيث تقول " انا اشتري الماكلة ، انا خلصت الدار ، زوجت ولادي ، الطبيب انا " .

ترجمة المقطع :

" أنا اشتري الأكل ، و أنا هي التي سددت مبلغ المنزل ، و أنا التي قمت بتزويج أولادي ، حتى مسالة الطبيب فأنا . "

- **تسيير غير منظم لميزانية الأسرة :**

على الحالات الأخرى نجد اسر بالرغم من الاشتراك في أمور الميزانية و تسييرها إلا انه تسيير عشوائي مثل:

المبحوثة رقم4(مستشارة التوجيه، السن:47، مدة الزواج: 16 سنة)

[1]- نخبة من المتخصصين ، **علم الاجتماع الأسري** ، الشبكة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، 2008 ، ص 171.

" راجلي هو اللي يصرف انا نقلو شاخص و هو لي يجيب من نخلص يدي خلصتي و هو لي يصرف ، حتى منعرفش هو شحال يخلص ، هو يدير كلشي انا علي غير نقولو واش يخص ، و هو يتاخذ القرارات ، انا نبغي نسقم الحالة و هو لا ، دراهمنا رايحين غير فالحوت و الكماليات ، راتب تاعي و تاعه ملاح و ميكفوش . "

ترجمة المقطع :

" زوجي هو الذي ينفق ، أنا نحدد ما ينقص و هو الذي يقتني ، هو الذي يتحكم براتبي و يقبضه و هو يتخذ القرارات ، أنا أريد تسوية الوضع و هو يفسده ، إنفاقنا على في الأسماك و الكماليات فقط ، حيث أن رواتبنا لا باس عليها و لا تكفي "

من خلال هذه المبحوثة نجد انه بالرغم من تعليمها و دخلها الجيد إلا أنها لا تصرف لوحدها بل تقدم الراتب لزوجها و هو الذي يتصرف فيه مع تحديدها لبعض المشتريات إلا أنها تحاول وضع خطة لتسيير و ضبط الميزانية و لكن دون جدوى ، لان زوجها يحطم خططها دائما ، فالزوج هنا يصرف لوحده مع تسيير غير منظم فيما يتعلق بميزانية الأسرة .

فإذ تتبعنا مصادر القوة التي تتمتع بها المرأة في النسق الأسري بشكل خاص و المجتمع بشكل عام نجد انه من الصعب الحديث عن استقلال كامل للمرأة ، و ما الاستقلال الذي تتمتع به سوى استقلال ظاهري إلى حد بعيد ،

و يتعذر علينا فهم مسالة استقلالية المرأة بمعزل عن تحديد الخصائص البنيوية التي تتصف بها الأسرة العربية و طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع و طبيعة تقسيم العمل فيه .

و كما أصبح واضحا فان الأسرة العربية تتصف ببنيتها الهرمية الجنسية التي يحتل فيها الأب قمة السلطة ، و على أساس ذلك يوزع العمل والنفوذ و المكانة و القوة لذا نجد أن استقلال المرأة غير مقبول من الناحية الثقافية ، و حين يتاح لاي قدر منه للمرأة يظهر و كأنه خارج نطاق البناء الثقافي السائد في هذا المجتمع [1].

[1]- نخبة من المتخصصين ، مرجع سابق ، ص 170 .

إلا انه حسب المبحوث رقم :3(عون ادارة، السن:30، مدة الزواج: سنة و نصف)
يقول فيما يخص الميزانية الهدرة اللي هدرناها قبل الزواج faux قاع نعطيها هي تتصرف و تصرف ، و هي تاني تصرف ، لي يكون عنده يشري و صاي كي تخص حاجة لي يكون عنده دراهم يشري ، و كثرة هي تقولي شاخص و انا نجيب بصح هي اقتصادية معايا عايش غني انا و هي و ولدي ، مين تقولي جيب حاجة قادرة تكثر ، بصح هي تقولي جيب غير الضروريات و تحدد الكمية تستحفظ هي و دراهم يكملولنا بلخف ، و نزيد نجيب كريدي و نتسلف نبغي نعيش مليح وناكل مليح "
ترجمة المقطع :

فيما يخص تفاوض حول الميزانية قبل الزواج كله لم يطبق في الواقع ، حيث قلت أعطيها راتبي و هي تتصرف و تقوم بالأنفاق ، في الواقع من عنده المال هو الذي يقوم بعملية الشراء و فقط ، و في غالب الأحيان هي تحدد المشتريات و أنا أقتني ، هي امرأة اقتصادية نعيش معا و ابننا ، فمثلا عندما تحدد المشتريات تختار الضروريات منها ، و تحدد الكمية بعناية ، و الراتب ينتهي بسرعة ، و اقتني في بعض الأحيان و أسدد لاحقا و استدين المال لأنني أحب أن أعيش برفاهية و آكل جيدا "

فمن خلال خطاب هذا المبحوث نجد انه بالرغم من مشاركة الزوجين في عملية الإنفاق ، و اعتراف الزوج بان زوجته مقتصدة في أمور الأسرة و المشتريات إلا انه يسرف في الإنفاق بحجة انه يحب العيش برفاهية... بالإضافة انه يذكر عامل آخر في عدم قدرته على التسيير الجيد و زوجته رغم بذلها المجهود في عدم الإسراف في الإنفاق ، و هو أن الراتب لا يكفي ، لان القدرة الشرائية اكبر من الدخل ،
حيث أن هنالك عوامل يتأثر بها حجم الاستهلاك و يمكن تصنيف هذه العوامل إلى عوامل كمية قابلة للقياس و هي تتمثل في الدخل و توزيعه و سعر السلعة و عوامل أخرى غير قابلة للقياس ، كأذواق المستهلكين وأذواقهم و حتى البيئة و الموقع الجغرافي و المناخ[1] .

[1]- حمودي علي، **دراسة الانفاق الاستهلاكي للاسرة الجزائرية**، مرجع سلبق،ص 46.

التفكير الشعبي و التقليدي لتسيير ميزانية الأسرة :

تختلف طرق التفكير من أسرة إلى أخرى فواحدة تنفق كل راتبها و أخرى تنفق و تدخر ، إلا أن بعض الأسر تفكر بطرق أخرى مثل:

المبحوث رقم :3(عون ادارة، السن:30، مدة الزواج: سنة و نصف)

" اليوم عايش و غدوة لا ، الرزق على ربي "

ترجمة المقطع :

" أنا اليوم حي أما غدا فلا ادري ، الرزق من عند الله سبحانه و تعالى " .

و يقول ايضا:" اصرف اللي في الجيب ، حتى يجيك الغيب "

ترجمة المقطع :

" انفق ما في الجيب ، حتى يأتي الغيب "

من خلال هذا المبحوث نجد أن تفكيره يتم بإسناد كل ما يتعلق بالمال و المدخول و الإنفاق إلى أمور الله تعالى ، و إلى القدر حسب الأمثال الشعبية التي يدلي بها، كوازع ديني يبرر به سوء التسيير في الميزانية أو الإسراف .

2-أولويات الإنفاق في الأسرة

يختلف مفهوم ميزانية الأسرة من أسرة إلى أخرى باختلاف الهدف الذي من اجله يتم تقييم وتحليل هذه الأسرة، إما أن يكون من اجل استهلاك، صحة .....الخ

أما الإنفاق الأسري فهو يمثل مجموع السلع والخدمات التي تمولها الأسرة من داخلها.

المبحوثة رقم: 1(عون إداري ،السن:32، 8 سنوات زواج)

" دراهمي نصرفهم على روحي مكياج، كوافير لبسة ونشري ثاني صوالح لولادي"

"انفق أموالي على أغراضي الشخصية أدوات التجميل حلاقة ألبسة، و اشترى أيضا أغراض لأطفالي"

المبحوث رقم :3(عون ادارة، السن:30، مدة الزواج: سنة و نصف)

" مرتي تصرف على روحها تشري لبستها وصوالح اللي تتزين بيهم، وخطرى على خطرى تشري صوالح لدار ولولدها ومين نقولها علاه قاع دراهمك تكمليهم على صوالح مكان والو، تقولي انا نخدم باش نتهلا في روحي مشي باش نبان قديمة قدام الناس "

" زوجتي تنفق على نفسها، تشتري ألبستها و أغراض التزيين، و مرة على مرة تشتري أغراض للمنزل و لولدها، و لما أقول لها لماذا تنفق كل أموالك على أغراض لا معنى لها، تقول:إني أعمل لأعتني بنفسي و لكي لا أظهر صيحة قديمة أمام الآخرين.

من خلال هاتان المبحوثتان يظهر لنا أن المرأة تنفق أغلبية مدخولها على أغراضها الشخصية وأمور الزينة مع العلم أن هدين المرأتين ذات دخل منخفض حيت أن الأولى زوجها غير محتاج لان تشاركه في ميزانية الأسرة، إما المبحوث الثاني فدخله هو وزوجته منخفض لدلك يجد أن زوجته تبالغ في الإنفاق على نفسها في حين أنها تخصص مبلغ صغير لولدها.

مع العلم أن المصاريف المتعلقة بالمرأة وبزينتها ولأغراضها الشخصية هي مصاريف لا يستهان بها لأنها في بعش الأحيان تتثبت مكانتها وذاتها بهده الأمور.

فالمقرر شرعا أن المرأة حرة التصرف في مالها وغير ملزمة بالمساهمة مع زوجها في الإنفاق على الأسرة، فالوضعية المالية الجيدة الزوجية سواء كانت ثرية أو عاملة تفرض عليها أن تستعمل بعض المصاريف الخاصة بإدارة البيت وتربية الأولاد للمحافظة على مصالح أسرتها.

نجد أن هده الحالة عكس الحالة السابقة حيث نجدها مدمنة على شراء الأواني وتأثيث المنزل على الرغم من رفض زوجها لتصرفاتها لاعتبار أن المرأة تعتبر منزلها مملكة لها تجد نفسها فيه وتكيفه على حسب أهوائها لاعتباره مرآة عاكسة لها لأنه وبالرغم من رفض زوجها لدلك إلا انه إذا أقام وليمة أو استضاف زملاًءه أو أصدقاءه أو أهله فيكون مفتخر بالأواني الجميلة والفاخرة التي يقدم فيها الأكل وغرفة الاستقبال الفاخرة التي يستقبلهم فيها.

ونلاحظ كذلك أن الزوجة تشتري أثاث للمنزل بالتقسيط إذا لم يتوفر المبلغ اللازم.

فمن أهم أسباب الثراء بنظام التقسيط

-عدم توفر الثمن النقدي للسلع لارتفاعه إذا قيس بالدخل النقدي الحالي للمستهلك.

-انخفاض القدرة الادخارية لدى الفرد.

-التقليد ومحاكة الاخرين، الإعلانات، فأصحاب الفئات الاجتماعية الأدنى تحاول تقليد من هم اعلى منهم وحتى وان لم تكن دخولهم تفي باحتياجاتهم .

-ارتفاع مستوى التعليم، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد تنوعت مطالبه واحتياجاته لاقتناء العديد من السلع لرفع المستوى المعيشي الاقتصادي والاجتماعي.

ومن الاثار السلبية لنظام البيع بالتقسيط زيادة إنفاق على السلعة لارتفاع كلفة السلعة المشتراة بالتقسيط على السلعة المشتراة نقدا الا ان الشراء بالتقسيط يحسن مستوى المعيشة لدوي الدخل المحدود باقتناء العديد من السلع بسرعة والاستمتاع بها مباشرة دون انتظار تجميع ثمنها، وكذلك الشراء له دور في تمكين الأوساط الفقيرة من تيسير سبل حياتها وله كدلك مزايا أخرى.[1]

- **<u>الاستهلاك اليومي</u>**

يتم الاستهلاك اليومي من ميزانية الاسرة عادة على النفقات التي تتم بصفة يومية كالإنفاق على المواد الغذائية، النقل، المواصلات،

حسب المبحوث رقم :3(عون ادارة، السن:30، مدة الزواج: سنة و نصف)

1-سكينة محمد عبد الرحمان باصرين، نفس المرجع السابق.

" نصرفوا على صوالح كل يوم، هدي ماكلة، هدا فليكسي هدي ركبة غير هادوا يكملولك الخلصة في يومين"

ترجمة المقطع

" نقوم بالإنفاق على الأغراض اليومية من طعام، وشحن رصيد الهاتف حيث أن هذا النوع من الإنفاق ينتهي الراتب في يومين"

والمبحوث رقم7(عون أمن، السن: 37، مدة الزواج:5 سنوات)

"دراهمنا رايحين غي في الماكلة وماكلة الدراري"

ترجمة المقطع:

"راتبنا موجه الا للطعام، وطعام الأطفال"

فحسب هدين المبحوثين الاستهلاك اليومي حيث ان حسب الدراسة السابقة لبن عطية محمد، نجد ان المستهلك الجزائري يعطي أهمية كبيرة للدالة الاستهلاكية للمواد الغذائية وبصفة مستقرة اكتر من السلع الأخرى، ونلاحظ أيضا ان العائلات الجزائرية عبر مختلف مراحل الدراسة انها تخص اغلبية الدخل العائلي لاستهلاك مواد غذائية[1].

وعلى العكس، نجد في نوع آخر من العائلات على انها تنفق على السكن.

- **السكن**

من بين الأمور الضرورية في المجتمع الجزائري هي قضية السكن، حيث نلاحظ في واقعنا ان اكتساب سكن ليس بالأمر الهين وادا توفر فيكون على الاسرة الاقتطاع من راتبها وتوفير القسط جانبا خوفا من عدم التسديد في الوقت المناسب فتضطر بعض العائلات الى الاقتصاد في الاستهلاك الغذائي من اجل جمع أكبر قدر ممكن من المال لتسديد القسط، لما للسكن من أهمية بالغة عند بعض الاسر، كما هو الحال بالنسبة للمبحوث رقم 5 (متصرف اداري، 36سنة، مدة الزواج: 11 سنة)

[1] بن عطية محمد ،**دراسة استهلاك العائلات الجزائرية ما بين سنة1969 و2005**، مرجع سابق ص57

تقول:" نقرطو قد ما نجموا على الماكلة مين جاتنا السكنة، هدي فرصة متتعوضش"
" نقصد قدر الإمكان على الطعام لما تحصلنا على السكن، لأنها فرصة لا تعوض"

- **تأثيث المنزل**

يقصد به الأثاث المخصص لاستعمال السكني وتزين البيت كالأسرة، الخزنات الكراسي... الخ.
بالإضافة الى اللوحات الفنية وحتى الاواني والأجهزة الكهرو منزلية.
حسب المبحوثة رقم: 1(عون إداري ،السن:32، 8 سنوات زواج)
"راجلي يكمل دراهمه غي علا faux frais كيما هدا الخطرة دخل تليفزيون تع 15 مليون ويبغي يبدل كل خطرة صوالح الدار"
ترجمة المقطع:

زوجي ينفق أغلبية ماله على الكماليات مثلا هذه المرة اشترى جهاز تلفزيون بمائة و خمسين الف دينار.

نجد حسب هده المبحوثة ان زوجها يسرف في الانفاق على الأثاث وتغييره من فترة الى أخرى وتجده انه يبالغ في هدا الامر، وتعتبره من المصاريف الغير مهمة. حيث انه كثير ما يتبادر الى ادهاننا ان المرأة لها حبا جما اتجاه منزلها وخاصة شراء الاواني والتأثيث.
في حين اننا نجد مبحوثة أخرى
المبحوثة رقم 9 (عون اداري، 29سنة، مدة الزواج: 07 أشهر)
"انا نظل نشري في الماعن وزواق للدار وراجلي يظل يزقي عليايقولي هد الماعن قاع علاه راكي تشري فيهم، راه عندك، وعندما لا املك البلغ الكافي نشري par facilité باش نحصل روحي"

ترجمة المقطع:

" أنا اشتري الأواني دائما بالإضافة لأغراض لتزيين المنزل ولكن زوجي يعاتبني دائما ويقول لي لمادا كل هده الأواني وأنت تملكين مثلها حيث انه عندما لا املك المبلغ الكافي اشتري بالتقسيط لأقحم نفسي"

3-الادخار :

الادخار هو جزء مقتطع أو متبق من الدخل بعد الاستهلاك بغرض الإنفاق في المستقبل أما في مفهوم الادخار العائلي فهو : الفرق بين الأفراد و إنفاقهم على السلع الاستهلاكية و الخدمات المدفوعات الضريبية الشخصية [1].

- **الادخار من اجل السكن:**

و الادخار أنواع و أشكال و هذا ما سوف نراه من خلال المبحوثة:

رقم6 (استاذة، السن: 54، مدة الزواج: 17 سنة)

" أنا كل ما نخص نقلع مليون على جيهة ، ندير روحي ما شفته ما شافني ، نحطه complet مالابوست لا البنك ، انا دايرة سكنة كل شهر نخلص شوية و الدراهم اللي داستهم ، قلت نخلص بيهم الدين نتع السكنة ، قاطع مقطوع . "

ترجمة المقطع:

" كلما أتحصل على راتبي ، آخذ منه عشرة آلاف دينار ، أقوم بتحويلها مباشرة من بريد الجزائر إلى البنك ، لأني أقوم بتسديد الأقساط للسكن صيغة عدل و أردت أن ادخر لأوفي كامل الأقساط " .

1- خلادي إيمان نور اليقين ، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية** : حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 – 2012 ، ص 74 .

نجد أن السكن أمر هام عند كل الجزائريين بصفة عامة و يعتبر حافزا هام للادخار من اجله ، و هذا ما يتجلى من خلال هذه المبحوثة ، و هو انه بالرغم من دفعها للأقساط شهريا من اجل السكن فهي تقوم بالادخار كذلك لدفع كال ما يترتب عنها من اقساط بصفة نهائية .

- **الادخار من اجل السفر:**

و هناك سبب آخر للادخار و هو السفر،

فحسب المبحوثة رقم: 1(عون إداري ،السن:32، 8 سنوات زواج)

" أنا خلصتي دايرتها على روحي كيما قتلك ما عندي ما ندخر بصح راجلي يدس ، كل مرة يربح و يبقاله مالمصروف و لا خطرات غي يربح يخلي للمصروف و يدس لخرين direct psk راجلي يبغي حتى لزوج خطرات فالعام نروحو نسافروا ، و لا يروح يسافر مع امه " .

ترجمة المقطع:

" راتبي مخصص فقط كما قتلك لك سابقا ، لا أقوم بالادخار لكن زوجي يقوم بعملية الادخار كل مرة يتحصل على ربح و يبقى الإنفاق ، و مرات لما يتحصل على ربح يقوم باقتسامه على الإنفاق ، لان زوجي يفضل السفر حتى في السنة إما معي أو مع أمه " .

- **الادخار لأمر طارئ:**

أما المبحوثة رقم 2 (أستاذة، 58سنة، مدة الزواج: 34 سنة)

" أنا ملي بديت نخدم ندس ، مشي جاية نكمل خلصتي و مايبقالي والو منها ، كون كاش ما يصرا على غفلة كون يصرا مرض بعيد الشر ، يكون عندي كيما وحدة المرة بنتي مرضت و قالولي على باه نديرلها عملية urgent في prive كان عندي مروحتش نطلب و لا نتسلف "

ترجمة المقطع:

" منذ بدأت اعمل و أنا ادخر ، لأنه من غير الممكن أن انفق كامل راتبي و لا يبقى لي شيئا منه ، في حالة ما أن يحدث أمر صدفة أو مرض ، أكون مدخرة بعض المال فمثلا في يوم من الأيام مرضت ابنتي و كان يجب أن تعمل عملية طارئة في القطاع الخاص ، كنت مدخرة المال ، لا اذهب لأطلب المال أو استعير من أي احد " .

فمن خلال خطابات المبحوثين أجد أن هناك اسر تقوم بعملية الادخار لأسباب متنوعة ، كالادخار للسكن ، أو الادخار للسفر ، أو الادخار لأمر طارئ ، فكل نوع من هذه الأنواع يتحدد بهدف و بمدة زمنية فالادخار للسكن و السفر هو ادخار مؤقت ، إما الادخار لأمر طارئ ، هذا النوع من الادخار هو ادخار دائم يحتاج إلى التخطيط و يعتبر كهدف في الحياة .
توجد العديد من الدوافع التي تؤدي بالأفراد إلى الامتناع عن استهلاك كل مداخليهم و تخصيص جزء منها للادخار و هي :

- تكوين احتياطي لمقابلة الحوادث الغير متوقعة .
- تكوين ثروة يهبها الفرد لورثته من بعده .
- مع ارتفاع مستوى المعيشة تبدأ العائلات تتطلع إلى شراء سلع مميزة مثل السكن ... الخ .

و نظرا لانخفاض القروض البنكية لأجل الاستهلاك فان العائلات ستشرع في ادخار جزء اكبر من دخلها و ذلك حسب نوع السلعة التي تود شرائها .

- القيام بالمضاربة عندما تكون الفرصة مواتية أو بمشروعات تجارية .

فمع تعدد العوامل التي تدفع الفرد إلى الادخار لتزيد من الاتجاه إليه و الترغيب فيه .
_ يمكن تحديد أهمية الادخار على نحو واقعي و عملي ملموس ، إذ انه يمكن للفرد أو الأسرة التي تمارس الادخار على نحو متواصل منتظم الوتيرة ، استخدام المدخرات أو جزء منها في:

- الدفعات الطارئة أو الغير متوقعة ، و هو الأمر الذي يحتاج بطبيعة الحال إلى نفقات استثنائية يعجز الدخل المنتظم الجاري عن تدبيرها أو تحملها ، مما يستدعي بالفرد إلى الإنفاق من هذه المدخرات .
- لتامين المستقبل ، إذ قد يعجز رب الأسرة في المستقبل لأي سبب من الأسباب عن مواصلة العمل بوظيفته أو مهنته المعتادة ، فعندما يعمد الفرد إلى استخدام مدخراته بان يستثمرها في مشروع أو أن ينفق من الفوائد التي يحصل عليها جراء إيداعها في أحد المصارف .
- لتحسين مستوى معيشة الفرد أو الأسرة في المستقبل، حيث يمكن في هذه الحالة استثمار المدخرات في مشروع معين يُدِرُ دخلا إضافة إلى الدخل الذي يحصل عليه الفرد من وظيفته ، أو مهنته الاعتيادية ، و هكذا يستطيع أن يرفع من مستوى معيشته و معيشة الأسرة[1].
- **عدم الادخار:**

هذا من جهة ، و نجد من جهة أخرى أسر لا علاقة لها مع الادخار ، فحسب المبحوثة: رقم 5 (متصرف اداري، 36سنة، مدة الزواج: 11 سنة)

عندما سألتها عن الادخار تضحك و تقول " ضحكني هذ السؤال ، ماعنديش علاقة مع الادخار، إلا دراهمنا كملولنا الشهر رانا ملاح " .

ترجمة المقطع :

أضحكني هذا السؤال ، ليست لي علاقة مع الادخار ، اذا راتبي انا و زوجي أتما لنا الشهر ، فنحن على أحسن حال " .

و المبحوثة رقم 11(عون بالادارة، السن: 28، مدة الزواج: 2 سنة)

" مازال مدخرناش الدراهم ميقدوش الله غالب ، حتى نوصلو ندينو كل شيء غالي " .

[1]- المرجع السابق،ص 79.

ترجمة المقطع :

"حتى الآن لم ندخر ، الراتب لا يكفينا حتى نصل أننا نتدين كل شئ غال الثمن " .

أما من خلال المبحوثة رقم 10(مكتبية، السن 39 سنة، مدة الزواج:20 سنة)

" ياريت نطيق ندخر مادبيا ، راني نقول من هذا الشهر نبدا ، لخطرا ش رانا غي ناكلو ، يليق نتعلمو ندخروا " .

ترجمة المقطع :

" يا ريت استطيع الادخار ، أنا أقول من هذا الشهر أبدأ بالادخار ، نحن نأكل فقط ، يجب أن نتعلم كيف ندخر " .

من خلال تصريح المبحوثة نجد أنها لا تدخر بل تريد ان تدخر في القريب العاجل و تجد أن الإنفاق يتم في الأكل فقط ، و تتحسر على عدم التخطيط في أسرتها على عملية الإدخار ، حيث أنه لا شيء يمنعها إلا عدم التخطيط للأمر .

3-الاستدانة:

الاستدانة هي اقتراض بعض المال من طرف آخر في حالة نفاد المال ووجدت حسب تصريح المبحوثين انه هناك نوعين من الاستدانة.

- الاستدانة الداخلية:

يتم مع أحد الزوجين وطرف آخر خارج الاسرة مثل:

المبحوث رقم8: (عون أمن، السن:34 سنة، مدة الزواج: 4 سنوات)

" انا مين يخصني دراهم ونكمل دراهمي نتسلف من عند واحد من صحابي وهما تاني مين يخهم يتسلفوا من عندي"

ترجمة المقطع:

"لما ينقصني المال، أقترض من أحد أصدقائي ونفس الشيء بالنسبة لهم ، عندما يقترضوا مني."

نجد ان هدا المبحوث يقوم بعملية الاقتراض من عند اصدقاءه، حيث كما دكر سابقا أنه لا يحبذ فكرة عمل زوجته ولا يقترض منها بسبب التنشئة الاجتماعية لديه، لأنه يجد أنه لو اعتمد على زوجته وعلى مالها، يفقده شيئا من رجولته"

- الاستدانة الداخلية:

عكس ما رأينا سابقا تماما هناك أزواج يقترضون من زوجاتهم

حسب المبحوثة رقم 2 (استاذة، 58سنة، مدة الزواج: 34 سنة)

" كل خطرة يقولي سلفيلي. ويدي بلا ما يرد كل خطرة حتى يكملي خلصتي"

ترجمة المقطع:

" كل مرة يقول لي زوجي أقرضيني بعض المال، ويأخذ بدون رد، كل مرة ينفد راتبي"

هذا النوع من الاستدانة تسمى استدانة داخلية حيث يتم بين الزوج أو الزوجة .

المحور الثالث: أوجه الإنفاق

1- علاقة الأسرة الممتدة بتسيير ميزانية الأسرة

نلاحظ عدم وجود أسرة نووية حسب النظريات الغربية مستقلة تماما عن الأسرة الممتدة، بحيث أن الاستقلالية في السكن ليست بالضرورة استقلالية تامة، والتمتع بدرجة من الفردية والتحرر بل هناك روابط عائلية قوية بين الأسرتين فبخصوص الميزانية الأسرية نجد المبحوث رقم:

"انا كل يوم نروح لدارنا وكل يوم ندخل في يدي حاجة، وهما تاني يعطوني و عطييني سكنةعايش فيها، ووالدين المرأة تاني كل خطرة يرسلولنا هدا لحم هدا حوت هدي خضرة"

ترجمة المقطع:

كل يوم اذهب لعائلتي اقتني لهم غرض وهم كذلك يعطوني في بعض الأحيان حيث وفرو لي السكن، أما أهل زوجتي كل مرة يرسلون لنا لحم، سمك، خضر"

هذه الأسرة النووية جزء من إنفاقها يتم من الأسرة الممتدة، فيمكن تصنيف هده الأسرة من حيث حالتها الاقتصادية إلى أسرة ذات حالة اقتصادية سيئة، وهي التي تكون غير قادرة على إعانة نفسها فتعتمد في دلك على المعونة إلا انه حسب المبحوثة

رقم 9 (عون اداري، 29سنة، مدة الزواج: 07 أشهر)

التي لها نفس الوضعية الاقتصادية لهده الأسرة فتقول

"مين حبسو لباباه الخلصة راه راجلي يعطيهم من خلصته كل شهر"

ترجمة المقطع:

"لما أوقفوا لأب زوجي الراتب، أصبح زوجي يعطيهم من راتبه كل شهر"

وهناك أكثر من هذا:

المبحوثة رقم6 (استاذة، السن: 54، مدة الزواج: 17 سنة)

"انا راجلي يصرف على دارهم خلصته قاع يكملها على دارهم يعطيهم دراهم و يزيد يشريلهم في البديا كنت نزعف بصح دروك نقول غي يعطيها لدارهم يدي و انا تاني دعوة الخير خير من يصرفهم على النسا"

ترجمة المقطع:

زوجي ينفق على أسرته الممتدة، كل راتبه مخصص لعائلته ،يعطيهم المال ويقتني لهم السلع، في بداية الأمر كنت اغضب لكن مع الوقت وجدت انه ينفق على عائلته ويجازي خيرانا وهو، خير من أن ينفقهم على النساء"

نجد من خلال تصريح المبحوثة ان زوجها يعطي كل راتبه لأسرته الممتدة حيث انه لا ينفق على اسرتها، على الرغم من ان من واجبات الزوج الانفاق على الاسرة، وتقع هده المسؤولية على عاتقه، وان قصر في اعالة اسرته يحق للزوجة طلب الطلاق[1]، و بالرغم في التحمل من اعانة الاسرة الممتدة، الى اجحاف بحق الزوجة و الأبناء الا ان هده الزوجة تساير الوضع و تخلق حجة التخيير، أي انها تفضل ان ينفق على اسرته الممتدة احسن من ان ينفق على نساء اخريات و تحتج أيضا " ندي انا دعوة الخير وهو" أي انها عندما لا تمنعه من هدا ولا تقف حاجزا في طريقة فهي سوف تجازى عند الله بجانبه، وهدا يدخل في طاعة الولدين في رأيها.

[1] نخبة من المختصين،مرجع سابق، ص347

2- تسيير ميزانية الاسرة سبب في المشاكل بين الزوجين:

ان الزوجة العاملة تواجه مشاكل كثيرة بسبب عملها خارج البيت، وتتباين المفاهيم بين الأزواج وزوجاتهم حول استقلالية المرأة براتبها وحجم التصرف فيه على نفسها وبيتها وربما توفر الخلافات بهذا الشأن ظلالا يخيم على جو الود والتفاهم بين الزوجين،

الا انه حسب المبحوث رقم: 7(عون أمن، السن: 37، مدة الزواج:5 سنوات)

يقول" منديش لمرتي درهمها من كل ما يخصني نقولها تعطيني وخطرة صرا مشكل بيناتنا مين درت واحد المشروع وخسرت فيه حاولتها باش تعاوني في الدين باش نرجعه لماليه، ومين مقدوش دراهمها قلتلها تبيع دهبها، باعته وهي تبكي، سما خافت لوكان متبيعهش يصرا مشكل، لخطرش قولتلها ليق نتي تعاونيني مانروحش نسلف من برا، ويقولو مرته تخلص غايا"

ترجمة المقطع

" لا آخذ راتب زوجتي مباشرة من مركز البريد لكن كل ما ينقصني اطلب منها ومرة حدث مشكل بيننا عندما أقدمت على مشروع، وأفلست، أقنعتها لكي تساعدني لكي أرد الدين ولما لم يكفي مالها أجبرتها لكي تبيع صياغتها، فباعتها وهي تبكي لأنها خافت أن يقع مشكل أن لم تقوم ببيعها، لأنني قلت لها أنها يجب أن تساعدني ولا اتدين واقترض من الخارج، حيث يقول أن الناس أن زوجته راتبها جيد"

يعتبر هذا المبحوث أن مال زوجته خاص به يأخذ حسب ما يريد، بل وقد أرغم زوجته على بيع أغراضها الخاصة وحقوقها لتسديد ديونه ، فهدا كله راجع إلى الاختيار الزواجي فنجد انه أختار زوجته لانها مستقرة في العمل ونجد حالة أخرى مماثلة لهده الحالة

وهي المبحوثة رقم 2 (استاذة، 58سنة، مدة الزواج: 34 سنة

" مين كنت متزوجة جديدة كان راجلي يطلب مني دراهم ونمدلو، لخطرش مكانش يقولي على دارنا بصح مين ماتو والديا وعرفته بلي راه قاعد غي يكمل في دراهمه ويدورلي على

دراهمي، حبست مارانيش نعطيه، ومين حبست رانا عايشين في داروحدة بصح منفصلين وماراهش يصرف معيا"

ترجمة المقطع:

"في بداية زواجي كان زوجي كلما يطلب مني المال أعطيه، لأنه كان يتركني أتردد على بيت والدي، ولكن بعد وفاتهما، قررت أن أتوقف على إعطائه المال، ولما توقفت، انفصلنا رغم عيشنا في منزل واحد وتوقف على الإنفاق في الأسرة"

من خلال تصريح هده المبحوثة نجد أنها في بداية زواجها كانت تشتري خروجها من البيت و التردد إلى منزل والديها بالمال، وكذلك كانت تشتري راحة بالها، ولكن عندما توقفت عن دلك همت بها المشاكل.

لا شك انه من الضروري أن يتم تفاهم الزوج وزوجته حول راتبها بطريقة عادلة تتفق مع ظروف الحياة وعرف المجتمع وتحقق رضا الطرفين.

فالراتب هو حق من حقوق الزوجة، والنفقة كاملة على الزوج في حالة في وجودها في بيتها بدون عمل ولكن مع خروج الزوجة للعمل، فان الزوج يتأثر بغياب زوجته عن البيت أتناء عملها الذي ينعكس على تربية أولادها.

إن الأصل في إدارة شؤون الأسرة سواء في الاقتصاديات او غير دلك، انما يقوم على الثقة و الفضل "ولاتنسوا الفضل بينكم"[1] .

ولكي تتضح الرؤية في أوجه الاتفاق بين الزوجين في موضوعنا هنا لابد أن نعود الى نقطة البداية وهي مسألة القوامة التي لا تحتاج منا الى رؤية مشتركة بين الزوجين هدا من جهة و من جهة أخرى نجد ان الوضع الاقتصادي المتدني للزوج هو السبب، بحيث، ان الزوج هو المصدر الوحيد لدخل الاسرة، كما أن انخفاض مكانته المهنية كثيرا ما يدفعه للقيام بدور المتسلط في أسرته ليعوض به عن مظاهر النقص الدي يشعر به في عالم المهنة، أو ليؤكد من كرامته و سلطته في محيط أسرته[2].

---

[1]- البقرة، الآية 237.

2- مديحة احمد عبادة ، **علم الاجتماع الأسري المعاصر**، قراءات في قضايا الاسرة في عصر العولمة،القاهرة دار الفجر للنشر والتوزع 2011،ص178.

3- اتخاد القرارات في الأسرة

تتشكل القرارات الأسرية بطابع معين، و دلك استنادا الى الأسس التي تتحدد بواسطتها عملية اتخاد القرارات حسب أنواعها سواء كانت قرارات اقتصادية و منها قرارات الشراء و الاستهلاك أو قرارات تمس العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة و خارجها.

اتخاد القرار من طرف واحد:

من خلال المبحوث: رقم7(عون أمن، السن: 37، مدة الزواج:5 سنوات)

"أنا لي نحكم ،هي تشاورني و لي متخرجش عليا نقوله لا، كلمتي هي لي تفوت، حتى لوكان نسحق دراهم و يكون عندها ليق تعطيني، وdéja أنا علاه ديتها تخدم؟ أنا لي نشري صوالح للدار و خطرات هي تراي عليا"

ترجمة المقطع:

أنا من أتخذ القرار، تقوم زوجتي بمشاورتي و الذي لا يتوافق مع رأيي أرفض، كلمتي هي الأخيرة، حتى لو احتجت بعض الأموال يجب أن تعطيني، و ادن لمادا تزوجت بامرأة عاملة، أنا أشتري أغراض المنزل، و في بعض الأحيان تقترح عليا"

من خلال هدا المبحوث، نجد أنه صاحب سلطة أخد القرار في الأسرة و كلمته هي الآمرة الناهية بالرغم من اقتراحات زوجته فهو لا يأخذها بعين الاعتبار دائما، فهذا نمودج لمكانة الرجل في الأسرة التقليدية الجزائرية، و عامل التنشئة الاجتماعية حيث أنه هو صاحب السلطة العليا على أفرادها و له مكانته كأب و زوج، و هو مصدر التوجيه لجميع أحوال الأسرة و

أفرادها، و ان كان للأم في الواقع نفود و دور كبير و تأثير في شؤون الأسرة، و لكن دلك يتم بطريقة غير ظاهرة أو مباشرة حتى تتبقى للرجل مكانته و تحتفظ الأسرة بتماسكها و حدتها داخل المجتمع[1]

و من أشكال سلطة اتخاد القرار من طرف واحد نذكر حالة أخرى: و هي:

الحالة رقم6 (استاذة، السن: 54، مدة الزواج: 17 سنة)

"أنا هي لي نصرف على الدار.... أنا لي نتاخد القرار هدي حاجة باينة و..... دار في أسمي، أنا لي نشري كل شيء لبناتي و للدار ة هو قاع مايقوليش"

ترجمة المقطع:

أنا من ينفق على الأسرة، أكيد أنا من يتخذ القرارات هدا أمر واضح، مع العلم أن السكن ملك لي، أنا أشتري كل شيء لبناتي و للمنزل و هو لا يعارض"

نجد أن هده المبحوثة هي التي تقوم بالانفاق على الأسرة، فوجدت أنه الأمر واضح فيما يخص سلطة اتخاد القرار في الأسرة أنها هي المتكلفة به.

و يجب التأكيد هنا على قضية أساسية تتعلق بالعمل و هو أن عمل المرأة لا يرفع من مكانتها داخل الأسرة إلا إذا شاركت الرجل (و كيف ادا أصبحت هي المعيلة للأسرة) في صنع القرارات الأسرية، فأي عمل للمرأة في حد داته لا يدل على تحسين مكانتها داخل الأسرة في حد داته لا يدل على تحسين مكانتها داخل الأسرة ادا اقترن بتغير في بناء السلطة الى بناء ديمقراطي، يتسم بالمساواة قدر الامكان، و بناءا على ما تقدم فان النساء اللاتي يشاركن في دخل الأسرة يتمتعن الى جد ما بسلطة في اتخاد القرارات أكثر من اللواتي لا يشاركن في ذلك[2]

تفاوض الزوجين في عملية صنع القرار:

على عكس الحالتين السابقتين نجد أنه هناك تفاوض حول عملية صنع القرارعند:

1- مديحة أحمد عبادة، مرجع سابق، ص42.

2- نخبة من المتخصصين، مرجع سابق، ص168

المبحوثة رقم 10(مكتبية، السن 39 سنة، مدة الزواج:20 سنة)

"كل شيء نتفاهمو عليه حتىtrico de peau ميشريهش بلا بيا و أنا تاني، مين نبغو نشرو حاجة للدار و لا نروح لكاش بلاصة نتفاهمو الا هو قالي لا يبررلي علاش و أنا نقتنع، و العكس هو تاني مين نقولو لا، ميطيقش يدير هديك الحاجة لبغا راه باغيهاة كل شيء بالفهامة و المشاورة"

ترجمة المقطع:

"كل شيء نتحاور عليه، حتى الملابس الداخلية لا يشتريها من دوني و العكس، و لما نريد شراء غرض للمنزل أو أقوم بزيارة أي مكان، نتحاور، و ادا رفض يقوم بالتبرير و أنا أقتنع و العكس لما أرفض، لا يستطيع أن يفعل دلك حتى لو أراد دلك كل شيء بالحوار و المشاورة ".

نجد من خلال تصريح المبحوثة أن عملية صنع القرار داخل الأسرة تتم بعملية التفاوض دلك يظهر جليا في عمليات الشراء و القيام بالزيارات و حتى لأتفه الأسباب و هنا تبرز أهمية التفاوض الطرق الوحيد الممكن استخدامه لمعالجة القضايا الخلافية والوصول الى حل المشكلة المتنازع عليها، حيث يصبح التفاوض الأسلوب الوحيد المتاح لكل الأطراف الى حل المشكلة ترضي جميع الأطراف، بمعنى أنه اشباع حاجات الفرد و حاجات الطرف الأخر في آن واحد، فالتركيز على المصلحة المشتركة يقود في النهاية الى النجاح و الانجاز و الاتفاق[1]

و يمكن ربط هدا مع المستوى التعليمي لكل من الزوجين، فتدل الدراسات أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجين كلما زادت مشاركة الزوجة في اتخاد القرارات الشرائية داخل الأسرة.

طبيعة القيم التي تربى عليها الزوجان، تختلف القيم من مجتمع لآخر و في دراسة المجتمع الأمريكي كمقارنة بين الأسر ذات الأصل المكسيكي و الأنجلوسكسوني حيث يسود في هده

1- سهير محمود أمين عبد الله، **فن التفاوض مع الأبناء**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 2010، ص91،92.

الأخيرة القرارات المشتركة بين الزوجين، و في دراسة أخرى وجد أن الأزواج في الدول النامية يتخدون قرارات فردية بصورة أكبر، بينما فاق عدد القرارات المشتركة في الدول المتقدمة، و معظم الدراسات العربية و الأجنبية أثبتت أن تساوي القوة بين الزوج و الزوجة هو مجرد وهم فنسبة 55 بالمائة تمثل قرارات الأب، و تصل أحيانا الى ما يقارب 80 بالمائة و يعود السبب في الدور البارز للأب في اتخاد القرارات الأسرية الى الدور الاجتماعي و النفسي الدي يؤديه داخل الأسرة سواء من حيث رؤيته لنفسه كقائد للأسرة، أو من حيث رؤية أفراد الأسرة أنفسهم له كقائد، فقد يكون الدور المركزي للأب تأثيره في هدا السلوك[1].

ومن خلال ما سبق ذكره نلاحظ أن الزوجين إما يلجؤون الى التفاوض او المساومة التي تعتبر في الاصل جزء من التفاوض الا انها لا تأتي بنفس النتائج، ففي التفاوض نجد:

فائز / فائز ، أما المساومة فنجد: فائز/ خاسر.

فيمكن اللجوء الى التفاوض كأسلوب لحل المشاكل بين الزوجين عندما:

- تكون السلطة تقريبا متعادلة
- تحتاج للاحتفاظ بعلاقات طيبة و مستمرة لفترة اطول مع الطرف الآخر.
- تثق في الطرف الآخر.

اما المساومة فيلجأ اليها عندما:

- تتمتع بدرجة سلطة اكبر بالمقارنة مع الطرف الآخر.
- لا تثق في الطرف الآخر.
- اهتمامك و مصالحك تكون متعارضة بدرجة كبيرة مع الطرف الآخر[2].

4- المسير لميزانية الأسرة:

في نهاية المقابلة قمت بطرح سؤال على المبحوثين، من هو أفضل مسير في الأسرة في رأيك، كانت إجابة المبحوثين كما يلي:

منها:

[1]- حمزة معمري و آخرون، **قرار الشراء داخل الاسرة كصورة من صورالاتصال داخل الاسرة**، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، manifest.univ-ouargla.dz، 2016/05/04

2- حسان خضر، مقدمة : التفاوض، المعهد العربي للتخطيط.www .arab-aqi.org

الحالة: رقم6 (استاذة، السن: 54، مدة الزواج: 17 سنة)

"أنا نعرف نسير، وحد المرة في بداية الزواج أعطيته يصرف لقيته بخيل بزاف، أنا نعرف واش يخصني و واش يخص الدار و نشري كل الضروريات و منسخفش"

ترجمة المقطع:

"أنا أعرف كيف أسير، في مرة من بداية الزواج، أعطيته لينفق فوجدته بخيل، أنا أعرف جيدا ما ينقصني و ما ينقص المنزل، و أشتري كل الضروريات و لا أمام الكماليات"

المبحوث رقم :3(عون ادارة، السن:30، مدة الزواج: سنة و نصف)

"أنا منعرفش مرتي خير مني economiste ، تزير بزاف"

ترجمة المقطع:

أنا لا أعرف، زوجتي أحسن مني، اقتصادية أكثر"

نجد من خلال هدين التصريحين أن المبحوثة الأولى و بالرغم من إعطائها للنقود لزوجها و تكليفه بالشراء في بداية الزواج الا أنها توقفت عن دلك فيما بعد و تراجعت لكونه كما أسمته"بخيل" و اعترافها بأنها أفضل مسيرة للأسرة و دلك لشرائها الضروريات أكثر و عدم الاسراف، بينما المبحوث الثاني فيجد نفسه مسرف أمام زوجته المقتصدة في أمور الأسرة و يعترف أنها أفضل مسيرة.

و هدا ما نجده عند المبحوثة رقم4(مستشارة التوجيه، السن:47، مدة الزواج: 16 سنة)

" راجلي يعمل محاسب هو أفضل مسير مالي في العمل و أسوأ مسير في الأسرة، ميعرفش يتحكم في ولاده و م نهدر ميديرش عليا يديرلهم رايهم و يضل يشريلهم في الشيكولات، .....، الحلوة،..... و لوكان يعطيني أنا نسير، نسير خير منو"

ترجمة المقطع:

"زوجي يعمل كمحاسب، هو أفضل مسير مالي في العمل، و أسوأ مسير في الأسرة، لا يعرف كيفية التحكم في أولاده و لما أتكلم يتجاهلنية و لا يرفض مطالبهم و يشتري لهم دائما، الشكولاطة، رقائق البطاطا، الحلويات، العصير، لو كلفني بالتسيير' أسير أفضل منه"

نجد هده المبحوثة أنها لو كلفت من طرف زوجها بتسيير ميزانية الأسرة لسيرت أفضل منه' لأنه يرضخ دائما لشراء الكماليات لأولاده، و يتجاهلها و لا يطيعها عندما تتدخل. فدور الرجل كأب فانه لم يعد في الوقت الحاضر مجرج أب بيولوجي و عائل لأطفاله و فارض للنظام و لانضباط، فكثير من الأباء اليوم يشاركون أطفالهم حياتهم و يحاولون فهم مشاعرهم و التعاطف معهم[1]

فمن خلال تصريحات المبحوثين حول أفضل مسير لميزانية الأسرة، فالكفء في تسيير هو الذي يقوم بعملية الاقتصاد في الانفاق و عدم الاسراف، فالسيير الجيد لميزانية الأسرة يتم بالتخطيط الملي و اعطاء كل بند من بنود الانفاق حقه كاملا دون اسراف أو تقتير.

1- مديحة أحمد عبادة، مرجع سابق ص42.

نتائج الدراسة

في ختام هذه الدراسة توصلت إلى النتائج التالية:

- هناك نوعين من الزواج ، الزواج التقليدي و يتم بتدخل الأهل، و الزواج التوافقي و يتم باختيار الزوج لزوجته أو عن طريق التعارف.
- عمل المرأة يكون إما رغبة شخصية أو تكون المرأة تعمل قبل الزواج و يرغمها زوجها على مواصلة العمل، أو تريد العمل لملأ الفراغ او يكون مطلبا للزوج و هذا يبرره التغير الاجتماعي الذي طرأ على الأسرة.
- يكون الزوج رافض فكرة عمل الزوجة أو يحثها على عدم العمل، باعتبار انه هو رب الاسرة، يحاول اخذ كل مسؤولية الاسرة على عاتقه و يكون هو المتكلف بميزانية الاسرة كعامل للتنشئة الاجتماعية للأسرة الأم.
- هناك استدانة بين الزوجين : داخلية تتم بين الزوجين ، و خارجية تكون بين احدهما او كلاهما مع طرف اخر
- تقوم الاسرة بالاستدانة يرجع بسبب التسيير العشوائي الاسرة او لسبب الدخل المنخفض.
- هناك استدانة خارجية، و أخرى داخلية تبرر استقلالية الذمة المالية للزوجين.
- تتمثل اولويات الانفاق في الاسرة حسب ميولات و رغبات الزوجين اما للاثاث او الاستهلاك اليومي او السكن.
- يتجاوز الانفاق من ميزانية الاسرة النووية الى العائلة الممتدة او العكس، بحيث لا توجد استقلالية مادية للاسرة، حيث تقوم الاسرة الممتدة بالاعانة تجهيز سكن ، الاستهلاك اليومي من طعام .....
- تسيير الميزانية الاسرية يكون سبب المشاكل بين الزوجين عندما يتصرف الزوج في اموال الزوجة وهذا ما نراه جليا عندما يكون عمل المرأة مطلبا للزوج.
- سلطة اخذ القرارات تكون اما بالتفاوض أو بالمساومة حسب كل أسرة.

تمهيد

1. تسيير ميزانية الأسرة

2. الأولويات في الإنفاق

3. الادخار

4. الاستدانة

خلاصة

تمهيد:

تعتبر مرحلة الزواج مرحلة الواقع المعاش بالنسبة للزوجين، ففيها يتم التعامل على أرض الواقع مع ميزانية الأسرة.

فمن خلال هذا الفصل سنغوص في كل أسرة من أسر عينة الدراسة، و نرى كيفية تسيير ميزانية الأسرة و المسؤول عن الإنفاق في الأسرة أو إذا ما كان هناك تفاوض حول تسيير ميزانية الأسرة، و أخيرا سنحاول معرفة ما إذا كان هناك تفاوض حول ميزانية الأسرة، بالإضافة إلى إمكانية وجود ادخار في الأسرة أو لا.

1-تسيير ميزانية الأسرة :

لا يمكن توحيد طريقة تسيير الميزانية الأسرية بين الزوجين لجميع الأسر ، بل هناك اختلافات في العدد و السن و كمية الدخل ، و مستوى المعيشة فنجد هناك:

- **تسيير منظم لميزانية الأسرة :**

حسب المبحوثة رقم 10(مكتبية، السن 39 سنة، مدة الزواج:20 سنة)

" قبل ما نشرو حاجة لو كان Trico de peau يشريه يسقسيني قبل ، و انا تاني كيف كيف، و انا و راجلي متقاسمين المصروف هو عليه les charges و الماكلة ، و انا عايا الدار و الدراري عندي ربعة بسلامتهم " .

ترجمة المقطع :

" قبل القيام بشراء أي شيء ، نتفاوض و نتشاور ، حتى لو كانت ملابس داخلية ، يريد شراءها يسألني قبل ذلك و أنا أيضا نفس الشيء ، أنا و زوجي متقاسمين أمور الإنفاق هو عليه تسديد الفاتورات و أمور الأكل و الغذاء ، و أنا انفق على المنزل و أطفالي الأربعة ".

من خلال هذه المبحوثة نجد أنها تتقاسم الأعباء المنزلية مع زوجها ، و تتشارك معه في تسيير ميزانية الأسرة و هذا التسيير يتم بطريقة منظمة ، فكما يرى طلال الجذيبي انه بعد تحديد الأهداف الحياتية الكبرى يسهل تحديد الأهداف المالية المحققة لها ، و ثاني الأمور هو التعاون و توزيع المهام المالية بين أفراد الأسرة ، الزوج هو المسؤول عن الإنفاق ، و مال الزوجة حق خاص بها .

و لكن للزوجة المساهمة و المساعدة في مواجهة التحديات ، و هذا ما يتطلب الاتفاق و التنسيق القائم على الوضوح و الشفافية و المستند إلى الود و المصير المشترك [1].

[1]-طلال الجديبي ،" **الأسرة الشابة و التنظيم المالي**"، مرجع سابق.

نجد هذا كذلك حسب المبحوثة رقم 5: (متصرف إداري، 36سنة، مدة الزواج: 11 سنة)

" نتعاونو على المصروف كل خطرة شانشرو ، مشي معينين شايصرف كل واحد ، بصح الحمد لله "

ترجمة المقطع :

" نحن نتعاون على الإنفاق كل مرة نشتري غرض ، و هو كذلك ، لم نعين من يشتري هذا و ذاك ، و الحمد لله "

أما المبحوثة رقم6 (أستاذة، السن: 54، مدة الزواج: 17 سنة)

" فتقول أنا ألي نخلص و راجلي مايعاونيش في المصروف ، نشري صوالح اللي عليهم الشي ، و اللي مانسحقاوهمش منشريهمش ، مثلا : بناتي نشريلهم في الاعياد و في وقت soldeو مانشريلهم حاجة نتاع مليون نعرف شا نشري الا montau، يكون يدير سبعمائة الف في وقت ينقص يولي ربعمائة الف تمه نشريه انا مانبغيش الخسارة و نشري الماكلة منشريش السخايف كل مرة نشريلهم مين نخلص سما ، ما قاطعة عليهم ماحارمتهم ، ما نبذر " .

ترجمة المقطع :

" أقوم بالإنفاق من راتبي فقط ، زوجي لا يساعدني في الإنفاق ، اشتري الأمور الضرورية و ما لسنا بحاجة إليه لا اشتريه ، مثلا بناتي اشتري لهم في الأعياد و المواسم التخفيضات ، و لا اشتري لهم ملابس غالية الثمن ، اعرف ما اشتري ، إذا كان سعر معطف مثلا سبعمائة ألف دينار ، ففي موسم التخفيضات ينخفض سعره أنا لا أحب الإسراف و اشتري المأكولات الضرورية ، و ليست الكمالية ، المأكولات الكمالية اشتريها خاصة لما اقبض راتبي يعني لا احرمهم و لا ابذر " .

من خلال تصريح هذه المبحوثة نجدها ، صارمة فيما يخص تسيير الميزانية الأسرية ، كل شيء مضبوط في أسرتها ، حيث تلعب ربة المنزل دورا مهما في إسعاد أسرتها ، و ذلك بإدارتها الحكيمة لشؤون المنزل و تدبير مصروفاته و صحة أفراده ، و من العوامل المساعدة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأسرة هو تقدير دخل الأسرة للمحافظة على صحة الأفراد و تامين الملبس و المسكن المريح[1]، مع العلم أن هذه المبحوثة تقوم بتقديم أقساط السكن ، و تقوم بعملية الادخار حيث تقول " ندخر باش نلم أقساط السكن و نخلصهم ضربة وحدة ، و جات في بالي باش نروح لبيت ربي و ديت بناتي و راجلي و رحت "

ترجمة المقطع :

" كنت ادخر لكي أسدد أقساط السكن في مرة واحدة لكن صدفة خطر لي ان اذهب لبيت الله و أخذت بناتي و زوجي و ذهبت "

فبالرغم من التخطيط و التنظيم و التسيير المحكم لميزانية الأسرة و تسييرها ، تقوم هذه المبحوثة بالادخار و السفر للعبادة و الترفيه ، فعملية وضع الأهداف المالية من أهم الخطوات اللازمة لتحقيق التحكم المالي ، فوجود هدف يعني إن لدى الأسرة الحافز لإتباع إحدى خطط إدارة المال ، و عندما لا تكفي النقود لتحقيق كل الأهداف يؤجل هذا الهدف لوقت آخر.

و توضع الميزانية في ضوء الأهداف حيث ترتب حسب أهميتها ، ثم توضع في مجموعات تمثل بنود إنفاق الميزانية[2] .

هذا من التنظيم أما من جهة أخرى كما ذكرنا سابقا فبالرغم من أنها متزوجة إلا أنها تندرج تحت إطار المرأة القوية المستقلة ذاتيا ، فهي تقيم بقطاع حضري و مسكن تملكه هي ،

[1]- زيد محمد الرماني، **"التربية الاقتصادية و ترشيد الاستهلاك"**، الوقفة الأولى: الاقتصاد المنزلي، مجلة إعمار،2013 /06/27. ermar. org

[2]- سكينة محمد عبد الرحمن باصبرين ، **كيف تخطط ميزانية أسرتك،** جامعة الملك عبد العزيز، sbabrin.kau.edu.sa.،2016/01/28

فاستقلال المرأة في هذا القطاع و تمتعها بقوة نسبية فيه أقوى من تمتع نظيراتها في القطاعات الأخرى ، هذا نظرا لسيادة نمط الأسرة النووية في هذا القطاع ، هذا يعني أن إمكانية تدخل أهل الزوج أو أقاربه في حياتها بالأسرة النووية اقل بكثير من إمكانية تدخلهم في الريف الذي تسوده الأسرة الممتدة ، و هذا بالإضافة إلى فرص التعليم المتاحة للمرأة في القطاع الحضري أكثر منها في الريف ، و لهذا تكون المرأة الحضرية المتعلمة أكثر استقلالا و قوة من المرأة الريفية و البدوية حتى و لو كانت هاتان الأخيرتان متعلمتين، هذا لأنه بالرغم من رغبتهن بالاستقلال مازلن يخضعن للروابط القرابية التقليدية التي تحد من حريتهن و سيطرتهن .

بالإضافة إلى أن حجم قوة المرأة الفعلية داخل النسق الأسري و استقلالها النسبي في المجتمع يتأثر بطبيعة العمل الذي تقوم به، و مدى مساهمته في دخل الأسرة [1].

هذا كله بالإضافة إلى عامل مهم و هو عندما يكون دخل الزوجة يفوق دخل الزوج حيث ان وضعية هذه الحالة تشبه إلى حد كبير حالة المبحوثة رقم: 2 (أستاذة، 58سنة، مدة الزواج: 34 سنة)

التي يفوق راتب زوجها بالإضافة إلى أن مسكن الزوجية هو ملك للزوجة حيث تقول " انا اشتري الماكلة ، انا خلصت الدار ، زوجت ولادي ، الطبيب انا " .

ترجمة المقطع :

" أنا اشتري الأكل ، و أنا هي التي سددت مبلغ المنزل ، و أنا التي قمت بتزويج أولادي ، حتى مسالة الطبيب فأنا . "

- **تسيير غير منظم لميزانية الأسرة :**

على الحالات الأخرى نجد اسر بالرغم من الاشتراك في أمور الميزانية و تسييرها إلا انه تسيير عشوائي مثل:

[1]- نخبة من المتخصصين ، **علم الاجتماع الأسري** ، الشبكة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، 2008 ، ص 171.

المبحوثة رقم4(مستشارة التوجيه، السن:47، مدة الزواج: 16 سنة)

" راجلي هو اللي يصرف انا نقلو شاخص و هو لي يجيب من نخلص يدي خلصتي و هو لي يصرف ، حتى منعرفش هو شحال يخلص ، هو يدير كلشي انا علي غير نقولو واش يخص ، و هو يتاخذ القرارات ، انا نبغي نسقم الحالة و هو لا ، دراهمنا رايحين غير فالحوت و الكماليات ، راتب تاعي و تاعه ملاح و ميكفوش . "

ترجمة المقطع :

" زوجي هو الذي ينفق ، أنا نحدد ما ينقص و هو الذي يقتني ، هو الذي يتحكم براتبي و يقبضه و هو يتخذ القرارات ، أنا أريد تسوية الوضع و هو يفسده ، إنفاقنا على في الأسماك و الكماليات فقط ، حيث أن رواتبنا لا باس عليها و لا تكفي "

من خلال هذه المبحوثة نجد انه بالرغم من تعليمها و دخلها الجيد إلا أنها لا تصرف لوحدها بل تقدم الراتب لزوجها و هو الذي يتصرف فيه مع تحديدها لبعض المشتريات إلا أنها تحاول وضع خطة لتسيير و ضبط الميزانية و لكن دون جدوى ، لان زوجها يحطم خططها دائما ، فالزوج هنا يصرف لوحده مع تسيير غير منظم فيما يتعلق بميزانية الأسرة .

فإذ تتبعنا مصادر القوة التي تتمتع بها المرأة في النسق الأسري بشكل خاص و المجتمع بشكل عام نجد انه من الصعب الحديث عن استقلال كامل للمرأة ، و ما الاستقلال الذي تتمتع به سوى استقلال ظاهري إلى حد بعيد ،

و يتعذر علينا فهم مسالة استقلالية المرأة بمعزل عن تحديد الخصائص البنيوية التي تتصف بها الأسرة العربية و طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع و طبيعة تقسيم العمل فيه .

و كما أصبح واضحا فان الأسرة العربية تتصف ببنيتها الهرمية الجنسية التي يحتل فيها الأب قمة السلطة ، و على أساس ذلك يوزع العمل والنفوذ و المكانة و القوة لذا نجد أن استقلال المرأة غير مقبول من الناحية الثقافية ، و حين يتاح لاي قدر منه للمرأة يظهر و كأنه خارج نطاق البناء الثقافي السائد في هذا المجتمع [1].

[1]- نخبة من المتخصصين ، مرجع سابق ، ص 170 .

إلا انه حسب المبحوث رقم :3(عون إدارة، السن:30، مدة الزواج: سنة و نصف) يقول: " فيما يخص الميزانية الهدرة اللي هدرناها قبل الزواج faux قاع نعطيها هي تتصرف و تصرف ، و هي تاني تصرف ، لي يكون عنده يشري و صاي كي تخص حاجة لي يكون عنده دراهم يشري ، و كثرة هي تقولي شاخص و انا نجيب بصح هي اقتصادية معايا عايش غني انا و هي و ولدي ، مين تقولي جيب حاجة قادرة تكثر ، بصح هي تقولي جيب غير الضروريات و تحدد الكمية تستحفظ هي و دراهم يكملولنا بلخف ، و نزيد نجيب كريدي و نتسلف نبغي نعيش مليح وناكل مليح "

ترجمة المقطع :

فيما يخص تفاوض حول الميزانية قبل الزواج كله لم يطبق في الواقع ، حيث قلت أعطيها راتبي و هي تتصرف و تقوم بالأنفاق ، في الواقع من عنده المال هو الذي يقوم بعملية الشراء و فقط ، و في غالب الأحيان هي تحدد المشتريات و أنا أقتني ، هي امرأة اقتصادية نعيش معا و ابننا ، فمثلا عندما تحدد المشتريات تختار الضروريات منها ، و تحدد الكمية بعناية ، و الراتب ينتهي بسرعة ، و اقتني في بعض الأحيان و أسدد لاحقا و استدين المال لأنني أحب أن أعيش برفاهية و آكل جيدا "

فمن خلال خطاب هذا المبحوث نجد انه بالرغم من مشاركة الزوجين في عملية الإنفاق ، و اعتراف الزوج بان زوجته مقتصدة في أمور الأسرة و المشتريات إلا انه يسرف في الإنفاق بحجة انه يحب العيش برفاهية... بالإضافة انه يذكر عامل آخر في عدم قدرته على التسيير الجيد و زوجته رغم بذلها المجهود في عدم الإسراف في الإنفاق ، و هو أن الراتب لا يكفي ، لان القدرة الشرائية اكبر من الدخل ،حيث أن هنالك عوامل يتأثر بها حجم الدخل و توزيعه و سعر السلعة و عوامل أخرى غير قابلة للقياس الاستهلاك و يمكن تصنيف هذه

العوامل إلى عوامل كمية قابلة للقياس و هي تتمثل في ، كأذواق المستهلكين وأذواقهم و حتى البيئة و الموقع الجغرافي و المناخ[1] .

- **التفكير الشعبي و التقليدي لتسيير ميزانية الأسرة :**

تختلف طرق التفكير من أسرة إلى أخرى فواحدة تنفق كل راتبها و أخرى تنفق و تدخر ، إلا أن بعض الأسر تفكر بطرق أخرى مثل:

المبحوث رقم :3(عون ادارة، السن:30، مدة الزواج: سنة و نصف)

" اليوم عايش و غدوة لا ، الرزق على ربي "

ترجمة المقطع :

" أنا اليوم حي أما غدا فلا ادري ، الرزق من عند الله سبحانه و تعالى " .

و يقول ايضا:" اصرف اللي في الجيب ، حتى يجيك الغيب "

ترجمة المقطع :

" انفق ما في الجيب ، حتى يأتي الغيب "

من خلال هذا المبحوث نجد أن تفكيره يتم بإسناد كل ما يتعلق بالمال و المدخول و الإنفاق إلى أمور الله تعالى ، و إلى القدر حسب الأمثال الشعبية التي يدلي بها، كوازع ديني يبرر به سوء التسيير في الميزانية أو الإسراف .

[1]- حمودي علي، **دراسة الانفاق الاستهلاكي للاسرة الجزائرية**، مرجع سلبق،ص 46.

2- أولويات الإنفاق في الأسرة

يختلف مفهوم ميزانية الأسرة من أسرة إلى أخرى باختلاف الهدف الذي من اجله يتم تقييم وتحليل هذه الأسرة، إما أن يكون من اجل استهلاك، صحة .....الخ

أما الإنفاق الأسري فهو يمثل مجموع السلع والخدمات التي تمولها الأسرة من داخلها.

المبحوثة رقم: 1(عون إداري ،السن:32، 8 سنوات زواج)

" دراهمي نصرفهم على روحي مكياج، كوافير لبسة ونشري ثاني صوالح لولادي"

ترجمة المقطع:

"انفق أموالي على أغراضي الشخصية أدوات التجميل حلاقة ألبسة، و اشترى أيضا أغراض لأطفالي"

المبحوث رقم :3(عون إدارة، السن:30، مدة الزواج: سنة و نصف)

" مرتي تصرف على روحها تشري لبستها وصوالح اللي تتزين بيهم، وخطرى على خطرى تشري صوالح لدار ولولدها ومين نقولها علاه قاع دراهمك تكمليهم على صوالح مكان والو، تقولي انا نخدم باش نتهلا في روحي مشي باش نبان قديمة قدام الناس "

" زوجتي تنفق على نفسها، تشتري ألبستها و أغراض التزيين، و مرة على مرة تشتري أغراض للمنزل و لولدها، و لما أقول لها لماذا تنفق كل أموالك على أغراض لا معنى لها، تقول:إني أعمل لأعتني بنفسي و لكي لا أظهر صيحة قديمة أمام الآخرين.

من خلال هاتان المبحوثتان يظهر لنا أن المرأة تنفق أغلبية مدخولها على أغراضها الشخصية وأمور الزينة مع العلم أن هدين المرأتين ذات دخل منخفض حيت أن الأولى زوجها غير محتاج لان تشاركه في ميزانية الأسرة، إما المبحوث الثاني فدخله هو وزوجته منخفض لدلك يجد أن زوجته تبالغ في الإنفاق على نفسها في حين أنها تخصص مبلغ صغير لولدها.

مع العلم أن المصاريف المتعلقة بالمرأة وبزينتها ولأغراضها الشخصية هي مصاريف لا يستهان بها لأنها في بعش الأحيان تتثبت مكانتها وذاتها بهده الأمور.

فالمقرر شرعا أن المرأة حرة التصرف في مالها وغير ملزمة بالمساهمة مع زوجها في الإنفاق على الأسرة، فالوضعية المالية الجيدة الزوجية سواء كانت ثرية أو عاملة تفرض عليها أن تستعمل بعض المصاريف الخاصة بإدارة البيت وتربية الأولاد للمحافظة على مصالح أسرتها.

نجد أن هده الحالة عكس الحالة السابقة حيث نجدها مدمنة على شراء الأواني وتأثيث المنزل على الرغم من رفض زوجها لتصرفاتها لاعتبار أن المرأة تعتبر منزلها مملكة لها تجد نفسها فيه وتكيفه على حسب أهوائها لاعتباره مرآة عاكسة لها لأنه وبالرغم من رفض زوجها لدلك إلا انه إذا أقام وليمة أو استضاف زملاًءه أو أصدقاءه أو أهله فيكون مفتخر بالأواني الجميلة والفاخرة التي يقدم فيها الأكل وغرفة الاستقبال الفاخرة التي يستقبلهم فيها.

ونلاحظ كذلك أن الزوجة تشتري أثاث للمنزل بالتقسيط إذا لم يتوفر المبلغ اللازم.

فمن أهم أسباب الثراء بنظام التقسيط

-عدم توفر الثمن النقدي للسلع لارتفاعه إذا قيس بالدخل النقدي الحالي للمستهلك.

-انخفاض القدرة الادخارية لدى الفرد.

-التقليد ومحاكة الآخرين، الإعلانات، فأصحاب الفئات الاجتماعية الأدنى تحاول تقليد من هم أعلى منهم وحتى وان لم تكن دخولهم تفي باحتياجاتهم .

-ارتفاع مستوى التعليم، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد تنوعت مطالبه واحتياجاته لاقتناء العديد من السلع لرفع المستوى المعيشي الاقتصادي والاجتماعي.

ومن الآثار السلبية لنظام البيع بالتقسيط زيادة إنفاق على السلعة لارتفاع كلفة السلعة المشتراة بالتقسيط على السلعة المشتراة نقدا إلا أن الشراء بالتقسيط يحسن مستوى المعيشة لدوي الدخل المحدود باقتناء العديد من السلع بسرعة والاستمتاع بها مباشرة دون انتظار تجميع ثمنها، وكذلك الشراء له دور في تمكين الأوساط الفقيرة من تيسير سبل حياتها وله كذلك مزايا أخرى.[1]

1-سكينة محمد عبد الرحمان باصرين، نفس المرجع السابق.

- **الاستهلاك اليومي**

يتم الاستهلاك اليومي من ميزانية الأسرة عادة على النفقات التي تتم بصفة يومية كالإنفاق على المواد الغذائية، النقل، المواصلات،

حسب المبحوث رقم :3(عون إدارة، السن:30، مدة الزواج: سنة و نصف)

" نصرفوا على صوالح كل يوم، هدي ماكلة، هدا فليكسي هدي ركبة غير هادوا يكملولك الخلصة في يومين"

ترجمة المقطع

" نقوم بالإنفاق على الأغراض اليومية من طعام، وشحن رصيد الهاتف حيث أن هذا النوع من الإنفاق ينتهي الراتب في يومين"

والمبحوث رقم7(عون أمن، السن: 37، مدة الزواج:5 سنوات)

"دراهمنا رايحين غي في الماكلة وماكلة الدراري"

ترجمة المقطع:

"راتبنا موجه إلا للطعام، وطعام الأطفال"

فحسب هدين المبحوثين الاستهلاك اليومي حيث ان حسب الدراسة السابقة لبن عطية محمد، نجد ان المستهلك الجزائري يعطي أهمية كبيرة للدالة الاستهلاكية للمواد الغذائية وبصفة مستقرة اكتر من السلع الأخرى، ونلاحظ أيضا ان العائلات الجزائرية عبر مختلف مراحل الدراسة انها تخص اغلبية الدخل العائلي لاستهلاك مواد غذائية[1].

وعلى العكس، نجد في نوع آخر من العائلات على انها تنفق على السكن.

- **السكن**

[1] بن عطية محمد ،**دراسة استهلاك العائلات الجزائرية ما بين سنة1969 و2005**، مرجع سابق ص57

من بين الأمور الضرورية في المجتمع الجزائري هي قضية السكن، حيث نلاحظ في واقعنا ان اكتساب سكن ليس بالأمر الهين وإذا توفر فيكون على الأسرة الاقتطاع من راتبها وتوفير القسط جانبا خوفا من عدم التسديد في الوقت المناسب فتضطر بعض العائلات إلى الاقتصاد في الاستهلاك الغذائي من أجل جمع أكبر قدر ممكن من المال لتسديد القسط، لما للسكن من أهمية بالغة عند بعض الأسر، كما هو الحال بالنسبة للمبحوث رقم 5 (متصرف إداري، 36سنة، مدة الزواج: 11 سنة)

تقول:" نقرطو قد ما نجموا على الماكلة مين جاتنا السكنة، هدي فرصة متتعوضش"

ترجمة المقطع:

" نقتصد قدر الإمكان على الطعام لما تحصلنا على السكن، لأنها فرصة لا تعوض"

- **تأثيث المنزل**

يقصد به الأثاث المخصص لاستعمال السكني وتزين البيت كالأسرة، الخزنات الكراسي... الخ.

بالإضافة إلى اللوحات الفنية وحتى الأواني والأجهزة الكهرو منزلية.

حسب المبحوثة رقم: 1(عون إداري ،السن:32، 8 سنوات زواج)

"راجلي يكمل دراهمه غي علا faux frais كيما هدا الخطرة دخل تليفزيون تع 15 مليون ويبغي يبدل كل خطرة صوالح الدار"

ترجمة المقطع:

زوجي ينفق أغلبية ماله على الكماليات مثلا هذه المرة اشترى جهاز تلفزيون بمائة و خمسين ألف دينار.

نجد حسب هده المبحوثة أن زوجها يسرف في الإنفاق على الأثاث وتغييره من فترة إلى أخرى وتجده انه يبالغ في هذا الأمر، وتعتبره من المصاريف الغير مهمة. حيث انه كثير ما يتبادر إلى أدهاننا أن المرأة لها حبا جما اتجاه منزلها وخاصة شراء الأواني والتأثيث.

في حين أننا نجد مبحوثة أخرى

المبحوثة رقم 9 (عون إداري، 29سنة، مدة الزواج: 07 أشهر)

"انا نظل نشري في الماعن وزواق للدار وراجلي يظل يزقي عليايقولي هد الماعن قاع علاه راكي تشري فيهم، راه عندك، وعندما لا املك البلغ الكافي نشري par facilité باش نحصل روحي"

ترجمة المقطع:

" أنا اشتري الأواني دائما بالإضافة لأغراض لتزيين المنزل ولكن زوجي يعاتبني دائما ويقول لي لمادا كل هده الأواني وأنت تملكين مثلها حيث انه عندما لا املك المبلغ الكافي اشتري بالتقسيط لأقحم نفسي"

3-الادخار :

الادخار هو جزء مقتطع أو متبق من الدخل بعد الاستهلاك بغرض الإنفاق في المستقبل أما في مفهوم الادخار العائلي فهو : الفرق بين الأفراد و إنفاقهم على السلع الاستهلاكية و الخدمات المدفوعات الضريبية الشخصية [1].

- **الادخار من اجل السكن:**

و الادخار أنواع و أشكال و هذا ما سوف نراه من خلال المبحوثة:

رقم6 (أستاذة، السن: 54، مدة الزواج: 17 سنة)

" أنا كل ما نخص نقلع مليون على جيهة ، ندير روحي ما شفته ما شافني ، نحطه complet مالابوست لا البنك ، انا دايرة سكنة كل شهر نخلص شوية و الدراهم اللي داستهم ، قلت نخلص بيهم الدين نتع السكنة ، قاطع مقطوع . "

1- خلادي إيمان نور اليقين ، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية** : حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 – 2012 ، ص 74 .

ترجمة المقطع:

" كلما أتحصل على راتبي ، آخذ منه عشرة آلاف دينار ، أقوم بتحويلها مباشرة من بريد الجزائر إلى البنك ، لأني أقوم بتسديد الأقساط للسكن صيغة عدل و أردت أن ادخر لأوفي كامل الأقساط " .

نجد أن السكن أمر هام عند كل الجزائريين بصفة عامة و يعتبر حافزا هام للادخار من اجله ، و هذا ما يتجلى من خلال هذه المبحوثة ، و هو انه بالرغم من دفعها للأقساط شهريا من اجل السكن فهي تقوم بالادخار كذلك لدفع كال ما يترتب عنها من أقساط بصفة نهائية .

- **الادخار من اجل السفر:**

و هناك سبب آخر للادخار و هو السفر،

فحسب المبحوثة رقم: 1(عون إداري ،السن:32، 8 سنوات زواج)

" أنا خلصتي دايرتها على روحي كيما قتلك ما عندي ما ندخر بصح راجلي يدس ، كل مرة يربح و يبقاله مالمصروف و لا خطرات غي يربح يخلي للمصروف و يدس لخرين direct psk راجلي يبغي حتى لزوج خطرات فالعام نروحو نسافروا ، و لا يروح يسافر مع امه "

ترجمة المقطع:

" راتبي مخصص فقط كما قتلك لك سابقا ، لا أقوم بالادخار لكن زوجي يقوم بعملية الادخار كل مرة يتحصل على ربح و يبقى الإنفاق ، و مرات لما يتحصل على ربح يقوم باقتسامه على الإنفاق ، لان زوجي يفضل السفر حتى في السنة إما معي أو مع أمه " .

- **الادخار لأمر طارئ:**

أما المبحوثة رقم 2 (أستاذة، 58سنة، مدة الزواج: 34 سنة)

" أنا ملي بديت نخدم ندس ، مشي جاية نكمل خلصتي و مايبقالي والو منها ، كون كاش ما يصرا على غفلة كون يصرا مرض بعيد الشر ، يكون عندي كيما وحدة المرة بنتي مرضت و قالولي على باه نديرلها عملية urgent في privé كان عندي مروحتش نطلب و لا نتسلف "

ترجمة المقطع:

" منذ بدأت اعمل و أنا ادخر ، لأنه من غير الممكن أن انفق كامل راتبي و لا يبقى لي شيئا منه ، في حالة ما أن يحدث أمر صدفة أو مرض ، أكون مدخرة بعض المال فمثلا في يوم من الأيام مرضت ابنتي و كان يجب أن تعمل عملية طارئة في القطاع الخاص ، كنت مدخرة المال ، لا اذهب لأطلب المال أو استعير من أي احد " .

فمن خلال خطابات المبحوثين أجد أن هناك اسر تقوم بعملية الادخار لأسباب متنوعة ، كالادخار للسكن ، أو الادخار للسفر ، أو الادخار لأمر طارئ ، فكل نوع من هذه الأنواع يتحدد بهدف و بمدة زمنية فالادخار للسكن و السفر هو ادخار مؤقت ، إما الادخار لأمر طارئ ، هذا النوع من الادخار هو ادخار دائم يحتاج إلى التخطيط و يعتبر كهدف في الحياة .

توجد العديد من الدوافع التي تؤدي بالأفراد إلى الامتناع عن استهلاك كل مداخليهم و تخصيص جزء منها للادخار و هي :

- تكوين احتياطي لمقابلة الحوادث الغير متوقعة .
- تكوين ثروة يهبها الفرد لورثته من بعده .
- مع ارتفاع مستوى المعيشة تبدأ العائلات تتطلع إلى شراء سلع مميزة مثل السكن ... الخ .

و نظرا لانخفاض القروض البنكية لأجل الاستهلاك فان العائلات ستشرع في ادخار جزء اكبر من دخلها و ذلك حسب نوع السلعة التي تود شرائها .

- القيام بالمضاربة عندما تكون الفرصة مواتية أو بمشروعات تجارية .

فمع تعدد العوامل التي تدفع الفرد إلى الادخار لتزيد من الاتجاه إليه و الترغيب فيه .

_ يمكن تحديد أهمية الادخار على نحو واقعي و عملي ملموس ، إذ انه يمكن للفرد أو الأسرة التي تمارس الادخار على نحو متواصل منتظم الوتيرة ، استخدام المدخرات أو جزء منها في:

- الدفعات الطارئة أو الغير متوقعة ، و هو الأمر الذي يحتاج بطبيعة الحال إلى نفقات استثنائية يعجز الدخل المنتظم الجاري عن تدبيرها أو تحملها ، مما يستدعي بالفرد إلى الإنفاق من هذه المدخرات .
- لتامين المستقبل ، إذ قد يعجز رب الأسرة في المستقبل لأي سبب من الأسباب عن مواصلة العمل بوظيفته أو مهنته المعتادة ، فعندما يعمد الفرد إلى استخدام مدخراته بان يستثمرها في مشروع أو أن ينفق من الفوائد التي يحصل عليها جراء إيداعها في أحد المصارف .
- لتحسين مستوى معيشة الفرد أو الأسرة في المستقبل، حيث يمكن في هذه الحالة استثمار المدخرات في مشروع معين يُدِرُ دخلا إضافة إلى الدخل الذي يحصل عليه الفرد من وظيفته ، أو مهنته الاعتيادية ، و هكذا يستطيع أن يرفع من مستوى معيشته و معيشة الأسرة[1].
- **عدم الادخار:**

هذا من جهة ، و نجد من جهة أخرى أسر لا علاقة لها مع الادخار ، فحسب المبحوثة: رقم 5 (متصرف إداري، 36سنة، مدة الزواج: 11 سنة)

عندما سألتها عن الادخار تضحك و تقول " ضحكني هذ السؤال ، ماعنديش علاقة مع الادخار، إلا دراهمنا كملولنا الشهر رانا ملاح " .

ترجمة المقطع :

أضحكني هذا السؤال ، ليست لي علاقة مع الادخار ، إذا راتبي أنا و زوجي أتما لنا الشهر ، فنحن على أحسن حال " .

[1]- خلادي إيمان نور اليقين ، مرجع السابق،ص 79.

و المبحوثة رقم 11(عون بالإدارة، السن: 28، مدة الزواج: 2 سنة)
" مازال مدخرناش الدراهم ميقدوش الله غالب ، حتى نوصلو ندينو كل شيء غالي " .

ترجمة المقطع :

"حتى الآن لم ندخر ، الراتب لا يكفينا حتى نصل أننا نتدين كل شئ غال الثمن " .

أما من خلال المبحوثة رقم 10(مكتبية، السن 39 سنة، مدة الزواج:20 سنة)

" ياريت نطيق ندخر مادبيا ، راني نقول من هذا الشهر نبدا ، لخطرا ش رانا غي ناكلو ، يليق نتعلمو ندخروا " .

ترجمة المقطع :

" يا ريت استطيع الادخار ، أنا أقول من هذا الشهر أبدأ بالادخار ، نحن نأكل فقط ، يجب أن نتعلم كيف ندخر " .

من خلال تصريح المبحوثة نجد أنها لا تدخر بل تريد ان تدخر في القريب العاجل و تجد أن الإنفاق يتم في الأكل فقط ، و تتحسر على عدم التخطيط في أسرتها على عملية الإدخار ، حيث أنه لا شيء يمنعها إلا عدم التخطيط للأمر .

3-الاستدانة:

الاستدانة هي اقتراض بعض المال من طرف آخر في حالة نفاد المال ووجدت حسب تصريح المبحوثين انه هناك نوعين من الاستدانة.

➢ الاستدانة الخارجية:

يتم مع أحد الزوجين وطرف آخر خارج الأسرة مثل:

المبحوث رقم8: (عون أمن، السن:34 سنة، مدة الزواج: 4 سنوات)

" انا مين يخصني دراهم ونكمل دراهمي نتسلف من عند واحد من صحابي وهما تاني مين يخهم يتسلفوا من عندي"

ترجمة المقطع:

"لما ينقصني المال، أقترض من أحد أصدقائي ونفس الشيء بالنسبة لهم ، عندما يقترضوا مني."

نجد ان هدا المبحوث يقوم بعملية الاقتراض من عند اصدقاءه، حيث كما دكر سابقا أنه لا يحبذ فكرة عمل زوجته ولا يقترض منها بسبب التنشئة الاجتماعية لديه، لأنه يجد أنه لو اعتمد على زوجته وعلى مالها، يفقده شيئا من رجولته"

➢ الاستدانة الداخلية:

على عكس ما رأينا سابقا تماما هناك أزواج يقترضون من زوجاتهم

حسب المبحوثة رقم 2 (أستاذة، 58سنة، مدة الزواج: 34 سنة)

" كل خطرة يقولي سلفيلي. ويدي بلا ما يرد كل خطرة حتى يكملي خلصتي"

ترجمة المقطع:

" كل مرة يقول لي زوجي أقرضيني بعض المال، ويأخذ بدون رد، كل مرة ينفد راتبي"

هذا النوع من الاستدانة تسمى استدانة داخلية حيث يتم بين الزوج أو الزوجة .

تعبر ظاهريا على الاستقلالية المالية للزوجين باعتبار لكل منهما راتبه الخاص و سلطة على الذمة المالية لكليهما، إلا انه عندما لا يقوم الزوج برد الدين المترتب عنه، فأنه يعتبر أن له سلطة عليها و على أموالها.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل وجدنا انه يختلف تسيير ميزانية الأسرة ، من أسرة لأخرى فهناك تسيير منظم لميزانية الأسرة عند بعض الأسرة ، و تسيير عشوائي لأسر أخرى.

و تتحدد كيفية تسيير ميزانية الأسرة من تسيير منظم أو عشوائي حسب المستوى الاقتصادي للأسرة، حيث أن هذا الأخير بالإضافة لعملية التسيير المنظم لميزانية الأسرة تتم عملية الادخار، أما عندما يكون مستوى الاقتصادي للأسرة بسيط يكون هناك تسيير عشوائي لميزانية الأسرة.

الفصل الثالث: أوجه الإنفاق في الأسرة

تمهيد

1. **علاقة الأسرة الممتدة بتسيير ميزانية الأسرة.**
2. **تسيير ميزانية الأسرة يسبب مشاكل بين الزوجين.**
3. **المسؤول عن سلطة اتخاذ القرار.**
4. **مسير ميزانية الأسرة.**

خلاصة

تمهيد:

لا تتم عملية تسيير ميزانية الأسرة بمعزل عن بعض العوارض التي تدخل ضمن هذا النظام قد تكمله و قد تعرقله و تخلق فيه بعض المشاكل ، فتفاوض الزوجين حول ميزانية الأسرة له فضل كبير حسن تسيير هذا النظام و تسيير ميزانية الأسرة ليس فقط دخلن إنفاق و ادخار وإنما هناك أوجه أخرى له ، سنتناولها في هذا الفصل، ألا و هي علاقة الأسرة الممتدة بتسيير ميزانية الأسرة، سلطة اخذ القرار بالنسبة للإنفاق، المشاكل التي تكون سبب تسيير ميزانية الأسرة.

1- علاقة الأسرة الممتدة بتسيير ميزانية الأسرة:

نلاحظ عدم وجود أسرة نووية حسب النظريات الغربية مستقلة تماما عن الأسرة الممتدة، بحيث أن الاستقلالية في السكن ليست بالضرورة استقلالية تامة، والتمتع بدرجة من الفردية والتحرر بل هناك روابط عائلية قوية بين الأسرتين فبخصوص الميزانية الأسرية نجد المبحوث رقم:

"انا كل يوم نروح لدارنا وكل يوم ندخل في يدي حاجة، وهما تاني يعطوني و عطييني سكنة عايش فيها، ووالدين المرأة تاني كل خطرة يرسلولنا هدا لحم هدا حوت هدي خضرة"

ترجمة المقطع:

كل يوم اذهب لعائلتي اقتني لهم غرض وهم كذلك يعطوني في بعض الأحيان حيث وفرو لي السكن، أما أهل زوجتي كل مرة يرسلون لنا لحم، سمك، خضر"

هذه الأسرة النووية جزء من إنفاقها يتم من الأسرة الممتدة، فيمكن تصنيف هده الأسرة من حيث حالتها الاقتصادية إلى أسرة ذات حالة اقتصادية سيئة، وهي التي تكون غير قادرة على إعانة نفسها فتعتمد في دلك على المعونة إلا انه حسب المبحوثة

رقم 9 (عون إداري، 29سنة، مدة الزواج: 07 أشهر)

التي لها نفس الوضعية الاقتصادية لهده الأسرة فتقول

"مين حبسو لباباه الخلصة راه راجلي يعطيهم من خلصته كل شهر"

ترجمة المقطع:

"لما أوقفوا لأب زوجي الراتب، أصبح زوجي يعطيهم من راتبه كل شهر"

وهناك أكثر من هذا:

المبحوثة رقم6 (أستاذة، السن: 54، مدة الزواج: 17 سنة)

"انا راجلي يصرف على دارهم خلصته قاع يكملها على دارهم يعطيهم دراهم و يزيد يشريلهم في البديا كنت نزعف بصح دروك نقول غي يعطيها لدارهم يدي صدقة و انا تاني دعوة الخير خير من يصرفهم على النسا"

ترجمة المقطع:

زوجي ينفق على أسرته الممتدة، كل راتبه مخصص لعائلته ،يعطيهم المال ويقتني لهم السلع، في بداية الأمر كنت اغضب لكن مع الوقت وجدت انه ينفق على عائلته ويجازي خيرانا وهو، خير من أن ينفقهم على النساء"

نجد من خلال تصريح المبحوثة أن زوجها يعطي كل راتبه لأسرته الممتدة حيث انه لا ينفق على أسرتها، على الرغم من أن من واجبات الزوج الإنفاق على الأسرة، وتقع هده المسؤولية على عاتقه، وان قصر في إعالة أسرته يحق للزوجة طلب الطلاق[1]، و بالرغم في التحمل من إعانة الأسرة الممتدة، إلى إجحاف بحق الزوجة و الأبناء إلا أن هذه الزوجة تساير الوضع و تخلق حجة التخيير، أي أنها تفضل أن ينفق على أسرته الممتدة أحسن من أن ينفق على نساء أخريات وتبرر هذا بـ " ندي أنا دعوة الخير وهو" أي أنها عندما لا تمنعه من هدا ولا تقف حاجزا في طريقة فهي سوف تجازى عند الله بجانبه، وهذا يدخل في طاعة الولدين في رأيها.

[1] نخبة من المختصين،مرجع سابق، ص347

2-تسيير ميزانية الأسرة سبب في المشاكل بين الزوجين:

إن الزوجة العاملة تواجه مشاكل كثيرة بسبب عملها خارج البيت، وتتباين المفاهيم بين الأزواج وزوجاتهم حول استقلالية المرأة براتبها وحجم التصرف فيه على نفسها وبيتها وربما توفر الخلافات بهذا الشأن ظلالا يخيم على جو الود والتفاهم بين الزوجين،

إلا أنه حسب المبحوث رقم: 7(عون أمن، السن: 37، مدة الزواج:5 سنوات)

يقول" منديش لمرتي درهمها من كل ما يخصني نقولها تعطيني وخطرة صرا مشكل بيناتنا مين درت واحد المشروع وخسرت فيه حاولتها باش تعاوني في الدين باش نرجعه لماليه، ومين مقدوش دراهمها قلتلها تبيع دهبها، باعته وهي تبكي، سما خافت لوكان متبيعهش يصرا مشكل، لخطرش قولتلها ليق نتي تعاونيني مانروحش نسلف من برا، ويقولو مرته تخلص غايا"

ترجمة المقطع

" لا آخذ راتب زوجتي مباشرة من مركز البريد لكن كل ما ينقصني اطلب منها ومرة حدث مشكل بيننا عندما أقدمت على مشروع، وأفلست، أقنعتها لكي تساعدني لكي أرد الدين ولما لم يكفي مالها أجبرتها لكي تبيع صياغتها، فباعتها وهي تبكي لأنها خافت أن يقع مشكل أن لم تقوم ببيعها، لأنني قلت لها أنها يجب أن تساعدني ولا أتدين واقترض من الخارج، حيث يقول أن الناس أن زوجته راتبها جيد"

يعتبر هذا المبحوث أن مال زوجته خاص به يأخذ حسب ما يريد، بل وقد أرغم زوجته على بيع أغراضها الخاصة وحقوقها لتسديد ديونه ، فهدا كله راجع إلى الاختيار الزواجي فنجد انه أختار زوجته لأنها مستقرة في العمل ونجد حالة أخرى مماثلة لهده الحالة

وهي المبحوثة رقم 2 (أستاذة، 58سنة، مدة الزواج: 34 سنة

" مين كنت متزوجة جديدة كان راجلي يطلب مني دراهم ونمدلو، لخطرش مكانش يقولي على دارنا بصح مين ماتو والديا وعرفته بلي راه قاعد غي يكمل في دراهمه ويدورلي على دراهمي، حبست مارانيش نعطيه، ومين حبست رانا عايشين في داروحدة بصح منفصلين وماراهش يصرف معيا"

ترجمة المقطع:

"في بداية زواجي كان زوجي كلما يطلب مني المال أعطيه، لأنه كان يتركني أتردد على بيت والدي، ولكن بعد وفاتهما، قررت أن أتوقف على إعطائه المال، ولما توقفت، انفصلنا رغم عيشنا في منزل واحد وتوقف على الإنفاق في الأسرة"

من خلال تصريح هده المبحوثة نجد أنها في بداية زواجها كانت تشتري خروجها من البيت و التردد إلى منزل والديها بالمال، وكذلك كانت تشتري راحة بالها، ولكن عندما توقفت عن ذلك همت بها المشاكل.

لا شك انه من الضروري أن يتم تفاهم الزوج وزوجته حول راتبها بطريقة عادلة تتفق مع ظروف الحياة وعرف المجتمع وتحقق رضا الطرفين.

فالراتب هو حق من حقوق الزوجة، والنفقة كاملة على الزوج في حالة في وجودها في بيتها بدون عمل ولكن مع خروج الزوجة للعمل، فان الزوج يتأثر بغياب زوجته عن البيت أتناء عملها الذي ينعكس على تربية أولادها.

إن الأصل في إدارة شؤون الأسرة سواء في الاقتصاديات أو غير ذلك، إنما يقوم على الثقة و الفضل "ولاتنسوا الفضل بينكم"[1].

ولكي تتضح الرؤية في أوجه الاتفاق بين الزوجين في موضوعنا هنا لابد أن نعود إلى نقطة البداية وهي مسألة القوامة التي لا تحتاج منا إلى رؤية مشتركة بين الزوجين هدا من جهة و من جهة أخرى نجد أن الوضع الاقتصادي المتدني للزوج هو السبب، بحيث أن الزوج هو المصدر الوحيد لدخل الأسرة، كما أن انخفاض مكانته المهنية كثيرا ما يدفعه للقيام بدور المتسلط في أسرته ليعوض به عن مظاهر النقص الذي يشعر به في عالم المهنة، أو ليؤكد من كرامته و سلطته في محيط أسرته[2].

[1]- القرآن الكريم: البقرة، الآية 237.

2- مديحة احمد عبادة ، **علم الاجتماع الأسري المعاصر**، قراءات في قضايا الاسرة في عصر العولمة،القاهرة دار الفجر للنشر والتوزع 2011،ص178.

3- المسؤول عن سلطة اتخاذ القرار في الأسرة:

تتشكل القرارات الأسرية بطابع معين، و ذلك استنادا إلى الأسس التي تتحدد بواسطتها عملية اتخاذ القرارات حسب أنواعها، سواء كانت قرارات اقتصادية و منها قرارات الشراء و الاستهلاك أو قرارات تمس العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة و خارجها.

- **اتخاذ القرار من طرف واحد:**

من خلال المبحوث: رقم7(عون أمن، السن: 37، مدة الزواج:5 سنوات)

"أنا لي نحكم ،هي تشاورني و لي متخرجش عليا نقوله لا، كلمتي هي لي تفوت، حتى لوكان نسحق دراهم و يكون عندها ليق تعطيني، وdéja أنا علاه ديتها تخدم؟ أنا لي نشري صوالح للدار و خطرات هي تراي عليا"

ترجمة المقطع:

أنا من أتخذ القرار، تقوم زوجتي بمشاورتي و الذي لا يتوافق مع رأيي أرفض، كلمتي هي الأخيرة، حتى لو احتجت بعض الأموال يجب أن تعطيني، و ادن لمادا تزوجت بامرأة عاملة، أنا أشتري أغراض المنزل، و في بعض الأحيان تقترح عليا"

من خلال هدا المبحوث، نجد أنه صاحب سلطة أخد القرار في الأسرة و كلمته هي الآمرة الناهية بالرغم من اقتراحات زوجته فهو لا يأخذها بعين الاعتبار دائما، فهذا نموذج لمكانة الرجل في الأسرة التقليدية الجزائرية، و عامل التنشئة الاجتماعية حيث أنه هو صاحب السلطة العليا على أفرادها و له مكانته كأب و زوج، و هو مصدر التوجيه لجميع أحوال الأسرة و أفرادها، و ان كان للأم في الواقع نفود و دور كبير و تأثير في شؤون الأسرة، و لكن دلك يتم بطريقة غير ظاهرة أو مباشرة حتى تتبقى للرجل مكانته و تحتفظ الأسرة بتماسكها و حدتها داخل المجتمع[1]

و من أشكال سلطة اتخاد القرار من طرف واحد نذكر حالة أخرى: و هي:

1- مديحة أحمد عبادة، مرجع سابق، ص42.

الحالة رقم6 (استاذة، السن: 54، مدة الزواج: 17 سنة)

"أنا هي لي نصرف على الدار.... أنا لي نتاخد القرار هدي حاجة باينة و..... دار في أسمي، أنا لي نشري كل شيء لبناتي و للدار ة هو قاع مايقوليش"

ترجمة المقطع:

أنا من ينفق على الأسرة، أكيد أنا من يتخذ القرارات هدا أمر واضح، مع العلم أن السكن ملك لي، أنا أشتري كل شيء لبناتي و للمنزل و هو لا يعارض"

نجد أن هده المبحوثة هي التي تقوم بالإنفاق على الأسرة، فوجدت أنه الأمر واضح فيما يخص سلطة اتخاذ القرار في الأسرة أنها هي المتكلفة به.

و يجب التأكيد هنا على قضية أساسية تتعلق بالعمل و هو أن عمل المرأة لا يرفع من مكانتها داخل الأسرة إلا إذا شاركت الرجل (و كيف إذا أصبحت هي المعيلة للأسرة) في صنع القرارات الأسرية، فأي عمل للمرأة في حد ذاته لا يدل على تحسين مكانتها داخل الأسرة في حد ذاته لا يدل على تحسين مكانتها داخل الأسرة إذا اقترن بتغير في بناء السلطة إلى بناء ديمقراطي، يتسم بالمساواة قدر الإمكان، و بناءا على ما تقدم فان النساء اللاتي يشاركن في دخل الأسرة يتمتعن إلى جد ما بسلطة في اتخاذ القرارات أكثر من اللواتي لا يشاركن في ذلك[1]

- **تفاوض الزوجين في عملية صنع القرار:**

على عكس الحالتين السابقتين نجد أنه هناك تفاوض حول عملية صنع القرار عند:

المبحوثة رقم 10(مكتبية، السن 39 سنة، مدة الزواج:20 سنة)

[1]- نخبة من المتخصصين، مرجع سابق، ص168

"كل شيء نتفاهمو عليه حتىtrico de peau ميشريهش بلا بيا و أنا تاني، مين نبغو نشرو حاجة للدار و لا نروح لكاش بلاصة نتفاهمو الا هو قالي لا يبررلي علاش و أنا نقتنع، و العكس هو تاني مين نقولو لا، ميطيقش يدير هديك الحاجة لبغا راه باغيهاة كل شيء بالفهامة و المشاورة"

ترجمة المقطع:

"كل شيء نتحاور عليه، حتى الملابس الداخلية لا يشتريها من دوني و العكس، و لما نريد شراء غرض للمنزل أو أقوم بزيارة أي مكان، نتحاور، و ادا رفض يقوم بالتبرير و أنا أقتنع و العكس لما أرفض، لا يستطيع أن يفعل دلك حتى لو أراد دلك كل شيء بالحوار و المشاورة ".

نجد من خلال تصريح المبحوثة أن عملية صنع القرار داخل الأسرة تتم بعملية التفاوض دلك يظهر جليا في عمليات الشراء و القيام بالزيارات و حتى لأتفه الأسباب و هنا تبرز أهمية التفاوض الطرق الوحيد الممكن استخدامه لمعالجة القضايا الخلافية والوصول إلى حل المشكلة المتنازع عليها، حيث يصبح التفاوض الأسلوب الوحيد المتاح لكل الأطراف إلى حل المشكلة ترضي جميع الأطراف، بمعنى أنه إشباع حاجات الفرد و حاجات الطرف الأخر في آن واحد، فالتركيز على المصلحة المشتركة يقود في النهاية إلى النجاح و الانجاز و الاتفاق[1]

و يمكن ربط هذا مع المستوى التعليمي لكل من الزوجين، فتدل الدراسات أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجين كلما زادت مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الشرائية داخل الأسرة.

طبيعة القيم التي تربى عليها الزوجان، تختلف القيم من مجتمع لآخر و في دراسة المجتمع الأمريكي كمقارنة بين الأسر ذات الأصل المكسيكي و الأنجلوسكسوني حيث يسود في هذه

1- سهير محمود أمين عبد الله، **فن التفاوض مع الأبناء**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 2010، ص91،92.

الأخيرة القرارات المشتركة بين الزوجين، و في دراسة أخرى وجد أن الأزواج في الدول النامية يتخذون قرارات فردية بصورة أكبر، بينما فاق عدد القرارات المشتركة في الدول المتقدمة، و معظم الدراسات العربية و الأجنبية أثبتت أن تساوي القوة بين الزوج و الزوجة هو مجرد وهم فنسبة 55 بالمائة تمثل قرارات الأب، و تصل أحيانا إلى ما يقارب 80 بالمائة و يعود السبب في الدور البارز للأب في اتخاذ القرارات الأسرية إلى الدور الاجتماعي و النفسي الذي يؤديه داخل الأسرة سواء من حيث رؤيته لنفسه كقائد للأسرة، أو من حيث رؤية أفراد الأسرة أنفسهم له كقائد، فقد يكون الدور المركزي للأب تأثيره في هذا السلوك[1].

ومن خلال ما سبق ذكره نلاحظ أن الزوجين إما يلجؤون إلى التفاوض أو المساومة التي تعتبر في الأصل جزء من التفاوض إلا أنها لا تأتي بنفس النتائج، ففي التفاوض نجد:

فائز / فائز ، أما المساومة فنجد: فائز/ خاسر.

فيمكن اللجوء إلى التفاوض كأسلوب لحل المشاكل بين الزوجين عندما:

- تكون السلطة تقريبا متعادلة
- تحتاج للاحتفاظ بعلاقات طيبة و مستمرة لفترة أطول مع الطرف الآخر.
- تثق في الطرف الآخر.

أما المساومة فيلجأ إليها عندما:

- تتمتع بدرجة سلطة اكبر بالمقارنة مع الطرف الآخر.
- لا تثق في الطرف الآخر.
- اهتمامك و مصالحك تكون متعارضة بدرجة كبيرة مع الطرف الآخر[2].

4- المسير لميزانية الأسرة:

في نهاية المقابلة قمت بطرح سؤال على المبحوثين، من هو أفضل مسير في الأسرة في رأيك، كانت إجابة المبحوثين كما يلي:

منها:

---

[1]- حمزة معمري و آخرون، **قرار الشراء داخل الاسرة كصورة من صورالاتصال داخل الاسرة**، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، manifest.univ-ouargla.dz، 2016/05/04

2- حسان خضر، مقدمة : التفاوض، المعهد العربي للتخطيط.www .arab-aqi.org

الحالة: رقم6 (أستاذة، السن: 54، مدة الزواج: 17 سنة)

"أنا نعرف نسير، وحد المرة في بداية الزواج أعطيته يصرف لقيته بخيل بزاف، أنا نعرف واش يخصني و واش يخص الدار و نشري كل الضروريات و منسخفش"

ترجمة المقطع:

"أنا أعرف كيف أسير، في مرة من بداية الزواج، أعطيته لينفق فوجدته بخيل، أنا أعرف جيدا ما ينقصني و ما ينقص المنزل، و أشتري كل الضروريات و لا تغرني الكماليات"

المبحوث رقم :3(عون إدارة، السن:30، مدة الزواج: سنة و نصف)

"أنا منعرفش مرتي خير مني économiste ، تزير بزاف"

ترجمة المقطع:

أنا لا أعرف، زوجتي أحسن مني، اقتصادية أكثر"

نجد من خلال هذين التصريحين أن المبحوثة الأولى و بالرغم من إعطائها للنقود لزوجها و تكليفه بالشراء في بداية الزواج إلا أنها توقفت عن ذلك فيما بعد و تراجعت لكونه كما أسمته "بخيل" و اعترافها بأنها أفضل مسيرة للأسرة و ذلك لشرائها الضروريات أكثر و عدم الإسراف، بينما المبحوث الثاني فيجد نفسه مسرف أمام زوجته المقتصدة في أمور الأسرة و يتعرف أنها أفضل مسيرة.

و هذا ما نجده عند المبحوثة رقم4(مستشارة التوجيه، السن:47، مدة الزواج: 16 سنة)

" راجلي يعمل محاسب هو أفضل مسير مالي في العمل و أسوأ مسير في الأسرة، ميعرفش يتحكم في ولاده و مين نهدر ميديرش عليا يديرلهم رايهم و يضل يشريلهم في الشيكولات، .....، الحلوة،..... و لوكان يعطيني أنا نسير، نسير خير منو"

ترجمة المقطع:

"زوجي يعمل كمحاسب، هو أفضل مسير مالي في العمل، و أسوأ مسير في الأسرة، لا يعرف كيفية التحكم في أولاده و لما أتكلم يتجاهلني و لا يرفض مطالبهم و يشتري لهم دائما، الشكولاطة، رقائق البطاطا، الحلويات، العصير، لو كلفني بالتسيير، أسير أفضل منه"

نجد هذه المبحوثة أنها لو كلفت من طرف زوجها بتسيير ميزانية الأسرة لسيرت أفضل منه، لأنه يرضخ دائما لشراء الكماليات لأولاده، و يتجاهلها و لا يطيعها عندما تتدخل. فدور الرجل كأب فانه لم يعد في الوقت الحاضر مجرد أب بيولوجي و عائل لأطفاله و فارض للنظام و لانضباط، فكثير من الآباء اليوم يشاركون أطفالهم حياتهم و يحاولون فهم مشاعرهم و التعاطف معهم[1]

فمن خلال تصريحات المبحوثين حول أفضل مسير لميزانية الأسرة، فالكفء في تسيير هو الذي يقوم بعملية الاقتصاد في الإنفاق و عدم الإسراف، فالسير الجيد لميزانية الأسرة يتم بالتخطيط المالي و إعطاء كل بند من بنود الإنفاق حقه كاملا دون إسراف أو تقتير.

1- مديحة أحمد عبادة، مرجع سابق ص42.

خلاصة:

نستخلص من خلال هذا الفصل أن هناك علاقة للأسرة الممتدة بتسيير ميزانية الأسرة وذلك بتقديم الإعانة المالية بالإعانة المادية و السلع للأسرة بالنسبة للأسر ذوات الدخل المنخفض كما وجدنا العكس، تقديم مساعدات مالية للإنفاق للأسرة الممتدة سواءا للزوج أو الزوجة، و وجدنا انه هناك تفاوض حول ميزانية الأسرة بين الزوجين كما هناك اتخاذ سلطة القرار فيما يخص الإنفاق و الادخار فردية بالنسبة لبعض الأسر، و نستخلص أيضا انه تسيير ميزانية الأسرة يسبب مشاكل بين الزوجين عندما لا يكون هناك تفوض بينهما.

نتائج الدراسة

في ختام هذه الدراسة توصلت إلى النتائج التالية:

- هناك نوعين من الزواج ، الزواج التقليدي و يتم بتدخل الأهل، و الزواج التوافقي و يتم باختيار الزوج لزوجته أو عن طريق التعارف، كلاهما يتم التفاوض فيه حول تسيير ميزانية الأسرة قبل الزواج.
- عمل المرأة يكون إما رغبة شخصية أو تكون المرأة تعمل قبل الزواج و يرغمها زوجها على مواصلة العمل، أو تريد العمل لملأ الفراغ أو يكون مطلبا للزوج و هذا يبرره التغير الاجتماعي الذي طرأ على الأسرة.
- يكون الزوج رافض فكرة عمل الزوجة أو يحثها على عدم العمل، باعتبار انه هو رب الأسرة، يحاول اخذ كل مسؤولية الأسرة على عاتقه و يكون هو المتكلف بميزانية الأسرة كعامل للدور الاجتماعي الذي يحدد المجتمع لرب الأسرة.
- هناك استدانة بين الزوجين : داخلية تتم بين الزوجين ، و خارجية تكون بين احدهما أو كلاهما مع طرف آخر. و هذا ما يوضح الاستقلالية المالية للزوجين.
- تقوم الأسرة بالاستدانة بسبب التسيير العشوائي الأسرة أو لسبب الدخل المنخفض.
- هناك استدانة خارجية، و أخرى داخلية تبرر استقلالية الذمة المالية للزوجين.
- تتمثل أولويات الإنفاق في الأسرة حسب ميولات و رغبات الزوجين إما للأثاث أو الاستهلاك اليومي أو السكن.
- يتجاوز الإنفاق من ميزانية الأسرة النووية إلى العائلة الممتدة أو العكس، بحيث لا توجد استقلالية مادية للأسرة، حيث تقوم الأسرة الممتدة بالإعانة تجهيز سكن ، الاستهلاك اليومي من طعام .....
- تسيير الميزانية الأسرية يكون سبب المشاكل بين الزوجين عندما يتصرف الزوج في أموال الزوجة وهذا ما نراه جليا عندما يكون عمل المرأة مطلبا للزوج.
- سلطة اخذ القرارات تكون إما بالتفاوض أو بالمساومة حسب كل أسرة.

خاتمة:

تبين لي من خلال هذه الدراسة أن هناك عاملين أساسين يتحدد وفقهما تسيير ميزانية الأسرة بين الزوجين ألا و هما: عامل التنشئة الاجتماعية الجندرية للمجتمع الجزائري و تكون باتخاذ القرار الفردي والعامل الثاني و هو التفاوض بين الزوجين .

و استنتجت أن هناك تفاوض حول ميزانية الأسرة قبل الزواج بغض النظر عن الزواج التوافقي أو المرتب.

زيادة على ذلك وجدت انه عندما يكون عمل الزوجة مطلب للزوج لا يكون هناك تفاوض و تحدث مشاكل حو تسيير ميزانية الأسرة، أما إذا كان عمل الزوجة رغبة شخصية أو لملئ الفراغ يكون هناك تفاوض حول ميزانية الأسرة .

كما استنتجت انه التسيير المنظم لميزانية الأسرة يولد الادخار أما التسيير العشوائي فيولد الاستدانة.

وفي ختام هذه الدراسة وجدت أن موضوع تسيير ميزانية الأسرة بين الزوجين موضوع جدير بالاهتمام، فبالرغم من بدل مجهود كبير في هذه الدراسة و محاولة التطرق إلى جميع النقاط التي تمس ميزانية الأسرة و الجانب الاقتصادي للأسرة من: تفاوض الزوجيين حول ميزانية الأسرة قبل الزواج، كيفية تسيير ميزانية الأسرة أثناء الزواج، الادخار و الاستدانة، الشراء بالتقسيط، سلطة اخذ القرار في الإنفاق و الادخار، علاقة الأسرة الممتدة بتسيير ميزانية الأسرة و غيرها من النقاط المهمة، إلا أنني لم استطع أن أُلم بجميع جوانبه،زيادة على ذلك وجدت أن موضوع دراستي موضوع مهم كونه يفتح آفاق جديدة حيث يمكن ربط هذا الموضوع بعمل الزوجة، المتطلبات التكنولوجية للأطفال، متطلبات الزوجة ، الاستقرار الزواجي و غيرها من المواضيع الممكن ربطها مع موضوع تسيير ميزانية الأسرة.

كما أن هذه الدراسة تفتح المجال أمام الباحثين لدراسة هذا الموضوع دراسة كمية كتدعيم لها بالأرقام.

قائمة المصادر و المراجع

المصادر:

1- القرآن الكريم

2- ابن خلدون، **المقدمة**، بيروت: دار الرائد العربي، ط5، 1982.

المعاجم:

3- عبد الناصر، **المعجم الاقتصادي**، عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2010،

المراجع بالغة العربية:

4- بالحاج العربي، الوجيز في شرح قانون الاسرة الجزائري، ج1: احكام الزواج ، الجزائر:، 2010

5-جمال سلامة علي، **مبادئ العلوم السياسية:** اقتراب واقعي من المفاهيم و المتغيرات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.

6-حسين عبد الحميد رشوان ، **الأسرة و المجتمع** ، مصر مؤسسة شباب الجامعة ، 2003 ، ص 74 . توما جورج الخورجي 1998، ص152

7- ستي مليكة ، **ظاهرة تفضيل الذكر على الأنثى** ، رسالة ماجستير في علم النفس ، جامعة الجزائر ،1990 ،

8- سعيد سبعون، **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات و الرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، الجزائر:دار القصبة للنشر، 2012،

9- سهير محمود أمين عبد الله، **فن التفاوض مع الأبناء**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 2010، ص91،92.

10- مصطفى بوتفنوشت، **العائلة الجزائرية: التطور و الخصائص** ، تر: دميري أحمد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1984،ص232.

11- محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائريالمعاصر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.

12- محمد محي الدين عبد الحميد،**الاحوال الشخصية في الشريعة الاسلامية**، لبنان: المكتبة العلمية، 2005

13- محمد مصطفى شلبي، احكام **الاسرة في الاسلام : دراسة مقارنة بين فقه المذاهب**، بيروت: دار النهضة العربية، ط4، 1983

14- محمد يسري إبراهيم دعبس،**الاستهلاك و العوامل المؤثرة فيه**، سلسلة المعارف الاقتصادية و الإدارية رقم 6، 1996

15- محمود الاشرم، **محاضرات في المجتمع الريفي**، حلب: مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، 1976.

16- مديحة احمد عبادة ، **علم الاجتماع الأسري المعاصر**، قراءات في قضايا الاسرة في عصر العولمة، القاهرة دار الفجر للنثر والتوزيع، 2011.

17- مديحة احمد عبادة، علم **الاجتماع الاسري: قراءات في قضايا الاسرة في عصر العولمة**، القاهرة: دار الفجر الجديد للنشر و التوزيع، 2011.

18- موريس انجلز،تر:بوزيد صحراوي و آخرون، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية**، الجزائر: دار القصبة للنشر،ط2، 2004.

19- نخبة من المتخصصين، **علم الاجتماع الاسري**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، 2008.

بالغة الفرنسية:

20 -lacoste dujardin , **des méres contres des femmes : maternité et patriarcat au maghreb** , Paris : la decouverte,1985.

21- combessie jean Claude , **la méthode en sociologie** , Alger : ed el casbah , 1998.

الرسائل الجامعية:

22- بن العمري يوسف، **توزيع الأدوار داخل العائلة الجزائرية النووية**: دراسة ميدانية لعدد من الاسر على مستوى ولاية بومرداس، رسالة ماجستير في علم الاجتماع تخصص منهجية، جامعة الجزائر، 2009/2008.

23- بن عطية محمد، دراسة **استهلاك العائلات الجزائرية ما بين سنة 1969 و 2005**، رسالة ماجستيرفي الاقتصاد و التنمية، جامعة ابو بكر بالقايد تلمسان، 2006/2005.

24 - حمودي علي، **دراسة حول الانفاق الاستهلاكي للاسر الجزائرية**: حسب مسح الديوان الوطني للاحصائيات 2000، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

25- مسعودي رشيد، **النظام المالي للزوجين في التشريع الجزائري**: دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه في القانون، جامعة ابو بكر بالقايد تلمسان، 2006/2005.

26- نصر الدين بهتون، **الوضع الاقتصادي للأسرة و أثره في التنشئة الاجتماعية للطفل المتخلف ذهنيا**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع و الديمغرافيا، باتنة: جامعة العقيد الحاج لخضر،2008/2007.

27- خلادي إيمان نور اليقين ، **دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية : حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 – 2012.

المراجع الالكترونية:

28-- حسان خضر، **مقدمة : التفاوض**، المعهد العربي للتخطيط.www .arab-aqi.org

29-- حمزة معمري و آخرون، **قرار الشراء داخل الاسرة كصورة من صورالاتصال داخل الاسرة**، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح،2016/05/20 manifest.univ-ouargla.dz

30- زيد محمد الرماني، التربية الاقتصادية و ترشيد الاستهلاك، الوقفة الاولى: الاقتصاد المنزلي، مجلة إعمار،04/27/ 2016. ermar. org

31- سكينة محمد عبد الرحمن باصبرين ، **كيف تخطط ميزانية أسرتك**، جامعة الملك عبد العزيز، 2016/01/28،.sbabrin.kau.edu.sa

32- طلال الجديبي ، **"الأسرة الشابة و التنظيم المالي** "، العدد 7263 ، الاقتصادية 30 افريل 2016 ، www .aleql.com

33- هيدرمكى ،**نظريات التنشئةالاجتماعية**، 5/01/ 2016

www.ehayaty.blogspot.com

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاجتماع
شعبة علم الاجتماع
تخصص علم اجتماع العائلة

دليل المقابلـــــة

نحن طلبة السنة الثانية ماستر علم اجتماع العائلة بصدد إنجاز مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، الموسومة بعنوان: "تسيير ميزانية الأسرة بين الزوجين" لذا نرجو منكم الإجابة بكل موضوعية على أسئلتنا، كما نحيطكم علما أن إجاباتكم تؤخذ بسرية تامة ولا تستعمل إلا لإغراض علمية، وستبقى في طي الكتمان.

1. على أي أساس تم اختيار الزوج أو الزوجة ؟ هل الراتب أو المهنة لها دخل ؟
2. هل تم التكلم أو الاتفاق حول الميزانية الأسرية و على تسييرها قبل الزواج ؟
3. هل مستوى دخلك اقل أو أكثر من زوجك ؟
4. هل تم تحديد المهام حول تسيير الميزانية قبل الزواج ؟
5. كم مضى على زواجك ؟
6. بعد الزواج كيف يتم التصرف في راتبك ؟
7. هل هناك تفاوض على تسيير الميزانية الأسرية ؟
8. هل هناك تقاسم للأعباء الاقتصادية للأسرة بين الزوجين ؟
9. حدثيني بماذا تتكفلي أنت و بماذا يتكفل زوجك من ناحية المصاريف.

10-ماهي الأولويات في الإنفاق ؟ أي النسبة الكبيرة للمصاريف أين توجه:
الأكل ؛ النقل ؛الكراء؛ الترفيه؛ الادخار.

11- ماذا عن راتبك أو مدخولك هل يستخدم لأسرتك النووية فقد أم تخصص مبلغ لأسرتك الممتدة ؟

12-هل تدخري في أسرتك و لماذا ؟

13-هل تخصصي جانب للترفيه و السفر ؟

14- -كيف يتم أخد القرارات في الأسرة ؟ و من المسؤول عنها ؟ و هل هناك تفاوض و اتفاق حول أخد القرارات ؟

10-من هو مسير الميزانية في الأسرة ؟

11-فيما يخص الميزانية الأسرة حدثيني كيف تسير ؟

12-ماهي مهنتك و ماهي مهنة زوجك ؟ما سنك ؟

13-في رأيك من هو احسن مسير في الاسرة؟

بيانات الشخصية الخاصة بالمبحوثين

الحالة رقم	السن	عدد سنوات الزواج	المهنة	عدد الأطفال	المستوى المعيشي	مهنة الطرف الآخر
1	32	8	عون إداري	3	جيد	تاجر
2	58	34	أستاذة	5	متوسط	متقاعد
3	30	سنة و نصف	عون إداري	1	ضعيف	عون إدارة
4	47	16	مستشارة	5	متوسط	عون إدارة
5	36	11	سكرتيرة	2	متوسط	محاسب
6	54	17	أستاذة	2	متوسط	عون إدارة
7	37	5	عون امن	2	متوسط	ممرض
8	34	4	عون امن	2	متوسط	أستاذة
9	29	7 أشهر	عون إداري	بدون أطفال	متوسط	عون إدارة
10	39	20	مكتبية	4	متوسط	عون إدارة
11	28	2	عون إداري	1	ضعيف	مقاول